وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

تحت عنوان:

التنويع الاقتصادي و النهوض بالصادرات خارج المحروقات في الجزائر

دراسة حالة: الصناعات التحويلية

خلال الفترة (2010-2020)

من اعداد الطالبين :

بهلول عمار

دغمان عبدالقادر

تحت اشراف الدكتور:

براهمية نبيل

لجنة المناقشة :

الدكتور مشعلي بلال رئيسا

الدكتور بروك داودي مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024

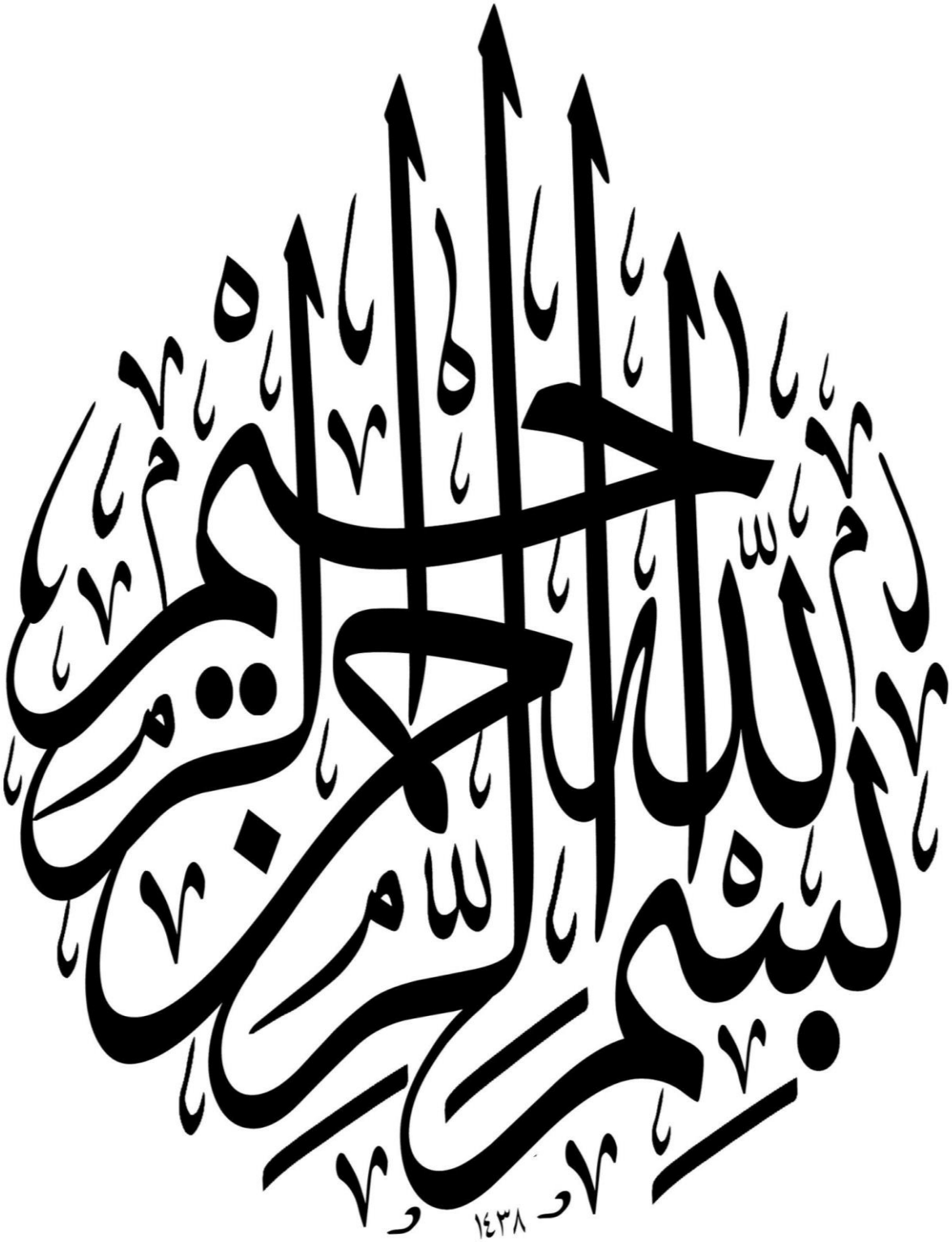
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

كلمة شكر وتقدير

قال الله تعالى 【 وَقُلِ اَلْحَمْدِ لِلَّهِ】 الاسراء 111

وقال أيضا 【وإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ】 إبراهيم 07

فالحمد لله والشكر والفضل أولا وأخيرا لله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

ثم الفضل والشكر والثناء إلى كل الأساتذة الذين كانوا سندا لنا في إتمام إنجاز هذا الموضوع

وأخص بالذكر من امتدت يديه فيما انجزناه توجيها ومراجعة منه وتمحيص وإشرافا.

الدكتور **"ابراهيمية نبيل"**

كما أتقدم أيضا بالشكر الجزيل الى الاساتذة الموقرين أعضاء لجنة المناقشة على ما سيقدمونه من

ملاحظات قيمة حول هذا البحث.

وفي الأخير لا يسعني الا أن أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو بعيد

راجيا من الله عز وجل أن يجازيهم عني خير الجزاء.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

من وضعني في الامام ورباني وعلمني الصواب

إلى والدي العزيز الذي وافته المنية وأنا على مقاعد الدراسة

تغمده الله برحمته الواسعة

شكرا والدي....

إلى من علمني الأمل والصمود

أعظم وأحن إنسانة في الوجود

إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

شكرا أمي ....

إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا لي نعم السند في الحياة

أخوتي حفظهم الله

إلى من علمني في جميع مراحل دراستي

إلى كل من زرعت معهم بذور صداقة لا تنسى رفقاء دربي

إلى كل طلبة دفعة 2024 تخصص مالية وتجارة دولية

إلى كل عزيز في القلب لم يذكره اللسان

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي مع أسمى معاني الحب وأخلص الأماني

عمار

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

والدي العزيزان اطال الله في عمرهما اللذان كانا

دائما سندا لي في جميع مراحل حياتي

زوجتي الحبيبة التي لم تبخل علي بجهدها ووقتها

وكانت سببا في عودتي الى مقاعد الجامعة

الى ابنتي نادين ونورسين حفظهما الله لي

الى شقيقاتي نادية و غنية وأخص بالذكر

الدكتورة امينة ورفيدة زهرة

لمجهودهما في انجاز هذه المذكرة.

الى ابنة عمي رحمة التي ساهمت في تسجيلي الجامعي

الى قسم العلوم التجارية

أساتذة واداريين

وكل زملائي في دفعة ماستر2 مالية وتجارة دولية

الى شريكي في المذكرة عمار

عبد القادر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في التنويع الاقتصادي والنهوض بالصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2020) والتي تشكل اولوية اقتصادية كبيرة للجزائر للخروج من سيطرة المحروقات على الصادرات.

واستخلصنا من هذه الدراسة الاثر الايجابي الذي يمكن ان يخلقه قطاع الصناعات التحويلية في اطار التنويع الاقتصادي والرفع من الصادرات خارج المحروقات والذي يضع نفسه بديلا قويا لقطاع الطاقه في المستقبل

كلمات مفتاحية: تنويع اقتصادي، صادرات خارج المحروقات، صناعات تحويلية.

Summary:

This study aims to study economic diversification and the promotion of non-hydrocarbon exports during the period (2010-2020), which constitutes a major economic priority for Algeria to escape dependence on hydrocarbon exports.

We concluded from this study the positive impact that the manufacturing sector can create within the framework of economic diversification and the increase in non-hydrocarbon exports, which positions itself as a strong alternative to the energy sector in the future.

Keywords: Economic diversification, Non-hydrocarbon exports, Manufacturing industries.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VIII
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة	**31-1**
تمهيد	1
المبحث الأول : الصادرات مفاهيم ومرتكزات	2
المطلب الأول : ماهية التصدير	2
الفرع الأول : مفهوم التصدير	2
الفرع الثاني : أهمية التصدير	2
الفرع الثالث :أهداف التصدير	4
المطلب الثاني : أنواع الصادرات وطرق التصدير	4
الفرع الأول : أنواع الصادرات	4
الفرع الثاني طرق التصدير	5
المطلب الثالث : دوافع التصدير وملامح نجاحه	7
الفرع الأول :دوافع التصدير	7
الفرع الثاني : ملامح نجاح عملية التصدير	8
المبحث الثاني : الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي	9
المطلب الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي ومبرراته	9
الفرع الأول : نشأة التنويع الاقتصادي	9
الفرع الثاني : مفهوم التنويع الاقتصادي	9
الفرع الثالث : مبررات اللجوء الى التنويع الاقتصادي	10
المطلب الثاني : أشكال التنويع الاقتصادي وأهدافه	11
الفرع الأول :أشكال التنويع الاقتصادي	11
الفرع الثاني :أهداف التنويع الاقتصادي	12
المطلب الثالث : مؤشرات التنويع و أساليب قياسه	13
الفرع الأول : مؤشرات التنويع	13
الفرع الثاني : مؤشرات قياس التنويع	14
المطلب الرابع : الداء الهولندي والتجارب الدولية في التنويع الاقتصادي	16
الفرع الأول : مفهوم الداء الهولندي	16
الفرع الثاني : تحليل انتقال الداء الهولندي عبر قنوات الاقتصاد الكلي	17
الفرع الثالث : سياسات وأدوات معالجة الداء الهولندي	18
الفرع الرابع : تجارب بعض الدول في التنويع الاقتصادي	20
المبحث الثالث :ماهية الصناعات التحويلية	26
المطلب الأول : التأصيل النظري للصناعات التحويلية	26
الفرع الأول : مفهوم الصناعات التحويلية	26
الفرع الثاني : أهمية الصناعات التحويلية	26
الفرع الثالث تصنيف و أنواع الصناعات التحويلية	27
الفرع الرابع متطلبات تطوير الصناعات التحويلية	28

المطلب الثاني : هيكل واستراتيجيات الصناعات التحويلية	29
الفرع الأول : هيكل الصناعات التحويلية	29
الفرع الثاني : استراتيجيات الصناعات التحويلية	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني : محاولات الجزائر في التنويع الاقتصادي والرفع من الصادرات خارج المحروقات للفترة بين 2010-2020 .	**64-32**
تمهيد	32
المبحث الأول : تحليل بنية الصادرات الجزائرية في الفترة بين (2010-2020) .	33
المطلب الأول : واقع الصادرات الجزائرية في الفترة بين (2010-2020) .	33
المطلب الثاني : هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة بين (2010-2020) .	34
المطلب الثالث : مجهودات الجزائر للرفع من الصادرات خارج المحروقات والمعوقات التي تحول دون ذلك	35
الفرع الأول :مجهودات الجزائر للرفع من الصادرات خارج المحروقات	35
الفرع الثاني : معوقات الرفع من الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	37
المبحث الثاني :إمكانيات ومحاولات الجزائر في التنويع الاقتصادي	41
المطلب الأول : إمكانيات الجزائر المحفزة للتنويع الاقتصادي	41
الفرع الأول : الإمكانيات الفلاحية	41
الفرع الثاني : الإمكانيات السياحية	42
الفرع الثالث : الإمكانيات الصناعية	42
الفرع الرابع : إمكانيات قطاع الطاقات الجديدة والمتجددة	43
الفرع الخامس : امكانيات البنية التحتية	43
الفرع السادس : الإمكانيات البشرية	43
المطلب الثاني : محاولات التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة مابين (2010-2020	44
الفرع الأول : البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	44
الفرع الثاني : برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	45
الفرع الثالث : تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذه البرامج	47
المطلب الثالث : تقييم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة بين (2010-2020)	49
الفرع الأول : مؤشر التشابك	50
الفرع الثاني : مؤشر درجة عدم الاستقرار في الناتج الخام	51
الفرع الثالث : مؤشر تركيبة ايرادات الحكومة	52
الفرع الرابع : مؤشر نسبة الصادرات خارج الموارد الطبيعية الى اجمالي الصادرات	53
الفرع الخامس : مؤشر الملكية	53
المطلب الرابع : معوقات التنويع الاقتصادي في الجزائر	54
الفرع الأول : ضعف الجهاز المصرفي وغياب سوق حقيقي لرأس المال	54
الفرع الثاني : مناخ الأعمال ومدى سلامة وحرية بيئة الأعمال من الأخطار والفساد	57
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث :دراسة حالة الصناعات التحويلية في الجزائر 2010-2022	**95-65**
تمهيد	65
المبحث الأول : واقع الصناعات التحويلية في الجزائر	66
المطلب الأول :استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية بالجزائر في اطار برنامج التطوير الاقتصادي	66
المطلب الثاني :أهم فروع الصناعات التحويلية في الجزائر والمشاريع الجديدة في الأفق	67

الفرع الأول : أهم فروع الصناعات التحويلية في الجزائر	67
الفرع الثاني : المشاريع الجديدة في الصناعات التحويلية	70
المطلب الثالث : تقييم أداء قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر	72
الفرع الأول : القيمة المضافة لفروع الصناعات التحويلية في الجزائر	72
الفرع الثاني : مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في التوظيف	73
الفرع الثالث : مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في اجمالي الصادرات	74
الفرع الرابع : مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام	76
المطلب الرابع معوقات الصناعات التحويلية في الجزائر	77
المبحث الثاني : صناعة الحديد والصلب ومساهمتها في التنويع الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات	79
المطلب الأول :لمحة عن الحديد والصلب	79
الفرع الأول : مفهوم الحديد والصلب	79
الفرع الثاني : أهمية الحديد والصلب	81
الفرع الثالث : الإنتاج العالمي للحديد والصلب	82
الفرع الثالث : استهلاك الحديد والصلب	83
المطلب الثاني : قطاع الحديد والصلب الجزائري ودوره في الاقتصاد الوطني	84
الفرع الأول : مناجم الحديد الجزائرية	84
الفرع الثاني : أهم مصانع الحديد الجزائرية	84
المطلب الثالث : أثر صناعة الحديد والصلب على الاقتصاد الوطني	88
الفرع الأول : إنتاج الجزائر من الحديد والصلب	88
الفرع الثاني : تطور القيمة المضافة للحديد والصلب	89
الفرع الثالث : صادرات وواردات الجزائر من الحديد والصلب	90
الفرع الرابع الصادرات خارج المحروقات وصادرات الحديد والصلب	91
المطلب الرابع : آفاق صناعة الحديد والصلب في الجزائر	92
خلاصة الفصل	95
الخاتمة العامة	96
قائمة المراجع	99

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف الصناعات التحويلية .	27
02	تطور الصادرات خارج المحروقات من سنة 2010إلى سنة 2020 .	33
03	هيكلة الصادرات خارج المحروقات للفترة من 2010 إلى 2020	35
04	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 .	45
05	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال فترة 2015-2016 .	46
06	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية 2010-2019 .	47
07	مصادر الناتج الداخلي الخام 2010-2021 .	50
08	تطور حجم الناتج الداخلي للجزائر خلال الفترة 2010- 2021 .	51
09	تطور تركيبة الايرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2010 2021 بالنسب المئوية % .	52
10	نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات في اجمالي الصادرات الوطنية خلال الفترة 2010 -2021 بالنسبة المئوية .	53
11	تطور مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام حسب مؤشر الملكية في الجزائر بالنسب المئوية %.	54
12	مؤشر تقييم المخاطر السياسية خلال الفترة الممتدة بين 2012-2018 .	59
13	مرتبة الحرية الاقتصادية للجزائر عربيا وعالميا .	61
14	درجة حجم تفشي الفساد في مناخ الأعمال الجزائري .	63
15	القيمة المضافة لفروع الصناعات التحويلية في الجزائر .	72
16	تطور عدد العمال في فروع الصناعة التحويلية .	74
17	مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات في الجزائر .	75
18	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الوطني الإجمالي .	76
19	انتاج صناعة الحديد والصلب بين 2010 -2020 .	88
20	تطور القيمة المضافة للحديد والصلب بالمليار دينار	89
21	واردات الجزائر من الحديد والصلب في الفترة 2010-2022 .	90
22	صادرات الجزائر من الحديد والصلب في الفترة 2010-2022 .	90
23	نسية صادرات الحديد والصلب إلى نسبة الصادرات خارج المحروقات بين 2018 – 2022 .	91

قائمة الاشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطور الصادرات الجزائرية بين الفترة 2010 -2020 .	34
02	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الفترة 2010-2019 .	48
03	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الفترة 2010-2019 .	48
04	التمثيل البياني لمنحنى نطور الناتج الداخلي الخام .	51
05	منحنى بياني يمثل مسار الحرية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2019 .	62
06	ترتيب الدول العربية في مؤشر الفساد.	63
07	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام .	76
08	نسبة استخدام الحديد في مختلف الصناعات في العالم .	81
09	أكبر الدول المنتجة عالميا وعربيا للحديد .	83
10	تطور انتاج الحديد والصلب في الجزائر بين 2010-2020 .	88
11	يوضح تطور القيمة المضافة لصناعة الحديد والصلب في الجزائر بين 2010-2020 .	89
12	تطور الواردات والصادرات للحديد والصلب في الجزائر بين 2010-2022	90
13	تطور نسبة صادرات الحديد والصلب إلى نسبة الصادرات خارج المحروقات بين 2018 -2022 .	92
14	أهم أرقام منجم غار جبيلات .	93

المقدمة

منذ عقود، تواجه الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة اعتمادها الكبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. هذا الاعتماد المفرط أثر على تقلبات اقتصاد البلاد وجعلها معرضة للتحديات والمخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار النفط عالميًا، والمعروف أن النفط سلعة استراتيجية تتأثر اسعارها بمتغيرات جمة لا تقتصر على مستويات الانتاج النفطي فقط، ولكن تضم التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية والمضاربة في الاسواق العالمية وغير ذلك من المتغيرات خارج سيطرة الدول المنتجة للسلعة حيث تشير بعض الدراسات منذ السبعينيات الى أن كل ركود اقتصادي عالمي كان يسبقه ارتفاع أو انخفاض في اسعار النفط.

في ظل تذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة استراتيجية من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي بتنمية الصادرات غير النفطية. لأن الاقتصاد المتنوع قادر على خلق المزيد من الوظائف والفرص للأجيال القادمة، واقل عرضة لدورات الازدهار والكساد في أسعار النفط والغاز الطبيعي. لذا سارعت الجزائر لاتخاذ مجموعة من الاجراءات والتحفيزات المالية والضريبية، الجمركية، التجارية إضافة الى خلق إطار مؤسسي لتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الاسواق الدولية لتحقيق هذا الهدف، ومن بين القطاعات المهمة ياتي تطوير قطاع الصناعات التحويلية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي والرفع من الصادرات خارج المحروقات.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق قمنا في دراستنا لهذا الموضوع بصياغة الإشكالية الرئيسية التالية :

" هل يمكن لتطويرالصناعات التحويلية تحقيق التنويع الاقتصادي ورفع مستوى الصادرات خارج القطاع المحروقات؟"

ولقد قسمنا هذا التساؤل الرئيسي للتساؤلات الفرعية التالية:

-ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

-هل تعمل الجزائر على رفع صادراتها خارج المحروقات؟

- هل يمكن الاعتماد على قطاع الصناعات التحويلية كبديل للصادرات النفطية؟

فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء العرض السابق لمشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- التنويع الاقتصادي يساهم في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

2- قامت الجزائر بتنويع اقتصادها عن طريق تطوير عدد من الصناعات على راسها الصناعات التحويلية.

3- يمكن تطوير قطاع الصناعات التحويلية لزيادة الصادرات خارج المحروقات.

أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تنبع من أهمية الصادرات الغير النفطية بالنسبة للاقتصاد الجزائري حيث تعمل على تنويع قطاع التصدير وبالتالي تنوع مصادر الدخل لأن اعتبار النفط هو المورد الأساسي لخزينة الدولة سيجعلها تواجه أزمات وبالتالي فإن تطويرها وترقيتها أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للدول النامية عامة وبالنسبة للجزائر خاصة، ودليل ذلك توجه معظم الدول النفطية الى محاولة ترقية صادراتها خارج المحروقات كسبيل للخروج من التخلف والركود الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث الى معرفة الإمكانيات المتاحة في التنويع الاقتصادي عموما والصناعات التحويلية بالخصوص في سبيل ترقية وتنويع الصادرات وذلك باعتبارها مورد اساسي للتدفقات الخارجية للدولة. ويمكن إبراز هذا الهدف من خلال الاهداف فرعية التالية:

- التعرف على تركيبة الصادرات خارج المحروقات.

-التعرف على امكانيات ومحاولات الجزائر للتنويع الاقتصادي.

- ابراز قطاع الصناعات التحويلية كحل من الحلول للرفع من الصادرات خارج المحروقات.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية: تعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي تسيطر عليه الصادرات النفطية بنسبة فوق 90% من حجم الصادرات الكلية، كون الصادرات يمكن أن تكون محفز للتنمية وهذا ما نلمسه من خلال الاهتمام متزايد من قبل الباحثين ومتخذي القرار حول فكرة ترقية الصادرات الغير النفطية وتنويع الاقتصاد الوطني لذا وجب أن يخصص لها حيز واسع من الكتابات والدراسات الأكاديمية.

الاسباب الذاتية: - الرغبة في توجيه رسالة تؤكد ضرورة الاهتمام بالقطاعات الغير النفطية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي ورفع العبء عن قطاع المحروقات.

- موضوع الصادرات خارج المحروقات والتنويع الاقتصادي يعتبر موضوع الساعة والأكثر نقاشا في الآونة الأخيرة.

-لما يحتويه الموضوع من خبايا واسرار تستلزم الدراسة.

الدراسات السابقة:

دعم وتطوير قطاع الصناعات التحويلية لترقية التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية سنة 2018، من اعداد بشار سلمى من خلال الإشكالية التالية: **"هل يمكن اعتبار ان مختلف سياسات الدعم وتطوير المطبقة في الجزائر كفيلة بتوفير الظروف المناسب للرفع من اداء المؤسسة قطاع الصناعة التحويلية والنهوض به لترقيه التجارة الخارجية؟"**

توصل الى النتيجة التالية : يعد قطاع الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات المحققة للدخل أكثر استدامة الى أن مساهمة هذه الصناعات في الجزائر لا تزال ضعيفة خاصة فيما يخص المساهمة في الناتج الداخلي الخام مقارنة مع ما تحققه هذه الصناعات في الدول الاخرى متقدمة حيث تراوحت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2007- 2015 بين 3.07% و 4.27%، كما أن نسبة مساهمة الصادرات التحويلية في الصادرات الكلية تزايد لكن بنسب ضعيفة ، فنسبة مساهمة صادرات التحويلية في صادرات الكلية خلال الفترة 2005- 2015 تتراوح بين 1.82 %و 5،16% وتتصدر المراتب الأولى من بين فروع الصناعة التحويلية صناعة المواد الكيميائية والبلاستيك والمطاط بمتوسط قيمة للفترة السابقة الذكر 84086.36مليون دينار جزائري ، اما المرتبة الثانية خلال نفس الفترة فتحتل الصناعة الحديدي والكهرباء والميكانيك بمتوسط قيمة 15,591,03 مليون دينار جزائري وفيما يخص المرتبة الثالثة فهي منها الصناعات الغذائية بمتوسط قيمة للفترة 2005- 2015 يقدر ب15591.03 مليون دينار جزائري .

-نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري، مذكره مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير سنة 2021، من اعداد الطالبة جحنين كريمة من خلال اشكالية التالية: " الى أي مدى ساهمت البرامج التنموية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية في تنويع الاقتصاد الجزائري وما هي السياسات البديلة لذلك؟ "

توصل الى النتيجة التالية سارعت الجزائر الى تبني استراتيجيات بديلة ترمي الى تنويع بنية الاقتصاد الجزائري حيث اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذج جديدا للنمو الاقتصادي وهو نهج متجدد للسياسات المالية مع مسار 2016- 2019 ومن ناحية اخرى على منظور تنويع الاقتصاد بحلول عام 2030 غير ان سعيها لتحقيق ذلك كان ولا يزال يواجه العديد من التحديات التي تعرقل الجهود الرامية للنجاح فيه التحدي الاكبر في الجزائر بما يحتم عليها مواصلة بدل جهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد.

المنهج المتبع:

لقد استعملنا مناهج مختلفة والتي نراها مناسبة لدراسة الموضوع حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في تناول النظريات والافكار الخاصة بمفهوم التنويع الاقتصادي وكذا مفهوم الصادرات والاستراتيجيات المتبعة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات اضافة إلى المفاهيم المتعلقة بالصناعة التحويلية، اما المنهج التحليلي الاستنتاجي نستعمله لدراسة وتحليل تطور الأرقام الخاصة بالصادرات ومؤشرات التنويع الاقتصادي، ومساهمات الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني.

تقسيمات الدراسة:

وللإلمام بجميع جوانب الموضوع المدروس قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث فصول كما يلي:

-الفصل الاول الذي جاء بعنوان التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة الذي حاولنا من خلاله ابراز مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات موضوع الدراسة **(**الصادرات، التنويع الاقتصادي والصناعة التحويلية**).**

-الفصل الثاني بعنوان محاولات الجزائر في تنويع الاقتصادي والرفع من الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2010-2020، الذي أبرزنا في امكانيات ومحاولات الجزائر في التنويع الاقتصادي والوقوف على بنية الصادرات الجزائرية في الفترة بين 2010-2020.

-الفصل الثالث بعنوان دراسة حالة الصناعة التحويلية في الجزائر في الفترة 2010- 2022 تحدثنا فيه على واقع الصناعة التحويلية في الجزائر اضافة الى دراسة معمقة عن صناعة الحديد والصلب في الجزائر.

مشاكل وصعوبات الدراسة:

خـــلال دراســـتنا وجـــدنا بعـــض الصـــعوبات تمثلـــت فـــي شـــح المعلومـــات الميدانيـــة وقلـــة المراجع خاصة الكتب، كذلك صعوبة الوصول الى الاحصائيات الحديثة.

الفصل الأول

التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

ان الإطـــار النظـــري للتنويـــع الاقتصـــادي والصـــادرات والصـــناعة التحويليـــة يمثـــل جـــوهرا حيويـــا فـــي فهـــم كيفيـــة تحقيـــق التنميـــة الاقتصـــادية وتعزيـــز الاســـتقلال الاقتصـــادي للـــدول. يقـــوم الإطـــار النظـــري بتحليـــل العوامـــل والعلاقـــات التـــي تـــؤثر علـــى تنويـــع الاقتصـــاد وتطـــوير الصـــادرات والصـــناعات التحويليـــة، ويقـــدم النظريـــات والمفـــاهيم اللازمة لفهم التفاعلات المعقدة في هذا السياق.

ومن اجل التعمق أكثر في هذا الفصل قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الصادرات مفاهيم ومرتكزات.
- المبحث الثاني: الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي.
- المبحث الثالث: ماهية الصناعة التحويلية.

المبحث الأول: الصادرات مفاهيم ومرتكزات.

لقد أولى الفكر الاقتصادي أهمية بالغة لنشاط الصادرات باعتباره من بين أهم مقومات وأسس النمو ومحدداته الرئيسية، وفيما يلي سنستعرض المفاهيم الأساسية للصادرات.

المطلب الأول: ماهية التصدير.

أولا: مفهوم التصدير

التعريف الأول: عرف فريد النجار التصدير على أنه "قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية الى أسواق دولية وعالمية أخرى، بهدف تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها ". [1]

التعريف الثاني: شخص كورين بساكو التصدير بأنه التدويل المتعلق بالخيار الاستراتيجي للمؤسسة، والذي يتوقف على القدرات والامكانيات الذاتية للمؤسسة. [2]

التعريف الثالث: عرّف كلود ميندیان التصدير في أنه يمثل كل السلع والخدمات التي تخرج بصفة نهائية من الاقليم الاقتصادي للدولة نحو باقي بلدان العالم. [3]

إن تعدد التعاريف المقدمة للتصدير باختلاف وجهات نظر دارسيه مكننا من استنتاج التعريف التالي وهو عبارة عن عملية انتقال السلع والخدمات من مراكز انتاجها داخل الوطن الى مراكز تسويقها في الخارج مقابل قيمة مالية محددة تكون بالعملة الصعبة.

ثانيا: أهمية التصدير

تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، واصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو. - خلق فرص عمل جديدة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آ سيا وهي اليابان وهونغ كونغ وتايوان وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة الى مستويات متدنية تتراوح ما بين 2 الى 4 بالمائة في سنة 1998.

---

[1] فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 15.

[2] . Corinne Pasco, Commerce International, 6éme éd, Dunod, Paris, France, 2006, p1

[3] Claude Méndian, Fiche de macroéconomie, 2éme éd, Ellipses, Paris, France, 2003, p1

1-اصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

2-جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي : يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة الى الارتباط بالأسواق العالمية ، فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة انتاجه ، كما يسمح أيضا توافر رأس المال بالتوسع في الانتاج و تنوع المنتج و وتحسين جودته ، فالاستثمار يعمل على انشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدوها هي أيضا بجذب استثمارات جديدة ، فالعلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية والاستثمارات الجديدة لا تتحقق الا بعد فترة من الزمن و ذلك بعد أن تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة الى التصدير من خلال استمرار التوجه التصديري سنة بعد أخرى. [1]

3-تحقيق معدلات نمو مطردة: ان هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق مناخ مناسب لذلك سيكون له مردود ايجابي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة واصلاح العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك الا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والمتكاملة والواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد.

لقد أثبت العديد من الدراسات التجريبية أن النمو السريع للصادرات يعجل النمو الاقتصادي، كما أثبتت العديد من الدول النامية كدول شرق آسيا التي تبنت استراتيجية تشجيع الصادرات كخيار تنموي أن هذا الخيار يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسات إحلال الواردات.

ثالثا: أهداف التصدير

يهدف التصدير الى:

[1] ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014، ص81.

1-توفير العملات الأجنبية الكافية لتمويل العمليات التنموية واقامة المشاريع.

2-ايجاد فرص عمل جديدة من خلال زيادة مداخيل الدولة التي تؤدي الى زيادة الاستثمار.

3-التواجد الثقافي والسلعي في الأسواق الأجنبية وتبادل الخبرات الفنية الموجهة للمنافسة، وذلك للحصول على مكانة بين دول العالم.

4-تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي والتشغيل الاقتصادي لموارد الدولة.

5-تحسين مستوى المعيشة للمجتمع وتزايد الدخل الحقيقي الفردي.

6-توفير التكنولوجيا الدولية لمراكز الانتاج في الدولة.

ومن زاوية أخرى يمثل التصدير مهربا من الأسواق الوطنية المشبعة وسبيلا للتواجد في الأسواق الدولية بهدف توسيع الحصة السوقية ومحاولة التوزيع الجغرافي للمخاطر. [1]

المطلب الثاني: أنواع الصادرات وطرق التصدير

أولا: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات الى:

الصادرات المنظورة (الملموسة): وهي السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر سلطاتها الجمركية مثل القطن السيارات والمنسوجات والذهب غير النقدي وأجهزة الكمبيوتر وغيرها، وهذا الشكل من الصادرات هو الأقدم ولا يزال الشكل الأساسي في المعاملات بين الدول.

الصادرات الغير المنظورة (تجارة الخدمات): وهذه الصادرات تمثل صادرات الخدمات أي صادرات غير ملموسة وهي مفصلة وموضحة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كما يلي:

-المواصلات والاتصالات: وتتمثل دخل شركات النقل والملاحة البحرية والجوية الوطنية على خدماتها التي يستفيد منها الاجانب، وإيرادات هيئات الموانئ الوطنية وعوائد المرور التي تدفعها شركات النقل والملاحة الاجنبية مقابل الأراضي أو المعابر المائية الاقليمية وايرادات هيئات البريد والتليجراف والتليفونات الوطنية على خدماتها لأفراد اجانب او شركات وهيئات أجنبية.

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، بدون سنة النشر، ص ص .165،166.

-إيـــرادات شـــركات التـــأمين الوطنيـــة: وتشـــمل المـــدفوعات الدوليـــة المتعلقـــة بالتـــامين علـــى نقـــل البضـــائع والتـــأمين علـــى الحيـــاة والتـــأمين ضـــد الحـــوادث وعمليـــات إعـــادة التـــامين للأطراف الأجانب.

-الســـفر والســـياحة والإقامـــة خـــارج الدولـــة: وتشـــمل الايـــرادات الســـياحية مـــن الاجانـــب ومدفوعات الوكلاء والهيئات الأجنبية المقيمة داخل البلاد.

-ايـــرادات اســـتثمارية: وتشـــمل الايـــرادات المتحققـــة مـــن فوائـــد القـــروض الـــى الشـــركات أو الهيئات الأجنبية وكذلك أرباح الاستثمارات الوطنية.

-الهبات أو المنح من الدول الأجنبية.

ويمكـــن تصـــنيف الصـــادرات علـــى أســـاس أنهـــا مؤقتـــة أو نهائيـــة فالصـــادرات المؤقتـــة هـــي التـــي يعـــاد اســـتيرادها بعـــد تصـــديرها لأغـــراض معينـــة مثـــل تصـــدير الآلات لغـــرض صـــيانتها ثـــم اعـــادة اســـتيرادها مـــرة أخـــرى ، والصـــادرات النهائيـــة هـــي التـــي تصـــدر نهائيا.[1]

ثانيا: طرق التصدير

أمـــام المصـــدر طـــريقتين للقيـــام بعمليـــة التصـــدير همـــا التصـــدير المباشـــر حيـــث يقـــوم المصـــدر بالعمليـــة التصـــديرية بنفســـه والتصـــدير غيـــر المباشـــر يقـــوم المصـــدر هنـــا بالاســـتعانة بوســـطاء متخصصـــين، وهنـــاك طريقـــة التصـــدير المـــنظم حيـــث يقـــوم مجموعـــة من المصدرين بالاشتراك في تنظيم عملية التصدير.

1-التصدير المباشر:

وهـــو إحـــدى مهـــام ادارة المبيعـــات فـــي المؤسســـة، ويمكـــن اســـتخدام هـــذا الأســـلوب فـــي التصـــدير للأســـواق القريبـــة التـــي يمكـــن معرفتهـــا ودخولهـــا مباشـــرة وبســـهولة وكـــذلك الأسواق الصغيرة.

وبموجـــب هـــذه الطريقـــة تقـــوم المؤسســـات بعمليـــة التصـــدير بنفســـها ممـــا يرافـــق ذلـــك مخـــاطر كبيـــرة واســـتثمار مـــالي عـــالي وفـــي مقابـــل ذلـــك تحصـــل علـــى عائـــد محتمـــل أكبـــر مـــع الســـيطرة التامـــة علـــى جهودهـــا فـــي البيـــع وتعامـــل مباشـــر مـــع المســـتهلكين ويـــتم ذلـــك عبر عده قنوات:

أ-قســـم تصـــدير المحلـــي: تنشـــا هنـــا المؤسســـة فـــي بلـــدها الاصـــلي قســـما خاصـــا لعمليـــه التصـــدير وتنحصـــر مهـــام هـــذا القســـم فـــي اداء كافـــة الأنشـــطة المتعلقـــة بالتصـــدير والقيـــام بعمليات البيع الفعلي للمنتجات.

[1] كامل بكري،الاقتصاد الدولي-التجارة و التمويل،-الدار الجامعية الإسكندرية،مصر،2003،ص.282.

ب-فـــرع الجمعيـــات الدوليـــة او الخارجيـــة: او مـــا يســـمى بالشـــركة التابعـــة حيـــث تســـمح بتحقيـــق ســـيطرة أكبـــر فـــي الأســـواق الدوليـــة ويتعامـــل الفـــرع بجميـــع سياســـات التســـويقية الخاصة.

ت- ممثلـــي مبيعـــات التصـــدير المتجـــولين: هـــم عبـــارة عـــن أشـــخاص مـــن الشـــركة ملحقـــين بدولـــة أجنبيـــة حيـــث هـــم علـــى معرفـــة جيـــده بنظـــام وسياســـة ومنتجـــات المؤسســـة والاطـــلاع المســـتمر علـــى تغيـــرات الشـــركة، حيـــث يـــتم اعـــلام الشـــركة مباشـــرة بتطـــورات أسواق التصريف والسلوك الزبائن والمنافسين.

ث-الـــوكلاء والمـــوزعين الاجانـــب يقومـــون ببيـــع منتجـــات المؤسســـة نيابـــة عنهـــا وهنـــا نميز بين فئتين من الوكلاء:

- الوكلاء العاملون تحت اسم موكلهم ويؤدون ما يطلبه منهم مقابل عمولة.
- والـــوكلاء المســـتوردون الـــذين ينصـــرفون لحســـابهم الخـــاص ويقومـــون بشراء المنتجات. [1]

2-التصدير الغير المباشر:

يـــتم باســـتعمال وســـطاء او شـــركات متخصصـــة فـــي الاســـتيراد والتصـــدير والتـــي تتميـــز فـــي الغالـــب بأقـــل اســـتثمار واقـــل مخـــاطرة بفعـــل مســـاهمة معرفـــة الوســـيط وخدماتـــه التـــي تســـمح بتجنـــب بعـــض الاخطـــاء، الا انـــه فـــي المقابـــل تعتبـــر اقـــل ربحيـــة مـــن الطريقـــة المباشرة.

وفـــي هـــذه الطريقـــة تقـــوم الشـــركة بتعهـــد نشـــاطها التصـــديري إلـــى أشـــخاص آخـــرين مـــن نفـــس بلـــدها أو أجانـــب يعملـــون لحســـابهم الخـــاص مـــن أجـــل ضـــمان دعـــم وتعزيـــز منتجـــات الشركة في الأسواق الخارجية.

وتوجد عدة طرق للتصدير الغير المباشر منها: [2]

أ-منـــدوب البيـــع او الشـــراء: يكلـــف المنـــدوب باستكشـــاف الاســـواق وارســـال البضـــائع والاجراءات الإدارية وتخليص الفواتير ويضمن الدفع للمورد.

ب-منح التراخيص: يعني ان تقوم الشركة بمنح شخص ما الحق بالاستغلال.

ج-شـــركات التجـــارة الخارجيـــة: ان الشـــركات ليســـت لـــديها كافـــة الامكانـــات لامـــتلاك جملـــة الكفـــاءات اللازمـــة للتصـــدير اذ لابـــد لهـــا مـــن شـــركاء لبيـــع منتجاتهـــا فـــي الاســـواق الخارجيـــة، وهنـــا تلعـــب شـــركات التجـــارة الخارجيـــة دورا هامـــا اذ تتـــدخل هـــذه المنظمـــات الخاصـــة بأشـــكال محـــددة فـــي الشـــراء والبيـــع فـــي الخـــارج لمـــواد لـــم تقـــم بتصـــنيعها ســـواء بالمقاولة او تحت اي شكل اخر من اشكال المتاجرة.

3-التصدير المشترك أو المنظم:

[1] رضوان محمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر، الأردن.2007، ص134.
[2] فرحات غول، التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)، دار الخلدونية، الجزائر،2008، ص154.

هو عبارة عن تضامن عدد مصدرين ذوي اهتمام خاص او مشترك للتصدير معا، فهو يشكل اسلوبا في تنظيم النشاط التصديري حيث تقوم الشركات الاعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية، ويمكن ان يظهر هذا الاسلوب بأشكال قانونية:

أ-الاتحاد التصديري: يقوم على فكرة مفادها ان التعاون بين عده شركات الراغبة بالتصدير سيكون اقتصاديا او أكثر فعالية ومنفعة من سلسله من الاعمال الفردية، والهدف الاساسي هنا هو التصدير بكثرة أفضل من الاحتفاظ بالاستقلال المالي والقانوني للشركة.

ب-التصدير المحمول (الحضانة): هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبيه بوضع هذه الشبكة مقابل عمولة محددة لخدمة شركة صغيرة وحديثة التصدير ذات امكانيات ضعيفة لا تمكنها بالقيام بالتصدير بمفردها. [1]

المطلب الثالث: دوافع التصدير وملامح نجاحه

أولا: دوافع التصدير

يمكن تلخيص دوافع التصدير كما يلي:

1-عجز السوق المحلي عن تحقيق هدف النمو المتواصل، أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن ان يشكل النواه الاستراتيجية لتنميه اشمل.

2-يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض في طاقاتها الإنتاجية.

3-نمو الطلب في السوق الاجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم الاقتحام السوق الخارجية وهناك دوافع اخرى نابعه من داخل المؤسسة منها:

-عوامل تجارية: تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق، تخصص المؤسسة.

-عوامل مالية: تتمثل في البحث عن غلة الحجم واسترجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.

-عوامل بيئية: تتمثل في الطلب التلقائي من الزبائن الاجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة لأزاله القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة وحبه لتحمل المخاطر.

[1] رضوان محمود العمر، مرجع سابق، ص ص ،141-144

4-يمنح الدفاع عن وجود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية حيث المؤسسات تخشى من فقدان الاسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ بهذه الاسواق عن طريق التصدير.

5-عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب. [1]

ثانيا: ملامح نجاح التصدير

قبل ذكرها نبرز أهم عوامل نجاح عملية التصدير:

1-الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير.

2-طرق ومنهجية التسويق.

3-التزام الإدارة الواضح بعملية التصدير.

4-متطلبات جوده السلعة.

أما عن الملامح فهي:

1-مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قد أكبر من التنوع.

2-مدى التنويع الفعلي في نطاق الاسواق الخارجية، وبالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الاسواق الرئيسية التقليدية مما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية وسياسية.

3-مدى القدرة على تحقيق زيادة مطرده في حصيلة الصادرات من السلع والخدمات التقليدية والجديدة دون ان يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصه بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا.

4-مدى الاستقرار وانتظام التصدير الى مختلف الاسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الاسواق ليساعد على زيادة حصتها منها. [2]

[1] حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، ص56.

[2] مرجع نفسه، ص56

المبحث الثاني: الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي.

لقد اكتسب التنويع الاقتصادي أهمية متجددة في الأدبيات الاقتصادية، خاصة وأن أهم المشكلات التي تعيق نمو وتطور الاقتصاديات النامية هي تركيبتها الريعية، خصوصا الدول التي تعتمد أساسا على النفط في بناء اقتصادها ومصادر دخلها بنسب تتجاوز 90% وفيما يلي سنتعرض للأسس النظرية للتنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي ومبرراته.

أولا: نشأة التنويع الاقتصادي

تعود نشأة التنويع إلى سنوات 1930، حيث أجريت الأعمال الأولى من طرف Mac Laughlin في فترة الأزمة، حيث استخدم درجة تركيز النشاطات الاقتصادية لشرح الحلقات الاقتصادية في البلدان الأمريكية. حيث بينت هذه الأعمال أن البلدان التي لها تركيز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة بين الحربين العالميتين. وكان هذا العمل في أصل استراتيجيات التحول الهيكلي لاقتصاديات أمريكا اللاتينية وبلدانها للهروب من الإدراج الريعي على أساس المواد الخام التي انخفضت أسعارها وتسببت في أزمة حادة في معظم هذه البلدان. وعرفت أعماله تطور سريع في سنوات 1940 و1950، حيث شكلت النموذج المهيمن للتنمية حتى سنوات 1970. تم تناول مفهوم التنويع في بادئ الأمر من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، واعتبر كمصدر لتطوير مجموعة من الخيارات في استراتيجية التنمية، خصوصا استراتيجيات إحلال الواردات، التي تبنتها أغلب البلدان النامية في سنوات 1960 و1970. نجم عن هذه البحوث سلسلة من الأعمال التحليلية لتحديد أدوات قادرة على قياس الجهود المبذولة من أجل التنويع. كما كانت أعمال Rosenstein- Rodan سنة 1943 وLeontief سنة 1963 حول استخدام الاندماج وتكثيف التكامل بين القطاعات نقطة انطلاق للتفكير النظري في تنويع الاقتصاديات النامية. [1]

ثانيا: مفهوم التنويع الاقتصادي

[1] د. سدي علي و ط. د. هواري أحلام، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد 5، العدد 2، أوت 2019)، ص215.

تعددت المفاهيم التي قُدمت لمصطلح التنويع الاقتصادي ومنها تعريف التنويع على أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل.

كما يمكن تعريف التنويع على أنه عملية يتم من خلالها تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثمّ تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، وتنويع الأسواق الخارجية، وبالتالي تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها أو تخضع إلى انخفاض مزمن.

ويعرف أيضا التنويع على أنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية وهو ما يسهم في تعزيز القدرات الحقيقية لأي اقتصاد، وذلك من خلال محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وذلك عن طريق الاهتمام بتطوير عدد من القطاعات تدريجيًا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد خاصة في الدولة الريعية.

كما يعرف التنويع الاقتصادي أيضا على أنه عملية تتضمن تحوّل الدولة من أحادية الإنتاج والدخل نتيجة الاعتماد على النفط على دولة تتسم بتعدد مصادر الدخل نتيجة زيادة نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

مما سبق يتضح لنا أن التنويع عبارة عن مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إيجاد اقتصاد يعتمد في نموه ودخله على قطاعات متنوعة وبنسب مختلفة، وهو ما يتطلب بناء قاعدة إنتاجية واسعة وتنويع القطاعات الإنتاجية، وذلك لتحقيق نوع من الاستقرار النسبي والدائم في مصادر الدخل. [1]

ثالثا: مبررات التنويع الاقتصادي أو ضرورات اللجوء إليه: لماذا يجب التنويع؟

يستند أصحاب فكرة ضرورة التنويع الاقتصادي على الأسباب التالية:

-تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.

-تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

[1] خالد هاشم عبد الحميد، مدرس الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية الت حلوان، مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (المجلد 19، العدد 1، الرقم المسلسل للعدد 74، يناير 2018)، ص79.

-زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

-توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي.

-تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات المحلي الإجمالي.

-توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

-زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في

-توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيًا ومحليًا. [1]

المطلب الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي وأهدافه.

أولا: اشكال التنويع الاقتصادي:

يقسم التنويع الاقتصادي حسب المستوى إلى كلّي وجزئي.

التقسيم حسب المستوى الكلّي:

1-تنويع الإنتاج أو النشاط الإنتاجي.

2-تنويع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات).

3-تنويع الأصول سواء كانت طبيعية أو منتجة.

4-تنويع القطاعات التنفسية.

أما بالنسبة لأنواع التنويع على **المستوى الجزئي:**

[1] د. ضيف أحمد، د. عزوز أحمد، مدرس الاقتصاد والتجارة الخارجية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 19، العدد1، الرقم المسلسل للعدد 74، يناير 2018، ص22.

1-التنويع العمودي (الرأسي): حيث يكون التصنيف للأعلى من خلال تصنيع منتجات وسيطة أو مواد أولية للاستعمال في الصناعة الحالية، وهناك تصنيف عمودي للأسفل يتم من خلاله تصنيع منتجات جديدة تكون المنتجات الحالية مواد أولية لها.

2-التنويع الأفقي: يهدف إلى إنتاج منتجات جديدة من خلال إمكانيات ومهارات مكتسبة سابقا في صناعات سابقة.

3-التنويع الجانبي: يهدف إلى إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات المصّنعة حاليًا، وهذا من أجل دخول منتجات جديدة.

4-التنويع الشامل: والغرض هنا مركّب من خلال دخول أسواق جديدة إضافة إلى توسيع المنتجات الحالية.

5-التنويع الجغرافي: من خلال دخول مناطق جغرافية جديدة للتصدير والتكيف مع ظروف البيئة الإنتاجية الجديدة.

6-التنويع المركز: هو شكل من التنويع التي تبحث فيه المؤسسة عن زيادة نطاق منتجاتها التي تقدمها لزبائنها العاديين، وفي مرحلة ثانية تحاول الوصول إلى زبائن مغايرين لمنتجاتها التقليدية.

7-التنويع المالي: من خلال توزيع الاستثمارات على سلة مختلفة من أجل تنويع الاستثمارات وتقليل مخاطر الاستثمار. [1]

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: [2]

- رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاستثمارات في عدد كبير من القطاعات.
- تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد أو منتج واحد.
- تقليل المخاطر الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد وبالتالي تجنب التأثير على عملية تمويل التنمية.
- رفع معدلات التبادل التجاري نتيجة توزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات على عدد كبير من السلع والخدمات بدلًا من تركّز الصادرات في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع والخدمات.

[1] د. سليم مجلخ، د. سليم بشيشي، تحليل وقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر REVENUE ALGERIENNE D'ECONEMIE ET GESTION,VOL16 ,N:01,2022جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص49،50

[2] خالد هاشم عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

- زيادة درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية وبالتالي زيادة القيمة المضافة حيث يسهم التنويع الرأسي في زيادة الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد حيث تشكل مخرجات القطاع مدخلات إنتاجية لقطاعات أخرى.
- يسهم التنويع في توليد فرص عمل جديدة ومن ثمّ ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج، وما يترتب عليها من ارتفاع القيمة المضافة المتولدة قطاعيًا ومحليًا.
- يسهم التنويع في تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتخفيض الدور الحكومي للدولة.
- يسهم التنويع في تعزيز التنمية المستدامة، وذلك من خلال استقرار معدلات النمو عبر الزمن وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.
- الاندماج في العولمة الاقتصادية. [1]
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية.[2]

المطلب الثالث: مؤشرات التنويع ومؤشرات قياسه.

أولا: مؤشرات التنويع:

تتمثل مؤشرات التنويع في:

1-مؤشر التشابك (درجة التغير الهيكلي): يُعبَّر عليه بالنسب المئوية لإسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى زيادة وانخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضًا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

2-درجة عدم استقرار الناتج الداخلي الخام: ويُعبَّر عن مدى تأثر حجم الناتج الداخلي الخام بتقلبات أسعار الموارد الطبيعية، حيث أن استقرار حجم الناتج الداخلي في ظل تذبذب أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق الدولية يُعبّر عن مستوى متقدم في تنوع الاقتصاد.

3-تركيبة إيرادات الحكومة (نسبة مساهمة إيرادات الموارد الطبيعية): ويُعبَّر عن مستوى الاستدامة المالية، وكذا اتساع قاعدة الإيرادات غير الريعية، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات.

4-نسبة الصادرات خارج الموارد الطبيعية إلى إجمالي الصادرات: حيث كلما تقلص حجم صادرات الموارد الطبيعية إلى إجمالي الصادرات دلَّ على تنوع

[1] د. بلعيدي محمد، التنويع الاقتصادي "استراتيجية الجزائر " مجلة الحقوق والعلوم السياسية، دراسات اقتصادية، (28) ،2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص191.

[2] د. سليم مجلخ، د. وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص49.

اقتصاد الدولة، غير أن هذا المؤشر قد يكون مضلّلا في الفترات قصيرة الأجل، إذا كان تحسُّنه ناتجًا عن تراجع أسعار الموارد الطبيعية المصدَّرة إلى الأسواق الدولية.

5-مؤشر الملكية: ويُعبَّر عليه بمدى مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنيًا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى المؤشرات السابقة يضيف بعض المختصين مؤشري حجم العمالة حسب القطاعات، والإنتاجية، غير أنهما يتأثران بشكل مباشر بنوعية الاستثمارات السائدة في البلد هل تعتمد على كثافة رأس المال أم على كثافة العمل. [1]

ثانيا: مؤشرات قياس التنويع

توجد العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي تختلف باختلاف درجة تأثيرها حيث توجد العديد من المؤشرات القياسية التي يتم الاعتماد عليها في قياس التنويع الاقتصادي تختلف كفاءتها من مؤشر إلى آخر فمنها من يعتمد على ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، ومنها من يعتمد على خاصية التركيز كمؤشر جيني (Concentration) ومنها من يعتمد على التنوع(Diversification) كمعامل هير فندال هيرشمان الذي يعتبر الأكثر شيوعًا، وتتقارب هذه المؤشرات في نتائج قياسها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي.

1-مؤشر هرفندال – هيرشمان HHI – Herfindahl-Hirschman Index:
يعتمد هذا المؤشر على قياس البنية التركيبية للمتغير ومدى تنوعه، حيث تم استخدامه لقياس التنوع في تركيبة ظاهرة ما والتغيرات الهيكلية التي تطرأ على مكوناتها، وقد استخدم هذا المؤشر بصفة واسعة لقياس التنوع ويعرف بالعلاقة الآتية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

[1] د. سليم بوهيدل، د. علي بهدنة، تقييم تجربة الجزائر في مجال التنويع الاقتصادي، دراسات تحليلية لفترة 2010-2021، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 13، ال عدد01، 2023، ص467 .468.

حيثxi: قيمة القطاع في المؤشر المدروس.

X: الحجم الكلي للقطاع المدروس (التركيب الهيكلي المدروس)

N: عـــدد القطاعـــات المشـــكلة للمؤشـــر المـــدروس (التركيـــب الهيكلـــي المدروس)

يأخـذ معامـل (H.H) قيمـة "0" عنـدما تكـون كـل القطاعـات مسـاهمة بـنفس النسـبة فـي حجم المؤشر، ويأخذ القيمة "1" عندما يكون ناتج المؤشر متمركزًا في قطاع واحد.

2-مؤشـــر Ogive (the Ogive index): اســـتخدم لأول مـــرة مـــن قبـــل Tress فـــي 1938 ويعطى المؤشر بالعلاقة:

$$OGV = \sum_{i=1}^{N} \frac{\left(S_i - \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث: N: عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si: اسهام كل قطاع إلى اجمالي اسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

فـإذا كـان المؤشـر مسـاويًا للصـفر فـإن النشـاط الاقتصـادي مـوزع علـى عـدد كبيـر مـن القطاعـات الاقتصـادية، وهـو مـا يشـير إلـى تنـوع كبيـر فـي الاقتصـاد، بينمـا كلما ارتفعت قيمته دل على ضعف التنويع وتركزه في قطاع معين. [1]

3-مؤشـــر(Entropy Index) Entropy: كـــان الاقتصـــادي Attaran فـــي 1986 أول مـــن اســـتخدم هـــذا المؤشـــر لقيـــاس التنويـــع الاقتصـــادي فـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكية ويعرف وفقًا للعلاقة التالية:

$$ENT = \sum_{i=1}^{N} Si\ In\left(\frac{1}{Si}\right)$$

حيث: N: عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si: اسهام كل قطاع إلى اجمالي اسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

[1] د. سليم مجلخ، د. وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص52.

In: لوغاريتم.

فإذا كان المؤشر مساويًا للصفر فإن النشاط الاقتصادي مركز على قطاع واحد وضعف التنويع، بينما كلما ارتفعت دل على توزيع الاقتصاد على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية. وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد.

4-نموذج المدخلات والمخرجات (OutPut – InPut (I.O: الفكرة الأساسية لهذا النموذج جاء بها الاقتصادي الأمريكي Leontief في سنة 1941 لوضع هيكل الاقتصاد الأمريكي من خلال تطوير نموذجا اقتصاديًا يوضح العلاقة بين المدخلات والمخرجات ويسمى كذلك بنموذج التشابك القطاعي لليونتيف. [1]

المطلب الرابع: الداء الهولندي والاستفادة من التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي.

أولا :مفهوم الداء الهولندي [2]

الداء الهولندي ظاهرة اقتصادية تصيب عادة الاقتصاديات الريعية، أي تلك التي تعتمد على مورد طبيعي، و قد سمي بهذا الاسم في مقال نشر بمجلة " The economist" البريطانية عام 1977، و قد استخدم تعبير "الداء الهولندي" في الأصل لوصف الأضرار الاقتصادية التي لحقت بهولندا على إثر اكتشاف حقل "غرونينغن" الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال عام 1959، وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات و الثمانينات، و جلبت موارد ضخمة لهذا البلد و دعمت نمو الإنفاق العام فيه، كما سببت ارتفاعًا حقيقيًا في سعر صرف العملة الهولندية بفعل الطلب المتزايد على الغاز الهولندي، و نتيجة لهذا الارتفاع تراجعت القدرة التنافسية للصادرات من السلع الأخرى، وانكشفت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى حد أدى إلى تقلص قطاع الصناعة التحويلية وإضعاف جانب التصنيع ككل في الاقتصاد، و على هذا يمكن تعريف الداء الهولندي اقتصاديًا على أنه: "مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين اكتشاف الموارد الطبيعية و انخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي".

لكن ما يمكن ملاحظته هو أن الظاهرة ذاتها قديمة ومتكررة، حيث حدثت في القرن السادس عشر بعد اكتشاف الإسبان للأمريكيتين، وترحيل كميات كبيرة من

[1] مرجع نفسه، ص52.

[2] د. صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية، قراء في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج "دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج "، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، ال عدد01، جوان 2019 ص17،18،19،20،21.

الـــذهب والفضـــة مـــن حضـــارة الأزتـــك فـــي المكســـيك إلـــى إســـبانيا (بمـــا عُـــرف بلعنـــة مونتيزوما)، كما رصدت في القرن التاسع

عشـــر فـــي اســـتراليا، وتكـــررت مـــؤخرًا فـــي عـــدد مـــن الـــدول النفطيـــة، منهـــا المكســـيك وكازاخســـتان وروســـيا، ودول صـــناعية متقدمـــة مثـــل بريطانيـــا، والنـــرويج بعـــد اكتشـــاف واســـتغلال نفـــط بحـــر الشـــمال فـــي الســـبعينات مـــن القـــرن الماضـــي، وكـــذلك فـــي دول الخليج العربي وبعض الدول الإفريقية.

لقـــد أدى تصـــدير الـــنفط إلـــى رفـــع أســـعار صـــرف العمـــلات المحليـــة فـــي الـــدول النفطيـــة، ممـــا جعـــل الصـــادرات الأخـــرى غيـــر منافســـة عالميًـــا، و الواقـــع أن الصـــادرات النفطيـــة تســـد الطريـــق فـــي وجـــه القطاعـــات المصـــدرة الواعـــدة الأخـــرى، لاســـيما الزراعـــة والصـــناعة، ممـــا يجعـــل مـــن الصـــعب تنويـــع الاقتصـــاد، و كـــردٍّ علـــى ذلـــك يتبنـــى صـــناع القـــرار سياســـات حمائيـــة للحفـــاظ علـــى النشـــاطات الاقتصـــادية التـــي يـــزداد موقفهـــا التنافســـي ضـــعفًا، العـــبء المـــالي علـــى قطـــاع الـــنفط، وعنـــدما تصـــبح الزراعـــة والصـــناعة معتمـــدة علـــى التحـــويلات التـــي تأتيهـــا مـــن الـــنفط فـــإن الاعتمـــاد علـــى الـــنفط يتزايـــد، وتغيـــب حـــوافز العمـــل علـــى توظيـــف رأس المـــال بفاعليـــة أكبـــر، و مـــع الـــزمن قـــد نصـــل إلـــى فقـــدان التنافسية على نحو دائم.

ثانيا: تحليل كيفية انتقال الداء الهولندي عبر قنوات الاقتصاد الكلي

لقـــد ارتبطـــت لعنـــة المـــوارد بسلســـلة مـــن الآثـــار المعروفـــة التـــي تنـــدرج تحـــت تســـمية "الـــداء الهولنـــدي"، غيـــر أن مـــن الأهميـــة التأكيـــد علـــى أن الـــداء الهولنـــدي هـــو نتيجـــة لتـــدفق العمـــلات الأجنبيـــة بمبـــالغ كبيـــرة فـــي فتـــرات طفـــرة المـــوارد الطبيعيـــة، ممـــا يُحـــدث تغيـــرات فـــي الاقتصـــاد، تقـــوض إنتـــاج الســـلع المتداولـــة فـــي التجـــارة الدوليـــة، ويمكـــن تحليـــل كيفيـــة انتقـــال الـــداء الهولنـــدي إلـــى الاقتصـــاد الكلـــي للبلـــد مـــن خـــلال دراســـة قـــام بهـــا كـــل مـــن "كـــوردن Corden ونيـــري Neary" فـــي ســـنة 1982، حيـــث قامـــا بتقســـيم الاقتصاد الذي يشهد رواجًا في التصدير إلى ثلاثة قطاعات:

-قطـــاع التصـــدير المزدهـــر: ويمثـــل القطـــاع النفطـــي أو القطـــاع الـــذي يشـــهد صـــادرات كبيرة من منتجاته.

-قطـــاع التصـــدير المتعثر(المتـــأخر): ويشـــمل بـــاقي الســـلع القابلـــة للتبـــادل التجـــاري؛ يمثـــل مجمـــوع قطـــاع التصـــدير المزدهـــر وقطـــاع التصـــدير المتعثـــر "قطـــاع الســـلع المتداولـــة خارجيًا"

-قطـــاع الســـلع غيـــر القابلـــة للتبـــادل الخـــارجي: والـــذي يشـــمل البنـــاء والعقـــارات والنقـــل...أو الخدمات بمفهومها الواسع.

ويوضـــح الباحثـــان أنـــه عنـــدما يُصـــاب اقتصـــاد بلـــد مـــا بـــالمرض الهولنـــدي، فـــإن قطـــاع التصدير التقليدي يزاحمه القطاعان الآخران.

كيف يحدث ذلك؟ لنأخذ مثال بلد يكتشف فيه النفط. إن حدوث قفزة في صادرات نفط البلد يرفع الدخول في البداية مع تدفق الصرف الأجنبي، فإذا أنفق الصرف الأجنبي كله على الواردات، فإن ذلك لن يكون له تأثير مباشر على عرض النقود أو الطلب عليها في البلد، وذلك بالنسبة إلى السلع المنتجة محليًا؛ لكن، لنفرض أن النقد الأجنبي يتم تحويله إلى عملة محلية وينفق على سلع محلية غير متداولة، إن ما يحدث بعد ذلك يتوقف على ما إذا كان سعر الصرف الاسمي للبلد (سعر العملة المحلية مقابل عملة أجنبية رئيسية) ثابتًا أم أنه مرن، فإذا كان ثابتًا، فإن تحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية يمكن أن يزيد عرض العملة في البلد، ويؤدي الضغط من الطلب المحلي إلى رفع الأسعار المحلية، وذلك يعادل رفع سعر الصرف الحقيقي

(أي أن وحدة من العملة الأجنبية الآن تشتري سلعًا وخدمات "حقيقية" أقل مما كانت تفعله من قبل)، وإذا كان سعر الصرف مرنًا، فإن العرض المتزايد من العملة الأجنبية يرفع قيمة العملة المحلية، وهو ما يعني ضمنا أيضا زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي، في هذه الحالة من خلال الارتفاع في سعر الصرف الاسمي وليس في الأسعار المحلية، وفي كلتا الحالتين، يضعف ارتفاع قيمة العملة المحلية قدرة الصادرات التقليدية على المنافسة، وهذه العملية كلها تسمى "أثر الإنفاق". وفي الوقت نفسه، تتحول الموارد (رأس المال والعمل) إلى إنتاج سلع محلية غير متداولة خارجيًا لتلبية الزيادة في الطلب المحلي وقطاع النفط المزدهر، ويؤدي هذان التحولان إلى انكماش الإنتاج في قطاع الصادرات (الصناعية والزراعية) المتعثر حينذاك، وهذا ما يعرف باسم "أثر حركة الموارد". [1]

ثالثا: سياسات وأدوات معالجة الداء الهولندي

غالبا ما تشهد البلدان المتضررة من الداء الهولندي العديد من الأعراض الناجمة عنه، والتي يكون لها تأثير سلبي كبير على أجزاء مختلفة من الاقتصاد المحلي، كما أنه ليس هناك إجماع على وجود إجراءات نموذجية لمعالجة هذا الداء، إلا أن نجاح أي سياسة داخل أي اقتصاد في معالجة هذه الآثار يتوقف على مدى وقدرة وكفاءة واضعي السياسات وصناع القرار. وسيتم التطرق في هذا الجزء من المداخلة إلى جملة من السياسات المقترحة من طرف بعض الباحثين لمعالجة آثار الداء الهولندي، ويمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات كالتالي:[2]

1.سياسات قطاع الصناعات التحويلية: وفق نظرية الداء الهولندي فإن قطاع الصناعات التحويلية يسجل تراجعًا كبيرًا، وهذا نتيجة لارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تدفقات العملات الأجنبية من عائدات الموارد الطبيعية، وفي هذا الإطار هناك مجموعة من الاقتراحات لحماية هذا القطاع من تداعيات العلة الهولندية ومنها:

[1] مرجع نفسه، ص21،22.
[2] د. صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص.

-العمل على معالجة التكاليف الباهظة لإنتاج المنتوجات الصناعية المحلية، عن طريق تقديم الإعانات لهذه الصناعات، مما يؤدي إلى ارتفاع ربحية هذا القطاع وزيادة الإنتاج والعمالة، وأكثر من ذلك يعني زيادة الدخل الاسمي والإنفاق.

-فرض أو زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من الصناعات التحويلية، لجعلها ذات تكلفة أكبر في السوق المحلي، وبالتالي إعطاء المنتوجات المحلية ميزة التكلفة أو السعر المنخفض.

2.سياسات التشغيل: إن سوق العمل أيضا يتأثر بالمرض الهولندي، حيث أن تراجع قطاع الصناعات التحويلية الذي يسببه ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض قدرته التنافسية، سيؤدي باليد العاملة إلى الهجرة من هذا القطاع والبحث عن فرص عمل في القطاع النفطي أو في قطاع

السلع غير القابلة للتبادل بفعل الأجور مرتفعة فيهما، وهناك مجموعة من الإجراءات التي قد تحد من هجرة العمالة بين القطاعات منها:

-تجميد الأجور في القطاع النفطي وقطاع السلع غير القابلة للتبادل من أجل منع هجرة العمالة في قطاع الصناعات التحويلية.

-قد تشمل هذه السياسة دعم الأجور في قطاع الصناعات التحويلية، وهذا لمنع فقدان الوظائف في هذا القطاع.

-قد تتمثل هذه السياسة في تحسين ظروف تنقل العمالة بين القطاعات المختلفة.

3.السياسات الزراعية : إن الدول المتأثرة بالداء الهولندي كثيرًا ما تشهد تراجعًا في القطاع الزراعي، على الأقل في المدى القصير، وهذا راجع أيضا إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وفي هذه الحالة قد تكون الإعانات الحكومية هي الأخرى ملاذًا آمنًا يقي القطاع من التدهور، وهذه السياسات قد تكون في صورة دعم للأسعار عبر شراء السلع والمنتجات الزراعية بأسعار تسمح للمزارعين بتغطية تكاليف الإنتاج، والحصول على هامش ربح ميعن، أو قد تكون هذه الإعانات في شكل مساعدات مالية مباشرة، أو إعانات بالأجهزة و المعدات ومختلف لوازم النشاط الزراعي، وهذا من أجل ضمان استمرارهم في ممارسة النشاط الزراعي، كما ينبغي أن تركز السياسات الزراعية أيضا على تحسين ظروف معيشة و نشاط للزارعين ورفع دخولهم، بما يكفل استقراراهم في المناطق الريفية.

4.صناديق النفط: وتنقسم إلى صناديق للمدخرات النفطية وصناديق لتثبيت أسعار النفط بالعملات الأجنبية، فصناديق تثبيت أسعار النفط يمكن أن تحقق فائدة كبيرة لأسباب عديدة، فهي تُحصِّن ميزان المدفوعات في البلدان المصدرة للنفط ضد تقلبات سوق النفط، مما يشكل وقاية من أعراض الداء الهولندي، كما تعمل هذه الصناديق على أساس افتراض استمرار الدخل عند مستوى معين باعتماد سعر

تقديري للنفط، والقيام بادخار المبالغ الفائضة عن هذا السعر، وعندما ينخفض السعر إلى ما دون سعر الأساس يمكن أن تساعد الأموال المسحوبة من الصناديق في تسهيل الاستهلاك والاستثمار.

أما صناديق المدخرات النفطية، فيمكن أن تُؤمِّن مصدرًا بديلا للدخل في حال استنفاذ الاحتياطي النفطي في البلد، أو تراجع المزايا النسبية للنفط في الأجلين المتوسط والطويل، بفعل التغيرات التكنولوجية وغيرها من المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي، وفي معظم الحالات، ترتكز صناديق النفط على افتراضات متحفّظة بشأن أسعار النفط، ولابدّ من الإشارة إلى أن هذين النوعين من الصناديق كانا موضع انتقادات من الناحيتين المفاهيمية والعملية، ومن هذه الانتقادات:

عدم قدرة هذه الصناديق على الحلول محل سياسة مالية مسؤولة، نظرًا إلى أن الحكومات يمكن أن تستنفذ الدخل المستقبلي بالاقتراض مثلا، مما يُجرّد هذه الصناديق من النتائج التي كانت مرجوّة منها.[1]

عدم فعالية هذه الصناديق، ما لم تخضع لقوانين واضحة وشفافة، وتدقيق مستقل، وهذا لحمايتها من التلاعب في الأجل الطويل، مع تنويع مجالات استثمار الأموال المودعة فيها.

5.سياسات أخرى: هناك سياسات أخرى قد تلجأ إليها الدولة للحد من الآثار السلبية للداء الهولندي، تتمثل في:

-تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي، وهذا من شأنه إعطاء منتجات قطاع الصناعات التحويلية قدرة تنافسية أكبر في الأسواق الدولية.

-اعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي، من أجل تقليل الاعتماد على عائدات الموارد، وجعل الاقتصاد أقل عرضة لتقلبات أسعارها و/أو صدمات الطلب الخارجي على هذه الموارد.

-استثمار عائدات من هذه الموارد في الخارج، من خلال تحويل صناديق النفط إلى صناديق سيادية لمنع الآثار السلبية لهذه الإيرادات على الاقتصاد الوطني في حالة عدم قدرة هذا الأخير على استيعابها بشكل كلي. [2]

رابعا: تجارب بعض الدول في التنويع الاقتصادي

تختلف مستويات التنويع الاقتصادي اختلافًا كبيرًا بين بلدان العالم، فالدول ذات الاقتصاديات المتنوعة طورت على المدى الطويل صناعات منتجة لاستدامة عملية التنمية. في المقابل، فإن اقتصاد العديد من منتجي النفط والغاز لا تزال أقل تنوعًا

[1] مرجع نفسه، ص.
[2] مرجع نفسه، ص.

وأكثر اعتمادًا على هذا القطاع. وسنستعرض أهم تجارب الدول التي نجحت في تنويع اقتصادها والتخلص من الاقتصاد ذو القطاع الأحادي.

1. تجربة هولندا:

تقف هولندا على بعد سنوات قليلة من استنفاذ الغاز الطبيعي لديها، حيث بلغت احتياطيات الغاز في البلاد زُهاء 940 مليار متر مكعب، بينما استخرجت حتى الآن ما يقرب من 52 مليار متر مكعب من حق الغاز "غروبينغين" المكتشَف عام 1959، وقد قدّرت التقارير أنه في حالة استمرار الإنتاج على هذه الوتيرة فإن 17 عامًا كافية لاستنفاذ الغاز من هولندا.

الاقتصاد الهولندي صدّر للعالم تجربة المرض الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي ولكن فيما بعد أعاد الاقتصاد الهولندي بناء نفسه وأعطى أهمية قصوى للإنتاج والعمل والتي سبق وأن نزعها، حتى أصبح من الاقتصادات المتقدمة ويتمتع بالاستقرار ونسبة بطالة منخفضة، ففي عام 2014 بلغ الناتج المحلي الإجمالي زُهاء 879 مليار دولار وبلغ نصيب الفرج منه زًهاء 84,3 ألف دولار. [1]

وبفضل استراتيجية تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على إيرادات الثورة الطبيعية الناضبة، وضعت هولندا في مكان متقدم في المؤشرات العالمية حيث تعتبر ثالث أكبر مصدر زراعي بعد الولايات المتحدة وفرنسا، حيث تم استغلال 70% من أراضيها في الزراعة والرعي وإلى جانب الخضروات والفاكهة والحبوب تشتهر البلاد بزراعة الأزهار والورد لتحل هولندا أكبر مصدري الورد في العالم، حيث تستثمر 10% من مساحة هولندا في زراعة الورد وبالأخص التوليب. كما تعتمد على الصناعات الرئيسية مثل المواد الكيميائية والمعادن والآلات والسلع الكهربائية والسياحة ومن الشركات الهولندية ذات النشاط الدولي، شركة "فيليبس" لإنتاج الآلات الالكترونية والكهربائية والموجودة في مدينة أيندهوفن التي تتضمن كبرى الشركات والمصانع المحلية والعالمية، وشركة "شل" في الصناعات النفطية والبيتروكيميائية ومجموعة "ING" في الخدمات المالية، وغيرها من الشركات الرائدة التي حملت العلامة التجارية الهولندية في التجارة الدولية لتضعها في مراتب متقدمة. وكذا بورصة أمستردام AEX والتي تعتبر جزءًا من "يوروناكست" وهي أقدم أسواق الأوراق المالية في العالم وواحدة من أكبر البورصات وأنشطها في أوروبا وبالإضافة لما ذكر فهولندا استطاعت توطين الكثير من الصناعات الغذائية والصناعية والالكترونية بالاعتماد على الذات، حيث تنتج المصانع الهولندية سيارات ومركبات نقل والطائرات التجارية والآلات الصناعية، كما الأغذية

[1] د. مناف قومان، ماجستير اقتصاد سياسي في الشرق الأوسط، مقال "كيف يمكن للدول العربية ان تستفيد من التجربة الهولندية في الطاقة "، نشر في 18سبتمبر 2018، https://www.noonpost.com/13985/

المصنعة التي تشمل الشكولاتة واللحم المعلّب والألبان وتوابعها حتى أضحت هولندا واحدة من أكبر منتجي الجبن في العالم.

أدخلت هولندا على ميزانيتها إيرادات صادرات الطاقة بنسبة 20% من الغاز الطبيعي والنفط الخام والمكرر في عام 2014، وهي نسبة تعدّ قليلة نسبيًا إذ بمقدور البنية المتنوعة في الاقتصاد الهولندي أن تتفادى أي نقص بالإيرادات في القطاعات الأخرى، ما يقلل بدوره من صدمة نفاذ الغاز الطبيعي في البلاد وانعدام إيراداتها في المستقبل.

التجربة الهولندية مليئة بالتجارب والخبُرات التي يمكن للدول العربية أن تستفيد منها وتحاول أن تتلافى وقوع المشاكل الاقتصادية والأزمات، إذ وقعت الكثير من الدول العربية وبالأخص المصدّرة للنفط بالمرض الهولندي، لذا فهي فرصة للاستفادة مما مرت فيه هولندا وإسقاطه على الدول العربية للخروج باقتصادات متنوعة لا تنحصر في مورد واحد ناضب، وتنتقل من بلد نفطي يعتمد على الاستهلاك والانفاق وخالي من الصناعات إلى بلج صناعي يعتمد على نفسه في الكثير من الصناعات.

2.تجربة اندونيسيا:

تقع في جنوب شرق آسيا تضم 17508 جزيرة، تعد أول مصدر عالمي للفحم والنيكل، بلد مصدر للذهب والنحاس، وهي من أكبر منتجي ومصدري زيت النخيل، ثاني منتج للمطاط والقهوة وأدوات الصيد، كما تحوز لوحدها على 40%من الاحتياطي العالمي للطاقة الحرارية، وتحتل المواد الأولية (من بينها المحروقات) المراكز الأولى من قائمة المواد المصدرة. تدهور اقتصاد اندونيسيا بشدة في الستينات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، عند سقوط نظام سوكارنو (1945-1967) خلف اقتصادًا مُنهارًا (معدل تضخمه السنوي 100%،

عائدات التصدير منخفضة، انهيار البنية التحتية، إنتاجية في الحد الأدنى واستثمار ضئيلاً). قام النظام الجديد بتبني سياسات اقتصادية تقشفية خفضت معدلات التضخم بسرعة واستقرت العملة وأعيد. جدولة الديون الخارجية وتم جذب المساعدات والاستثمارات الخارجية. في حين بدأ الإصلاح السياسي والاقتصادي الفعلي سنة 1997، لترتفع نسبة النمو لحوالي 6% سنة 2000.

حيث قامت بتشجيع الزراعة مقابل الثروة النفطية، وتخفيض التكاليف الداخلية لتشجيع تنويع الصادرات. بحيث تم استخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، لتصديره إلى اليابان، واستخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة. وتم توزيع الأسمدة بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية. بالإضافة إلى ذلك تعززت الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية والتي مكنت من انشاء بنية تحتية محلية كالمدارس والطرق. وقد شكلت البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية، ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية. تمكنت اندونيسيا

من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار منخفضة. عند تراجع عائدات النفط في الثمانينات، تحولت اندونيسيا من إحلال الواردات لتشجيع الصادرات وتنويعها معتمدة في ذلك على تصنيع المنتجات كثيفة العمالة مستفيدة من الأجور المنخفضة. بخصوص سعر الصرف، قامت بتخفيض قيمة العملة الوطنية بالموازاة مع انهيار أسعار النفط. وقد تم تحرير السياسات التجارية تدريجيًا مما ساهم في الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة. كما تم، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير. من جهة أخرى، عمدت اندونيسيا الى استراتيجية لترقية السياحة، التجارة والاستثمار تحت شعار "الكل معني"، وهذه أهم المجالات التي ركزت عليها لتعزيز التنويع الاقتصادي:

-تشجيع وتنشيط الصادرات: في هذا الشأن حددت السياسة التجارية الخارجية لإندونيسيا في مرحلة أولى امتدت بين 2015-2019 أهدافًا أهمها: بلوغ متوسط 11.6% نمو سنوي في المنتجات خارج النفط والغاز، بلوغ متوسط الصادرات 3% من الناتج المحلي الخام، تحقيق نسبة 65% كزيادة في حصص المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير. أما من حيث تنويع الأسواق فقط وتعزيز الصادرات في الأسواق المتوقعة. تحديد فرص التصدير الخدمات والمنتجات المحتملة وتعزيز وتيسير التصدير والاستيراد لدعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. كما تدعم هذه الاستراتيجية قطاع الخدمات كقطاع السياحة والمقاولة والبناء، وكذا قطاعات التوزيع واللوجستيك والمالية لتسهيل والتجارة والإنتاجية الصناعية.

-تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي: راهنت اندونيسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استقرارها السياسي، حيث يتوفر الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار من خلال المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي، وتبسيط إجراءات ترخيص الاستثمار، تعديل قانون الاستثمار لملائمة لقطاع الأعمال، وتوفير حوافز ضريبية للصناعات كثيفة العمالة والموجهة للتصدير حيث تركز على ثلاث أولويات: هي تطوير البنى التحتية، تعزيز الأمن الطاقوي، تعزيز الأمن الغذائي.[1]

-قطاع السياحة: يمثل القطاع 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي كما يوظف 1 من 11 عامل. جذب القطاع 9 ملايين سائح سنة 2014 وحقق 250 مليون دولار عوائد. بينما نجحت ماليزيا في جذب 25 مليون سائح وهو ما تطمح اليه اندونيسيا في أفق 2025، وذلك بتطوير المرافق السياحية والخدمات الصحية، وتسهيل الحصول على التأشيرات والترويج لهذه الإنجازات عبر القنوات الإعلامية.

وتظهر الأرقام أن السلع المصنعة أكبر نسبة 47%، تليها المواد الغذائية بنسبة 22%، والمحروقات في المرتبة الثالثة بنسبة 19%، الخام والمعادن والمواد الزراعية الخام 6% و5% على التوالي.

[1] مرجع نفسه، ص 225،226.

وفي تقرير التنافسية العالمي 2018 احتلت اندونيسيا المرتبة 36 ضمن 137 دولة، وتراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين 9 في حجم السوق و26 في محيط الاقتصاد الكلي، وتأخرت في كل من الصحة والتعليم الابتدائي برتبة 94 و96 في كفاءة سوق العمل. بينما كان الناتج المحلي الإجمالي 943550 مليون دولار بنسبة نمو 5.10%.

3.تجربة الشيلي:

نجحت الشيلي كإحدى الدول الغنية بالثروات الطبيعية في تفادي نقمة الموارد وتحقيق قدر كبير من الاستقرار الاقتصادي، أصبحت مصدرًا أكثر تنوعًا وديناميكية للموارد الأولية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المواد الأولية والموارد المتنوعة. ولكي تضع شيلي إطارًا قانونيًا وماليًا لسياساتها الاقتصادية فقد أقرّت في عام 2000 قاعدة الفائض المالي الهيكلي، التي تهدف إلى أن يصبح الإنفاق الحكومي مترابطًا بالإيرادات الرأسمالية وليس مرتبطًا بالإيرادات الجارية، ومن ثمَّ فإنّ مفهوم الفائض الهيكلي يعكس منظورا ماليًا متوسطًا إلى طويل المدى للميزانية الحكومية، يسهم في تحقيق استقرار أكبر في الأنفاق الحكومي بغض النظر عن تقلُّبات الدورات الاقتصادية على المدى القصير.

من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس. كما ركز أيضًا على تحسين مناخ الأعمال مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي.

قدم الشيلي عدة أمثلة على السياسات العامة العمودية الناجحة التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون. ويذكر على وجه الخصوص تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكّن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المدى الطويل من أجل الرفع من قدرات وإنتاجية المنتجين.

كما أسست سنة 2005 صندوقًا لتشجيع التنافسية والابتكار، وذلك بتمويل من الضرائب على الاستغلال المنجمي، وطور مجموعة من القطاعات بتمويل مشترك مع القطاع الخاص. كما أنشأ أكثر 50 قطبًا قطاعيًا متميزًا. من جهة أخرى شجعت الشيلي الاستثمار في رأس المال

البشري رفيع المستوى حيث تم تخصيص منح للطلاب المتوفقين للدارسة بالخارج. ركزت سياسة الشيلي للتنويع على استغلال امكانياتها الزراعية وتحرير القطاعات ضعيفة الأداء، مثل الخدمات.[1]

[1] مرجع نفسه، ص226،227.

أظهر تقرير التنافسية العلمية لسنة 2018 أن الشيلي احتلت الرتبة 33 من 137 دولة شملها التقرير، واحتلت الرتبة 17 في نمو وتطور الأسواق المالية. قدر الناتج المحلي الإجمالي بـ: 245349 مليون دولار وبنسبة نمو 1.60%، وتمثل حصة الفرد منه 13.576 دولار أمريكي.

4.تجربة جنوب إفريقيا:

يعود نجاح جنوب أفريقيا إلى استحواذها على ثروات معدنية هائلة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو الاقتصادي والتنويع، وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الآتي:

-أسست حكومة جنوب إفريقيا منشآت مثل (phoskor) لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة (SASOL) في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخليًا: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا SABAS ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية (CSIR)، ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنويع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007.

-تطوير بشكل جيد إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكنها في فترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروع، ووضع أشرع خطة حديدية يربط بين جوهانسبورغ وبريتوريا.

-إدخال الحكومة الالكترونية ومبادرات التدريب الالكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة.

-تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال. [1]

[1] د. بلعما أسماء، د. بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، المجلد 07، العدد 01 ،2018، ص334.

المبحث الثالث: ماهية الصناعات التحويلية.

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على مفهوم الصناعات التحويلية وأهميتها وانواعها وتصنيفاتها، وكذا متطلبات تطويرها.

المطلب الأول: التأصيل النظري للصناعات التحويلية.

أولا: مفهوم الصناعات التحويلية.

يمكن تعريف الصناعات التحويلية على النحو التالي: [1]

تعرف الصناعات التحويلية على أنها: أحد فروع القطاع الصناعي والتي تتولى مهمة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات الاستخراجية أو القطاع الزراعي لغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة تشبع الحاجات الإنتاجية او الاستهلاكية.

وتعرف بمختلف الأنشطة التي تسعى الى تحويل المواد الأولية الى سلع، بهدف إشباع حاجات المجتمع على مستوى المحلي، مع احترام كل المتغيرات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والبيئية للقطاع الصناعي.

تعرف كذلك على أنها:" صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية الى منتجات نهائية او منتجات وسيطية ".

يتبين من التعاريف السابقة الذكر بأن الصناعة التحويلية تقوم على عملية يتم فيها تحويل المواد الأولية المختلفة من حالتها الأصلية الى صورة جديدة تستطيع إشباع حاجات مستهلكيها، كما أنها تمثل أحد فروع القطاع الصناعي.

ثانيا: أهمية الصناعات التحويلية

اتفق معظم المختصين في مجال التصنيع أن أهمية الصناعة التحويلية في إطار عملية التنمية الاقتصادية والتنمية الصناعية تتمثل بالآتي:

- تقليص ظاهرة عدم الاستقرار والاختلال في اقتصاديات المعتمدة على منتوج واحد او نشاط ذات مساهمة محدودة في تكوين الناتج القومي.
- امتصاص الايدي العاملة وخاصة في الدول التي تتميز بزيادة الكبيرة في عدد السكان خاصة إذا علمنا أن امكانية النمو في هذه القطاع غير محدودة قياسا بالقطاعات الاخرى.
- عملية التصنيع تؤدي الى اكتساب المهارات الفنية مما يؤدي الى تطوير وسائل الانتاج عن طريق إدخال وسائل أكثر تطورا وحداثة كما يؤثر ذلك في تطوير

[1] بشاري سلمى، دعم وتطوير قطاع الصناعات التحويلية كآلية لترقية التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر ،2017، ص61.

وسائل الانتاج في باقي القطاعات فضلا عن تحفيز تلك القطاعات لضمان توفير متطلبات الصناعة من المواد الخام ومستلزمات الانتاج. [1]

- تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي حيث أن الاتجاه نحو التصنيع يساعد على استخدام المواد الأولية التي كانت تصدر إلى الخارج والنتيجة هي زيادة الدخل بمقدار حلقات التصنيع التي قامت بها هذه المنتوجات.
- التأثير في ميزان المدفوعات من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع مختلفة لسد الاحتياجات بدلا من استيرادها وبالتالي توفير العملات الأجنبية والتي تساعد على استيراد مستلزمات تصنيع بشرط أن يجري التركيز على تلك الصناعات التي يتزايد الطلب الدولي على منتجاتها.

إن كل ما سبق يساعد على توفير القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور وأن ذلك يؤدي الى تدعيم الاستقلال الاقتصادي الذي يعتبر ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي.

ثالثا: تصنيف وأنواع الصناعات التحويلية.

1/ تصنيف الصناعات :[2]

جدول رقم (1): تصنيف الصناعات.

حسب أهمية المتوج	حسب العملية الانتاجية	حسب التكنولوجيا المستخدمة	حسب الحجم	التصنيف الدولي
الصناعة الثقيلة الصناعة الخفيفة	صناعة استخراجية صناعة تحويلية	الصناعة المنخفضة التكنولوجيا الصناعة المتوسطة التكنولوجيا الصناعة عالية التكنولوجيا	الصناعات الكبيرة الصناعات المتوسطة الصناعات الصغيرة	التعدين والمقالع الكهرباء والماء والغاز الصناعة التحويلية

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد: على مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول، أطروحة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص98، 100.

2/ أنواع الصناعات التحويلية:

ويقصد بالتصنيف ايجاد معيار معين تتوحد فيه البيانات المتناظرة في فئات معينة للتسيير دراستها واجراء المقارنات المطلوبة ، ولقد قسم دليل النشاط الاقتصادي النشاطات الاقتصادية إلى عشرة أقسام من بينها قسم الصناعات التحويلية التي تقع

[1] العلي عبد الستار محمد، ادارة الانتاج بين النظرية والتطبيق، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1986، ص67.

[2] دراجي كريمو، حسين عبد الناصر، واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر -دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية – الملتقى الدولي، استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر،6و7 نوفمبر2018، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة لونيسي علي، البليدة 2.

تحت رقم التصنيف [3] وبدورها تضم أنواعا أو فروع كثيره تتباين فيما بينها من حيث حاجاتها الى المواد الأولية أو طرائق إنتاجها او طبيعة واستخدامات منتجاتها كما أنها تختلف من حيث حجومها وطاقاتها وتقنياتها وكيفية تمويلها وكذا متطلباتها الموقعية ، وبموجب هذا التصنيف فانه تم تقسيم وتصنيف الصناعة التحويلية الى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسية هي :

- الصناعة الغذائية او المشروبات والتبغ تحت رقم التصنيف الدولي 31.
- الصناعة النسيجية والملابس والجلود تحت رقم تصنيف الدولي 32.
- صناعة الخشب والاثاث تحت رقم التصنيف الدولي 33.
- صناعة الورق والطباعة تحت رقم التصنيف الدولي 34.
- الصناعة الكيميائية تحت رقم التصنيف الدولي 35.
- الصناعة الإنشائية تحت رقم التصنيف الدولي 36.
- الصناعة المعدنية الأساسية تحت رقم التصنيف الدولي 37.
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات تحت رقم التصنيف الدولي 38.
- الصناعات التحويلية الأخرى تحت رقم تصنيف الدولي 39. [1]

رابعا: متطلبات تطوير الصناعات التحويلية.

يعتمد نمو الصناعة التحويلية على توفير مجموعة من المتطلبات؛ مما يحفزها على النمو تطور بأفضل الأشكال. ومن أهم الأمثلة عليها نجد:

- ✓ **المواد الأولية الخام :** حيث تمثل القاعدة الأساسية لتنفيذ عمل الصناعة التحويلية في استخدام المواد الأولية وتحويلها الى شكل آخر لذلك يعتمد تحقيق النمو لهذه الصناعات على الاستفادة من جميع اشكال الموارد المتاحة بأفضل الوسائل .[2]
- ✓ **المواد البشرية:** يجب توفير العنصر البشري المؤهل لتطوير الصناعة التحويلية، لأن للمكونات البشرية أهمية كبيرة في تطبيق عمليات التصنيع، فاستخدام الآلات والأجهزة الحديثة لا يعد سببا للتخلي على العناصر البشرية، بل يعتمد تشغيلها على ضرورة وجود عمال مدربين على التعامل معها، حتى يتم تحقيق الفوائد المترتبة على وجودها في بيئة العمل الصناعية.
- ✓ **حجم الطلب في السوق:** يعتبر من المتطلبات الأخرى لنمو الصناعة التحويلية، حيث يعد الوسيلة المستخدمة في قياس حجم كمية صناعة تحويلية معينة، كما يساهم في تحديد حجم السوق الذي ستوجد فيه هذه الصناعة، ويساعد ذلك على معرفة كمية العرض من منتجات الصناعة التحويلية؛ مما يساهم في تحديد حجم العناصر الإنتاجية التي تساعد على تنفيذ هذه الصناعة.

[1] بشاري سلمى، مرجع سبق ذكره، ص62.
[2] دراجي كريمو، حسيني عبد الناصر، مرجع سبق ذكره ص5.

- ✓ **رأس المـــال:** هـــو مـــن المتطلبـــات المســـتخدمة فـــي نمـــو الصـــناعات التحويليـــة، حيـــث يســـاهم فـــي تأســـيس القاعـــدة الرئيســـية لبنـــاء أي نـــوع صـــناعة تحويليـــة، كمـــا يســـاعد علـــى تطـــوير وزيـــادة حجـــم الصـــناعة التحويليـــة الموجـــودة فـــي الســـابق، ومن الممكن توفير رؤوس الأموال عن طريق المدخرات المالية.

المطلب الثاني: هيكل واستراتيجيات الصناعات التحويلية.

أولا: هيكل الصناعات التحويلية.

إن هيكلـــة الصـــناعة التحويليـــة عـــادة مـــا تشـــمل مجـــالين أساســـيين همـــا: عمليـــات التصنيع (الانتاج) وتسيير الإنتاج:

1-عمليات التصنيع:

هـــي مجموعـــة الأنشـــطة التكنولوجيـــة والعلـــوم التـــي تســـتعمل مـــن أجـــل الانتـــاج وتصـــنيع المنتجـــات بطريقـــه فعالـــة مـــن الناحيـــة الاقتصـــادية والمحافظـــة علـــى البيئـــة، وهـــذا عـــن طريق: [1]

- ✓ استعمال النظام الانتاجي الأكثر فعالية.
- ✓ الاختيار الانسب المدخلات من المواد الادوات والآلات.
- ✓ تحسين وتطوير المواد وطرق الانتاج.
- ✓ تطوير مواد جديدة، أنظمة وتقنيات أكثر فعالية.

عـــادة مـــا يشـــترط فـــي أنظمـــة وتقنيـــات التصـــنيع (الانتـــاج) أن تكـــون مقبولـــة مـــن ناحية الاقتصادية وقابلة للتنفيذ من الناحية التكنولوجية والتقنية.

2-تســـير الانتـــاج: إن عمليـــة تســـيير الإنتـــاج هـــي عمليـــة علـــى نفـــس القـــدر مـــن الأهميـــة مـــع العمليـــات الإنتاجيـــة، وتشـــمل عـــادة عمليـــات التخطـــيط، التنســـيق والرقابـــة علـــى كامـــل العمليـــات التصـــنيعية مـــع الاخـــذ بعـــين الاعتبـــار جانـــب الربحيـــة وإشـــباع رغبـــات مســـتهلك، عن طريق توظيف الموارد المتاحة من يد عاملة آلات وأموال.

كمـــا تجـــدر الإشـــارة الـــى أنـــه يمكـــن القيـــام بعمليـــة تصـــنيع بعـــده طـــرق مختلفـــة أو عـــن طريـــق دمـــج مجموعـــة مـــن الطـــرق بغـــرض الوصـــول الـــى الأهـــداف المســـطرة. ويجـــب مراعـــاة عـــده اعتبـــارات عنـــد اختيـــار الطريقـــة الأنســـب أهمهـــا: تقلـــيص وقـــت الإنتـــاج، زيادة الإنتاجية، تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الربح والربحية.

ثانيا: استراتيجيات الصناعات التحويلية.

[1] قدار أحلام، واقع وأداء الصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري [2000-2017]، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر ،2019، ص 44،45.

1-الصناعة حسب الطلب: هنا يتم تصنيع المنتوج حسب الطلب، حيث يكون هذا المنتوج متطابقا مع حاجات ورغبات المستهلك الذي يقدم الطلبية، من أمثلتها: الألبسة المصنوعة حسب الطلب، بناء المنازل حسب الطلب، قطع غيار آلات معينة، ويكمن التحدي عند تبني هذه الاستراتيجية في اشباع حاجات المستهلك وايجاد طريقه لتقليص المدة اللازمة للإنتاج.

2-الانتاج والتخزين: حيث يتم تصنيع المنتوج بغرض إشباع حاجات مجموعة واسعة من المستهلكين، ولهذا يتم التنويع في المنتجات والخيارات المتاحة أمام المستهلك ثم تخزينها. من بين هذه المنتجات نجد مثلا: المواد الأولية والأجهزة الإلكترونية.

3-التركيب حسب الطلب: في هذه الحالة يتم إنتاج أجزاء متعددة ومتنوعة يمكن تركيبها مع بعضها البعض لتكوين منتوج تام مثل: أجهزة الحاسوب التي تركب حسب الخصائص التي يريدها الزبون. [1]

[1] مرجع نفسه، ص 45،46.

خلاصة:

يُظهر الإطار النظري للصادرات والتنويع الاقتصادي والصناعة التحويلية أهمية تحقيق التوازن والاستدامة في الاقتصادات الوطنية. من خلال تعزيز الصادرات وتنويع المصادر الاقتصادية، يمكن تعزيز المقومات الاقتصادية والمالية للدول وتحقيق نمو متوازن ومستدام. كما أن تطوير الصناعات التحويلية يسهم في تحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات جاهزة للتصدير بقيمة مضافة، مما يعزز الاكتفاء الذاتي ويدعم التنمية المستدامة. وباستخدام هذه الأطر النظرية بشكل فعال، يمكن للدول أن تحقق نمواً اقتصادياً وتنموياً وتعزز مكانتها في الاقتصاد العالمي من خلال تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات وتطوير الصناعات التحويلية.

الفصل الثاني

محاولات الجزائر في التنويع الاقتصادي والرفع من الصادرات خارج المحروقات بين 2010-2020

تمهيد:

خلال العقد الماضي، بذلت الجزائر جهوداً هائلة لتعزيز التنويع الاقتصادي ورفع مستوى الصادرات خارج قطاع الطاقة. بمواجهة تحديات اقتصادية كبيرة، اتخذت الجزائر خطوات هامة نحو تشجيع الصناعات الأخرى وتنويع مصادر الدخل. من خلال سلسلة من المشاريع والبرامج الاقتصادية، حاولت الحكومة الجزائرية تحقيق التحول الاقتصادي وتوسيع نطاق الصادرات في العديد من القطاعات لتحقيق الاكتفاء الذاتي والمنافسة في الأسواق العالمية.

سنستعرض بعضاً من تلك الجهود ونحلل تأثيرها على الاقتصاد الجزائري. "للتفصيل في هذا الفصل قمنا بتقسيمه الى مبحثين:

- المبحث الاول: تحليل بنية الصادرات الجزائرية في الفترة بين 2010-2020
- المبحث الثاني: إمكانيات ومحاولات الجزائر للتنويع الاقتصادي في الفترة بين 2010-2020

المبحث الاول: تحليل بنية الصادرات الجزائرية في الفترة (2010-2020).

المطلب الأول: واقع صادرات الجزائر.

تعد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات تحديا كبيرا خاصة مع اعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات المحروقات ، ومن اجل بيان مساهمة هذه المؤسسات في ترقية الصادرات خارج المحروقات وجب إلقاء نظرة على واقع الصادرات ومدى ارتباطها بقطاع المحروقات ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول التالي :[1]

الجدول رقم (2): تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات من 2010 إلى 2020. الوحدة مليون دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات خارج المحروقات	1526	2062	2026	2165	2582	2063	1780	1890	2925	2580	2021
%	2.67	2.81	2.87	3.28	4.11	5.46	5.93	5.44	6.99	7.2	9.3
صادرات المحروقات	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28246	32873	38872	33244	19524
%	97.33	97.19	97.13	96.72	95.86	94.54	94.07	94.56	93	92.8	90.7
مجموع الصادرات	57053	73489	71866	65917	62886	37787	30026	34763	41797	35824	21545

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، تاريخ الاطلاع 2020/12/24 على موقع

http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bolan-du-commerce-exteriuer

يتبين لنا من خلال الجدول السابق ان الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية لقطاع المحروقات، حيث أن الصادرات خارج المحروقات لا تغطي الى نسبة قليلة فقط، وهذا ما ينعكس بالسلب على حصيلة الميزان التجاري من جهة والاقتصاد الوطني ككل، خاصة وان قطاع المحروقات يعاني من تذبذبات في اسعار البترول. ومن الملاحظ ان النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية هي من المحروقات. مما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع بالدرجة الاولى وكذا ارتفاع اسعاره وتقلباته. وكذلك مرتبط بالنمو العالمي والطلب عليه في الأسواق العالمية. وعلى الرغم مما تمثله الصادرات خارج المحروقات من تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد الا ان هذا لا ينطبق على الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية فالصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 10% لعده سنوات. كما أنها لم تتجاوز نسبة 1% في السنوات السابقة، وعلى الرغم من الخطط والاستراتيجيات

[1] صالحي سلمى، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، ال عدد01، مخبر تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري، جامعة بومرداس، الجزائر ،2021، ص418،419.

التي اعتمدتها الجزائر لترقيه صادراتها خارج المحروقات، ومما تنفقه في سبيل ذلك وما تبذله من مجهودات للنهوض بالقطاعات المنتجة.

كما هو ملاحظ أن المحروقات تمثل أساس صادراتنا الى الخارج خلال سنة 2018 بحصة 93.13% من القيمة الإجمالية للصادرات، بزيادة قدرها 15.26% مقارنة بسنة 2017.

أما بالنسبة للصادرات "خارج المحروقات "التي لا تزال هامشية، والتي تقدر نسبتها 6.87% من القيمة الإجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2.83 مليار دولار، فقد سجلت زيادة قدرها 46.13% مقارنة بسنة 2017. كما نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة السابقة حيث انتقلت من 1526 مليون دولار سنة 2010 إلى 2582 مليون دولار سنة 2018، ثم انخفضت سنة 2020 الى 2021 مليون دولار بسبب جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي.

وعلى ضوء ما سبق نستنتج ان الصادرات الجزائرية تتميز بالأحادية كون أن المحروقات تمثل حصه الأسد من صادراتها والتي تجاوزت حدود 90% من حجم الصادرات الكلية طيلة السنوات السابقة .[1]

ارتباط الصادرات الجزائرية بقطاع المحروقات موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : تطور الصادرات الجزائرية من الفترة 2010 إلى 2020

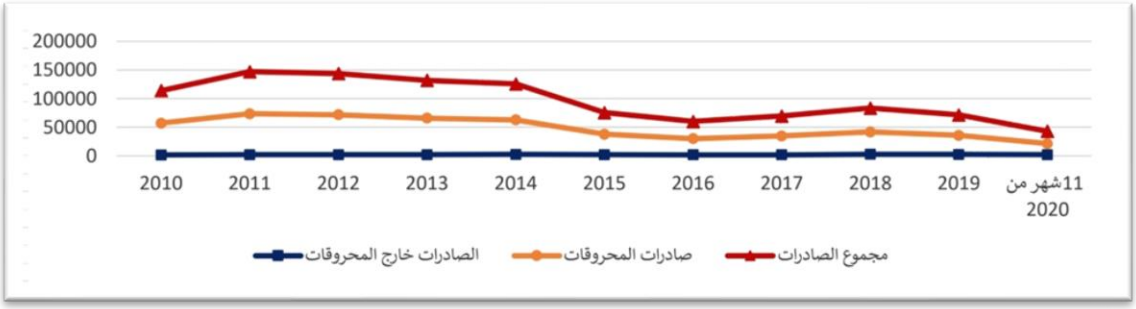

المصدر: اعتمادا على الجدول رقم (2).

من خلال الشكل السابق نلاحظ تذبذب في تطور الصادرات الجزائرية من سنة إلى أخرى، كما يتضح أن سبب عدم نمو الصادرات الجزائرية يرجع لارتكازها على الصادرات النفطية دون ايجاد حلول بديلة.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2010-2020).

[1] مرجع نفسه، ص418،419.

إن هيكل الصادرات الجزائرية بالإضافة الى المحروقات تضم ست مجموعات تختلف نسبها من سنة إلى أخرى، وتتمثل أساسا في مجموعة المواد التي يتم تصديرها خارج المحروقات وتطور هاته المواد للفترة من 2010 إلى2020 مبين في جدول التالي:

الجدول رقم (3): هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة من 2010 إلى 2020.الوحدة مليون دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السلع الغذائية	315	335	315	402	323	235	327	349	373.77	407.8	399.6
المواد الخام	94	161	168	109	109	106	84	73	92.39	95.95	65.85
المواد نصف المصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	2335.58	1950.92	1439.47
السلع والمعدات الزراعية	1	-	1	-	2	1	-	0.29	0.31	0.25	0.31
السلع والمعدات الصناعية	30	35	32	28	16	19	54	78	90.10	82.97	84
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	30	15	19	17	11	11	19	20	33.42	30.42	31.75
اجمالي الصادراتخارج المحروقات	1526	2062	2026	2165	2582	2063	1780	1890	2925.56	2580.37	2020.98

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية،على موقع

http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bolan-du-commerce-exteriuer[1]

إن هيكل الصادرات خارج المحروقات تتمثل أساسا في: المنتجات النصف المصنعة التي تعددت 5% من الحجم الاجمالي للصادرات وهي بذلك تحتل الصدارة؛ المواد الغذائية بحصة لم تتجاوز 1%؛ سلع المعدات الصناعية والمواد الخام بحصة 0.22%؛ والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصة 0.08%. إن تركيبة الصادرات خارج المحروقات الجزائرية تبين لنا هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الاولى على صادراته النفطية.

المطلب الثالث: مجهودات الجزائر للرفع من الصادرات خارج المحروقات والمعوقات التي تحول دون ذلك.

أولا: مجهودات الجزائر للرفع من الصادرات خارج المحروقات

هناك العديد من المجهودات التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، خصوصا منذ بداية الألفية الحالية وهذا لترقية الصادرات خارج المحروقات وأهم هذه المجهودات ما يلي:

[1] مرجع نفسه، ص419، 420.

-التعديل في القوانين والتشريعات: في كل مرة كانت تقوم الدولة بإدخال تعديلات على القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط التصدير نحو الخارج، وهذا بغية تشجيع الصادرات والتخلص من التبعية للمحروقات، ومن أهم هذه التعديلات الموجودة حاليا ما يلي:

- إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الخاصة بعمليات التصدير نحو الخارج.
- اقرار تعويضات مالية للمصدرين عن تكاليف نقل لمنتجاتهم نحو الخارج.
- منح المصدرين حق الاحتفاظ بجزء من العملة الصعبة المتأتية من عملية التصدير.
- زيادة المدة اللازمة لإدخال العائدات المالية المترتبة عن عملية التصدير.

-إنشاء الرواق الأخضر الخاص بعمليات التصدير: خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعه التلف، ويمكن هذا الرواق المصدرين من تصدير منتجاتهم للخارج في أقصر وقت ممكن، وتجنيبهم مختلف الاجراءات الإدارية المعقدة التي قد تتسبب في تلف منتجاتهم.

-انشاء مؤسسات وهيئات داعمة لعمليات التصدير: في الواقع أغلب هذه المؤسسات والهيئات أنشأت منذ فترة طويلة حيث أن بعضها أنشأ في زمن الاشتراكية إلا انها لم يكن لها إسهام كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات من أهم هذه الهيئات والمؤسسات ما يلي:

-إنشاء الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX) وهذا سنة 1971، وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي تعمل على ترقية الصادرات من خلال توفير المعلومات على الاسواق الخارجية ، والتعريف بالمنتجات الوطنية في الخارج وتنظيم المعارض الوطنية والدولية لخلق جسور التواصل بين المؤسسات الوطنية والأجنبية والتعريف بالمنتوج الوطني ، كما تعمل على تمكين المؤسسات الوطنية من مشاركة في المعارض خارج الوطن.[1]

-إنشاء الشركة الجزائرية للتامين والضمان الصادرات (CAGEX)وهذا سنة 1996م، حيث تقوم هذه الشركة بتامين المؤسسات المصدرة من الاخطار التجارية والغير التجارية واخطار الكوارث الطبيعية، وهذا ما قد يشجع المؤسسات الوطنية على عملية التصدير إلى الخارج دون خوف على اموالها.

-إنشاء صندوق خاص لترقيه الصادرات (FSPE)، وهذا بموجب قانون المالية لسنه 1996م، حيث يتكفل هذا الصندوق بتقديم الدعم المالي للمصدرين لتسويق منتجاتهم في الاسواق الخارجية، فتمنح اعانات الدولة عن طريق الصندوق لفائدة اي شركه مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقديم خدمات، ولكل تاجر المسجل بصفه منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. ويتم تحديد مبلغ اعانة

[1] زهرة مصطفى، واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2010-2021) مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، ال عدد02، جامعة تيسمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة في الجزائر ،2021، ص141،143.

الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسبة تحدد مسبقا وفقا لموارد الدولة المتوفرة.

-إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، وهي مؤسسة عمومية ذات طابق صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تخضع لوصاية وزارة التجارة، ولها فروع عبر مختلف ولايات الوطن ومهامها الأساسية هي: تمثيل الشركات، تنشيط وترقية ودعم الشركات، التكوين والتعليم والتأهيل.

-إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية الجكس(ALGEX)وهذا 2004م، ومن مهامها:

- توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي.
- تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين.
- وضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من اجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

-تنصيب المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا يوم السبت 4 ماي 2019 من قبل وزير التجارة سعيد جلاب، ويضم المجلس الذي يخضع لسلطة الوزير الاول ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية والمتمثلة في وزارة التجارة والمالية والداخلية والجماعات المحلية والشؤون الخارجية والنقل والاشغال العمومية. اضافة الى رؤساء الغرف الوطنية للفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات والصناعة التقليدية والحرف، وممثلين عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والجمارك والجمعية الوطنية للمصدرين والوكالة الوطنية للترقية التجارة الخارجية. وتتمثل مهام مجلس في اتخاذ جميع القارات الرامية الى الطوير الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين. وللعلم فقد تم انشاء هذا المجلس وتحديد تشكيلته وصلاحيته بموجب المرسوم التنفيذي 173-04 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2004. [1]

ثانيا: معوقات رفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

1-غياب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الاسواق الدولية سوى عدد قليل جدا منها

2-ضعف الانتاج الوطني حيث ان معظم المنتجات لا تغطي الطلب الداخلي فكيف لنا ان نقوم بتصديرها.

3-ضعف الاستثمار الوطني والاجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الاستثمار وعلى راسها البيروقراطية الإدارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة للنشاط

[1] مرجع نفسه، ص141،143.

الاستثمار، اضافه الى انتشار المحسوبية والرشوة والفساد الاداري والمالي، وما كشفته العدالة في السنوات الأخيرة الا دليل على حجم الفساد الاداري والمالي الذي كان يعشعش في الادارات المحلية والمركزية.

4-نقص الدعم والتحفيز المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي لها الرغبة والقدرة على التصدير، ووجود العديد من العراقيل في وجه هذه المؤسسات خاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج.

5-عدم الاخذ بمعايير الجودة المعمول بها دليل من قبل معظم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وهذا لنقص امكانياتها المالية والبشرية ولعدم اهتمامها بالسوق الخارجية واكتفائها بالسوق الوطنية فقط، اضافة إلى نقص الخبراء في مجال الجودة ونقص اليد العاملة المؤهلة التي تساعد المؤسسات على تطبيق معايير الجودة.

6-عدم وجود استراتيجية واضحة لترقيه الصادرات خارج المحروقات واضحة المعالم لدى كل الاطراف، سواء كانت هيئات حكومية او اعوان اقتصاديين، وهذا يظهر من خلال المشاكل التي يعاني منها المصدرون والتي لم تجد طريقها للحل منذ سنوات طويلة، مثل مشكل غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج تسهل على المصدرين تحصيل مستحقاتهم المالية من زبائنهم، فهذا المشكل مازال مطروح الى يومنا هذا رغم وعود الحكومات المتكررة بحله.

7-غياب شبه كلي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج، مما جعل المصدرين يترددون في الدخول الى الاسواق الأجنبية لنقص المعلومات عن هذه الاسواق.

8-نقص المنافسة على مستوى السوق الداخلية في الكثير من المنتجات، مما ادى الى غياب الابداع والابتكار والجودة في الانتاج، وجعل المنتجات الجزائرية ذات تنافسية ضعيفة مقارنه مع المنتجات الأجنبية حتى في السوق الوطنية.

9-اغراق السوق الوطنية بالمنتجات المستوردة والمقلدة خاصة الصينية منها وذات الاسعار المنخفضة ، مما اثر على المنتجات الوطنية وادى الى افلاس الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة .[1]

10-سيطرة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية على بعض مجالات النشاط الاقتصادي، واستفادتها من الدعم المستمر للدولة رغم ضعف ادائها وقله جوده منتجاتها، مما ادى الى عدم بروز مؤسسات خاصة قوية يمكنها أن تلبي الاحتياجات الوطنية وتتوجه نحو التصدير.

[1] مرجع نفسه، ص143،145.

11-عدم وجود رغبه واستراتيجية لدى اغلب المؤسسات الوطنية العمومية منها والخاصة للتوجه نحو السوق الخارجية، رغم تحقيقها الاكتفاء الذاتي على مستوى السوق الداخلية وتوفرها على قدرات انتاج غير مستغلة.

12-عدم وجود انتظام في عمليه التصدير خاصه بالنسبة للمنتجات الفلاحية، وهذا لعدم التحكم في الانتاج ولغياب استراتيجية فلاحيه واضحة لدى الدولة ولدى الخواص.

13-عدم وجود استراتيجية واضحة في مجال التصنيع وفي مجال التصدير سواء من قبل الدولة او من قبل الخواص.

14-الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف وغير تنافسي وهو غير قادر على المنافسة الداخلية فما بالك المنافسة الدولية. وهو غير قادر على تغطية الاحتياجات السوق الداخلية في الكثير من المنتجات فكيف له ان يذهب الى التصدير.

15-اهمال الجزائر والشركات الجزائرية للأسواق العربية والأفريقية التي هي في المتناول لمؤسساتنا الوطنية ومحاولة الدخول الى السوق الأوروبية التي لها معايير جودة صارمه ولديها حواجز كثيرة.

16-وجود العديد من الهيئات التي لها مهام دعم الصادرات خارج المحروقات ووجود نوع من التداخل فيما بينها ومنها الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية، والغرفة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية للمعارض والتصدير، وغياب التنسيق فيما بينها والتضارب في الاحصائيات التي تقدمها كل هيئة مما جعل هناك صعوبة في معرفة الوضعية الحقيقية للصادرات خارج المحروقات وعدم القدرة على تقييمها.

17-غياب تشريعات قانونية تسمح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالاستثمار في الخارج من خلال إقامة نقاط بيع لمنتجاتهم او اقامة نقاط لخدمات ما بعد البيع، خاصة وأن في السنوات الأخيرة هناك بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قامت بمبادرات فردية لدخول أسواق عربيه وأفريقية وحتى أوروبية، وقد واجهتها عراقيل إدارية وتشريعية كثيرة لفتح نقاط بيع لها في هذه الدول، وهذه العراقيل تتعلق خاصة بالقوانين التي لا تسمح بإخراج العملة الصعبة والاستثمار في الخارج.

18-غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج صعب من مهمة المصدرين في تحصيل لمستحقاتهم الناتجة عن عمليه التصدير ، و حرمهم من المرافقة المالية في الاسواق التي ارادوا دخولها و وجدوا فيها فرصا للتصدير والاستثمار .-تباطؤ الهيئات المكلفة بدعم المصدرين عن تقديم هذا الدعم في وقته ، خاصة الدعم المالي كالتعويضات عن النقل والتعويضات عن المشاركة في المعارض الدولية .[1]

[1] مرجع نفسه، ص143،145.

19-ضعف شركات نقل البضائع الوطنية سواء البحرية والجوية، واحتكار خدمات النقل من قبل شركات أجنبية، وفرض شروطها واسعارها المرتفعة على المتعاملين الجزائريين.

20-وجود عراقيل كثيره امام المصدرين على مستوى الموانئ الجزائرية، نظرا لوجود البيروقراطية والمحسوبية والرشوة وكذلك نقص الخبرة في مجال التصدير لدى المصدرين الجزائريين.

21-وجود منافسة قوية في الاسواق العالمية، خاصة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي لها امكانيات هائلة وتكنولوجيا متطورة، وتعمل على احتكار الاسواق والسيطرة عليها رغم وجود قوانين تمنع ذلك.

المبحث الثاني: امكانيات ومحاولات الجزائر في التنويع الاقتصادي.

المطلب الاول: امكانيات الجزائر المحفزة للتنويع الاقتصادي

تمتلك الجزائر امكانيات كبيرة لتنويع اقتصادها في مجالات عدة، وبعيدا عن قطاع المحروقات والصناعات الاستخراجية عموما التي تعتمد على استخراج الثروات الباطنية وتصديرها هناك قطاعات اخرى بإمكانها احداث تنوع في الاقتصاد الجزائري على غرار الفلاحة والسياحة والصناعة والطاقات البديلة، سوف نقوم باستعراض اهم ما يميز امكانيات الجزائر المحفزة للتنويع الاقتصادي في هذا المطلب.

اولا: الامكانيات الفلاحية

يعتبر قطاع الفلاحة قطاعا رئيسيا في الجزائر وعمودا رئيسيا في الاقتصاد الوطني ومساهمته في التوظيف والناتج المحلي الاجمالي فهو يوظف حوالي 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين، والذين يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و24% من القوى العاملة الوطنية. وعلاوة على ذلك، يضمن الامن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من 74% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية ويمتلك القطاع الفلاحي عده نقاط قوة

1-تنوع الاراضي الفلاحية: تحتل الجزائر منطقة جغرافية شاسعه و تتميز بتنوع طبيعي يتجلى في تغير وجوه المناطق على امتداد التدرج الشمالي- الجنوبي و يحدد ثلاث مناطق طبيعية كبيرة مفصولة بسلسلتي جبال مهمتين، و هي جبال الأطلس التلى في الشمال و الأطلس الصحراوي في الجنوب .[1]

2-تنوع المناطق المناخية والحيوية:

أ-تتميز الجزائر بمناخ من نوع البحر الابيض المتوسط ويتألف من خمس مستويات حيوية تم توزيعها بناءا على الحراري لدرجة حرارة أبرد شهر: الصحراوي، القاحل، شبه الجاف، شبه الرطب والرطب.

ب-تنوع المنتجات الفلاحية: لقد سمح التنوع الغني للمناطق وعدد مستويات المناخ الحيوي للمزارعين الجزائريين بتوفير قائمة موسعة من المنتجات الفلاحية للمستهلكين طوال جميع فترات السنة.

ت-الاستفادة من العقار الفلاحي: المساحة الزراعية الإجمالية 48.1 مليون هكتار.

ث-المساحة الزراعية الصالحة: 8.6 مليون هكتار منها 1.47 مليون هكتار مروية.

ج-الغابات: 4.1 مليون هكتار.

[1] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار www.aapi.dz

ثانيا: الامكانيات السياحية

أصبحت السياحة أمرا حتميا في الوقت الراهن وليست خيارًا، حيث تعد موردا بديلا عن المحروقات باعتباره موردا قابلا للاستنفاد.

وضع قطاع السياحة استراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفق2030، والذي صادق عليه مجلس الحكومة في 2008، حيث يشير بوضوح إلى إرادة الدولة في تطوير هذا القطاع، من خلال تحديد الأهداف المرجوة والتي تم تحديد خمسة (05) ديناميكيات أساسية من أجل تحقيقها، ويحتل الاستثمار مكانة بارزة ليكون محركا للنمو وواعدا لتوفير الثروة ومناصب الشغل.

يمتلك قطاع السياحة عده مميزات:

-موقع جغرافي استراتيجي قريب من الاسواق التقليدية والمحتملة.

-عنصر جغرافي هام يتمتع بشريط ساحلي بطول 1200 كلم وتنوع تضاريسي من سهوب وهضاب عليا وسلاسل جبليه وصحراء هائلة غنية بالعناصر الطبيعية والتاريخية.

-تراث طبيعي وثقافي جذاب.

-مناخ معتدل وممتع على مدار السنة.

-عدد فنادق يفوق 1500 مؤسسه موزعه على كامل التراب الجزائري.

-أكثر من 26 منتجع صحي قيد الاستغلال و32 مشروعا للنشاط الحموي قيد الانجاز.

-مواقع ومسارات سياحيه تقارب 154.

-معالم ومواقع جزائرية مدرجه في التراث العالمي مثل: طاسيلي ناجر في ولايتي تمنراست واليزي والمدينة الأثرية جميله في ولاية سطيف ووادي ميزاب في ولاية غرداية وقصبه الجزائر العاصمة وقلعه بني حماد في ولاية المسيلة وتيمقاد في ولاية باتنة وقواريه في ولاية بجاية.

ثالثا : الامكانيات الصناعية [1]

تمتلك الجزائر قاعده صناعيه متنوعة في عده مجالات على غرار الصناعة الميكانيكية والجوية والبحرية والصناعة الكهربائية والإلكترونية والكهر ومنزيه والصناعات الغذائية والصناعة الكيمياوية وصناعه المواد المخصصة للبناء وكذلك النسيج والجلود وصناعه الحديد والصلب ورغم ان بعض هذه الصناعات تعرضت لمشاكل اقتصاديه في فتره ما وبعضها الاخر لا يستطيع تلبيه الحاجيات الوطنية ما

[1] مرجع نفسه

يجبر الجزائر على توفير حاجياتها الصناعية من خلال الاستيراد لكن ذلك يشكل فرصه سانحة للاستثمار وتلبيه الحاجيات الوطنية وكذلك التصدير.

تمتلك الجزائر حافظة للأراضي الصناعية بحوالي 755 منطقه صناعية ومنطقه نشاط وسيتم زيادة هذه الحافظة تدريجيا بمقدار 50 منطقه صناعيه جديده على مستوى 39 وفق رؤية الحكومة للنهوض بالصناعة في الجزائر.

رابعا: امكانيات قطاع الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة

تتوفر الجزائر على واحد من اكبر الحقول الشمسية في العالم وتتجاوز مده سطوع الشمس في كامل الاقليم الوطني تقريبا 2000 ساعة سنويا ويمكن ان تصل الى 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء

الطاقة المتحصل عليها سنويا على سطح افقي يبلغ 1 م2 اي ما يقارب 3 كيلو واط/ م2 في الشمال وتتجاوز 5.6 كيلو واط/م2 في الجنوب الكبير.

خامسا: امكانيات البنية التحتية في الجزائر

تمتلك الجزائر بنية تحتية قوية جعلتها تتبوأ متقدمة فقد صنفت في المركز الثالث افريقيا بعد كل من جنوب افريقيا ومصر و64 عالميا، تتكون هاته الشبكة من:

-شبكة طرق تصل الى 141000 كيلومتر من الطرق المعبدة .[1]

-تمتلك الجزائر 13 ميناء تجاري على طول الساحل.

-شبكة للسكة الحديدية بأكثر من 4500 كلم .[2]

-يبلغ عدد مطارات الجزائر 58 مطرا منها واحد كبير و 36 مطار متوسط 21 مطار صغير .[3]

سادسا: الامكانيات البشرية

ان القوى العاملة هي عصب اي اقتصاد و تمتلك الجزائر طاقة بشرية هائلة بالإمكان ان تؤهلها لان تصبح واحده من اقوى دول القاره الافريقية.[4]

-تعداد سكاني يفوق ال 45 مليون نسمه وتبلغ القوى العاملة ازيد من 13 مليون شخص ممن يفوق سنهم 15 سنة.

- تتوفر الجزائر على نسبه تعليم عالية تصل الى 93% وجامعات ومراكز التكوين مهني في مختلف المجالات.

[1] موقع الاذاعة الجزائرية www.radioalgerie.com.
[2] موقع الشركة الوطنية للسكك www.sntf.dz.
[3] موقع www.maghrebencyclopedia.com
[4] موقع البنك الدولي www.worldbank.org.

هاته الإمكانيات تجعل من اليد العاملة الجزائرية مميزة بشكل يسمح للشركات المستثمرة ان تعتمد عليها في مختلف المشاريع والنشاطات.

المطلب الثاني: محاولات التنويع الاقتصادي في الجزائر بين 2010-2020.

من اجل تنويع اقتصادها والخروج من تبعية النفط قامت الجزائر بتنفيذ مجموعة من البرامج الاقتصادية من خلال البرامج الخماسية للتنمية الشاملة.

سوف نستعرض هنا برنامجين ونقوم بتحليل نتائجهما

اولا: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

1-تعريفه: يعتبر هذا البرنامج مكمل البرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. [1]

2-أهدافه: هدف هذا البرنامج تحقيق ما يلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في مناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الاشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا معلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الاداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقيات الصادرات خارج المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والاداء الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة تجديد في الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمه التنمية.

[1] د. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر 2001 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص 48.

3-مضـــمونه: قســـم البرنـــامج الخماســـي للتنميـــة الـــى ســـته قطاعـــات نبينهـــا مـــن خـــلال جدول التالي

<u>الجدول رقم (04):</u> مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية
التنمية البشرية	10 122	49.5
المنشآت القاعدية الاساسية	6 448	31.5
تحسين و تطوير الخدمات العمومية	1 666	8.16
التنمية الاقتصادية	1 566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	350	1.2
المجموع	21 214	100

المصدر: نقل عن بيان اجتماع مجلس الوزراء برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014.

مـــن خـــلال الجـــدول رقـــم (4) يتبـــين لنـــا أن التنميـــة البشـــرية اخـــذت أكبـــر حصـــة فـــي البرنـــامج بنســـبة 49.5% أمـــا قطـــاع المنشـــآت القاعديـــة الأساســـية فقـــط خصـــص لـــه مـــا نســـبته 31.5% لمواصـــلة توســـيع وتحديـــد شـــبكات الطرقـــات والســـكك الحديديـــة وزيـــادة قدره الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات.

أمـــا دعـــم التنميـــة الاقتصـــادية فخصـــص لهـــا 7.7 بالمئـــة وجهـــت لـــدعم قطـــع الفلاحـــة والصـــيد البحـــري ودعـــم المؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة وإنعـــاش وتحديـــد المؤسســـات العمومية الاقتصادية وتحديث وانشاء مناطق صناعية.

ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

1-تعريفـــه: يعتبـــر هـــذا البرنـــامج تكملـــة للبـــرامج التنمويـــة الســـابقة حيـــث يغطـــي هـــذا البرنـــامج عمليـــة الاســـتثمارات العموميـــة المســـجلة خـــلال فتـــرة 2015 -2019، حيـــث تـــم انشـــاء صـــندوق تســـيير عمليـــة الاســـتثمارات العموميـــة المســـجلة بعنـــوان برنـــامج توطيـــد النمـــو الاقتصـــادي 2015 -2019 والـــذي جـــاء ضـــمن حســـاب التخصـــيص الخـــاص رقـــم 302-143.[1]

وجـــاء هـــذا البرنـــامج بعـــد صـــدمة انهيـــار أســـعار الـــنفط عالميـــا التـــي اخلـــت بالتوازنـــات الكلية، حيث تم تبني نموذج جديد للنمو اعتمادا مقاربة جديدة للتنويع الاقتصادي.

[1] مرجع نفسه، ص47.

2- اهدافه[1]: حدد مجموعة من الأهداف يجب تحقيقها خلال الفترة 2020-2030 و تشمل نمو مستدام للناتج المحلي غير النفطي بنسبة 6.5% و مضاعفة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي ب3 مرات ، و مضاعفة نصيب الصناعة المحلية من القيمة الضافة من 5.3% في عام 2015 الى 10 %بحلول 2030 وذلك عبر عدة محاور

- ✓ تحفيز انشاء الشركات في الجزائر.
- ✓ تمويل استثمارات.
- ✓ سياسات تصنيع وتنويع.
- ✓ حوكمة النموذج جديد للنمو.

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيق نسبة مئوية قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف المعيشة المواطنين.

3- مضمونه: قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسعة قطاعات رئيسية نبينهم خلال جدول الاتي: **جدول رقم (05):** مضمون برنامج توطيد نمو الاقتصادي خلال الفترة 2015 -2016.

	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية
الصناعة	5.1	4.7	9.9	0.2
الفلاحة و الري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الادارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية و التكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3

[1] عز الدين علي، التنويع الاقتصادي في الجزائر بين البرامج التنموية وتحديات الواقع، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 16، العدد 1 ،2022، ص ص 435 436.

مخططات البلدية للتنمية و مواضيع اخرى	900	860	1760	29.5
عمليات براس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: بالاعتماد على قانون رقم 14 -10 المعلق في 8 ربيع الاول 1432 الموافق ل 30 ديسمبر 2014 ، يتضمن قانون رقم 15 -18 المؤرخ في 18ربيع الأول 1837 الموافق ل 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016.[1]

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع الصناعة ودعم الخدمات المنتجة لم يحصلا في سنتي 2015 و2016 الا على 0.2% و0.8% على التوالي من مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة، في المقابل نجد ان المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية ومخططات البلدية للتنمية ومواضيع اخرى قد حصلت على حصة الاسد في هذا البرنامج، بشكل عام نجد ان الارقام الموضحة في الجدول تشير الى الاهتمام بالمشاريع الاجتماعية أكثر منها بالمشاريع الاقتصادية التي تسمح بتحقيق معدلات نمو عالي

ثالثا: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذه البرامج

الجدول (06): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية بين 2010-2019.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	1
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	10.2	11.2	10.2	12	12.1	12.3
معدل التضخم %	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12.22	17.67	12.09	1.19	-9.26	-27.04	-26.2	-22	-16.9	_16.95
الدين الخارجي (مليار دولار)	4.5	3.1	2.7	2.6	2.6	2.9	3.4	3.4	3.3	3.3

المصدر: من اعداد الطالبين من موقع البنك الدولي www.worldbank.org

[1] مرجع نفسه، ص 48.

الشكل رقم (02): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الفترة 2010-2019.

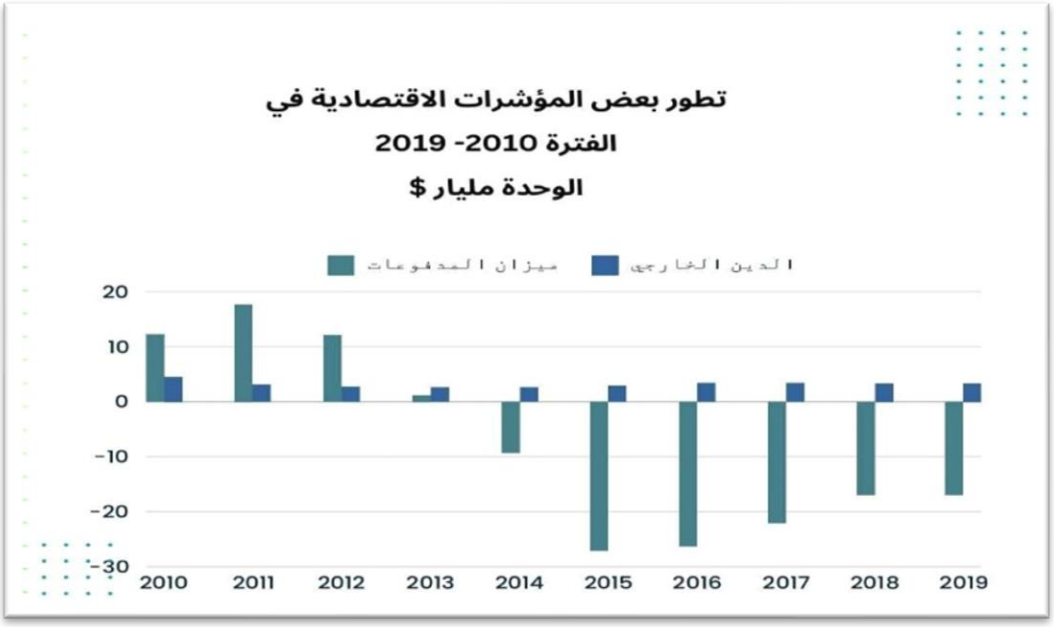

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (06).

الشكل رقم (03): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الفترة 2010-2019.

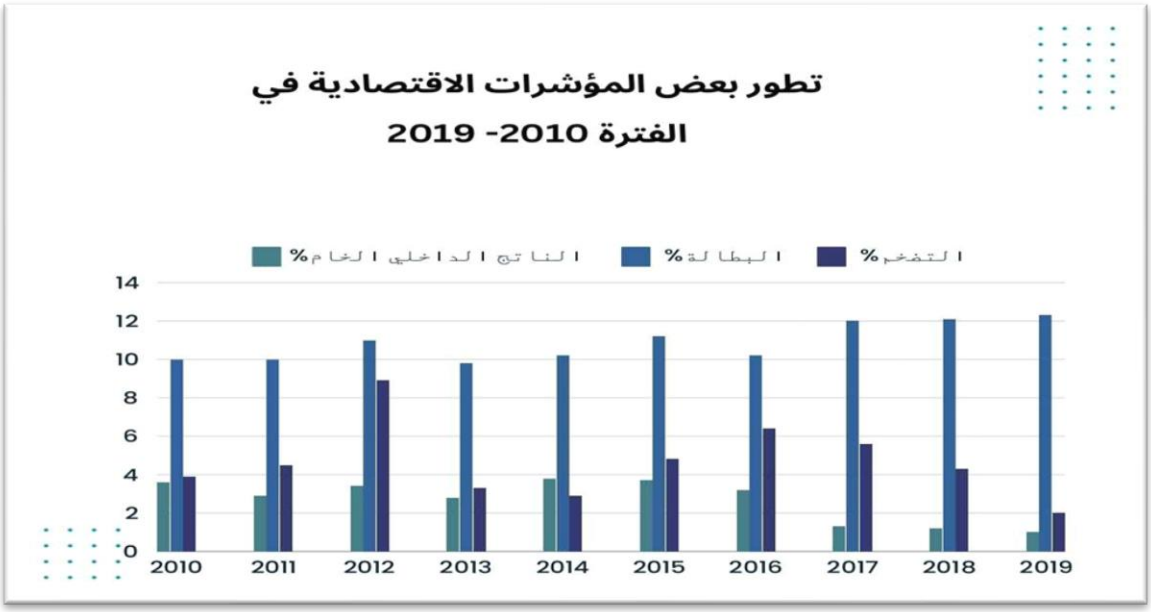

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (06).

تحليل الشكل رقم (02): من خلال الشكل يتضح لنا جليا أن ميزان المدفوعات تعرض لهبوط حاد بعد سنة 2011 قبل أن يصبح سلبيا ابتداء من سنة 2014 وينزل الى أقصى حد في سنة 2015 بأكثر من 27 مليار دولار قبل أن يتراجع

نسبيا في سنوات 2019/2018/2017 يستقر عند 17 مليار دولار تقريبا وهذا راجع بالأساس إلى انخفاض اسعار المحروقات ابتداء من سنة 2014.

الدين الخارجي حافظ على مستوى يعتبر جيد من سنة 2010 الى سنة 2019 حيث بقي تحت مستوى 4.5 مليار دولار طيلة هذه السنوات وهذا راجع بالأساس الى رفض الحكومة الجزائرية الاتجاه نحو الاستدانة الخارجية من أجل معادلة ميزان المدفوعات.

تحليل الشكل رقم (03): رغم الميزانية الكبيرة التي خصصت للبرنامج الخماسي بين سنتي 2010 2014 إلا أن معدل النمو بقي متواضعا طيلة هذه الفترة حيث لم يتجاوز 3.8% مدفوعا بالمحروقات بالدرجة الاولى قبل ان يتراجع ابتداء من سنة 2015 تحت تأثير الصدمة النفطية التي حدثت ليصل الى حدود 1% سنة 2019.

معدل البطالة بقي ثابتا في حدود 10% في البرنامج الخماسي بين 2010 و2014 قبل ان يبدا في التزايد خلال الخماسي بين 2015 و2019 تدريجيا ليصل الى 12.3% ويعود السبب كما سبق الذكر الى الصدمة النفطية التي حدثت بعد سنة 2014 وأضرت بالكثير من القطاعات المرتبطة بالبحبوحة المالية خاصه تلك التي تعتمد على الاستيراد بشكل كبير.

معدل التضخم كان مقبولا في أول سنتين من البرنامج الخماسي بين 2010 و2014 قبل ان يرتفع بشكل كبير سنة 2022 ليصل الى 8.9% وذلك راجع بالأساس الى الرفع من الاجور الذي شهدته تلك السنة قبل أن يبدأ بالتراجع ابتداء من سنه 2013 ويواصل منح الاستقرار نسبيا خلال الفترة بين 2015 الى غاية 2019 أين وصل الى حد 2% وهو مستوى يعتبر مقبول اقتصاديا.

المطلب الثالث: تقييم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائريين 2010-2021.

اعتمادًا على ما تم استعراضه سابقًا، سنحاول من خلال هذا الجزء تقييم مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر، للحكم على مدى نجاح التجربة الجزائرية في هذا المجال بعد سنوات طويلة من البرامج المتتالية لإنعاش الاقتصاد الوطني خلال العشرين سنة الماضية، والتي استهلكت مئات الملايير من الدولارات ومسّت كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من هياكل قاعدية وسكنات وأشغال عمومية وقطاع الري، إضافة إلى الاعتمادات التي خصصت لتطهير القطاع الصناعي العمومي وإنعاش القطاع الفلاحي والصيد البحري ودعم المؤسسات الناشطة في المجال السياحي، وعليه وجب الوقوف عند نتائج هذه المخططات لتقييمها من جهة نجاحها في تحقيق التنويع الاقتصادي، والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، الذي شكل الهدف الأساسي للحكومات المتعاقبة منذ السبعينات.

وبغرض إجراء هذا التقييم سنعتمد على المؤشرات المشار إليها سابقًا للحكم على مدى نجاح التجربة الجزائرية في هذا المجال.

1-مؤشر التشابك (درجة التغير الهيكلي):[1]للحكم على مدى تنوع مصادر الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من بين سنتي 2010 و 2021، نقوم باستخدام معامل "هرفندل-هيرشمان" المعروف اختصارًا بـ: معامل "H.H" وبالاعتماد على بيانات بنك الجزائر حول مساهمة مختلف القطاعات في النتائج الداخلي الخام خلال هذه الفترة، كما هو مبين في **الجدول رقم (07):**مصادر الناتج

الداخلي الخام "2010-2021"

الجزائر خلال الفترة 2010-2021

السنة	المحروقات (%)	الفلاحة (%)	الصناعة (%)	البناء والأشغال العمومية (%)	خدمات الإدارات العمومية (%)	خدمات خارج الإدارات العمومية (%)	حقوق ورسوم على الواردات (%)	معامل "H.H"
2010	34,7	8,4	5,1	10,4	13,2	21,9	6,2	0,12927588
2011	36,7	8,1	4,6	9,2	16,4	20,0	5,6	0,1496021
2012	32,9	9,0	4,6	9,3	16,9	20,1	7,1	0,11331717
2013	29,8	9,9	4,6	9,8	15,3	23,1	7,5	0,09812042
2014	27,1	10,3	4,9	10,4	15,8	24,4	7,2	0,08747705
2015	18,8	11,6	5,5	11,5	17,4	27,2	8,1	0,06656419
2016	17,3	12,2	5,6	11,8	17,5	27,6	8,0	0,06503483
2017	19,6	11,8	5,5	11,7	16,3	27,4	7,8	0,06830998
2018	22,4	12,0	5,6	11,6	14,8	26,2	7,4	0,06909144
2019	19,3	12,0	5,9	12,2	15,4	27,5	7,7	0,06543814
2020	14,0	14,1	6,3	13,0	18,3	26,2	8,0	0,05303442
2021	10,0	14,8	7,2	13,8	17,6	28,0	8,5	0,06052247

المصدر: حساب معامل HH باستخدام برنامج Excel 2007 بالاعتماد على: (بنك الجزائر، 2010- 2021)

من خلال نتائج هذا الاختبار يتضح أن مصادر الناتج الداخلي الخام في الجزائر متنوعة بشكل مقبول لأن كل مؤشرات سنوات هذه الفترة تقترب من الصفر، حيث انتقلت من 0.1292 سنة 2010 لتصل إلى حدود 0.053 سنة 2020 وهي أحسن نسبة مسجلة خلال هذه الفترة نتيجة تراجع مساهم قطاع المحروقات من 34.7% إلى 14%، غير أنه يمكن الإشارة إلى أن سنتي 2020 و 2021 شهدتا تراجعًا قياسيًا لأسعار النفط بسبب جائحة -كوفيد19- وهو ما يفسر تراجع مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، ونفس الملاحظة يمكن سحبها على سنة 2015 التي شهدت تراجعًا كبيرًا لأسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما يفسر انخفاض قيمة المؤشر الى 0.06656، ورغم ذلك تبقى نتائج المؤشر مقبولة خلال كامل الفترة وهو ما يعتبر نجاحًا نسبيًا في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.

[1] د. سليم بوهيدل ، د. علي بهدنة ،مرجع سبق ذكره ،ص470،471 .

2-مؤشر درجة عدم استقرار الناتج الخام:

يوضح الجدول الموالي تطور حجم الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2021-2021 بالأسعار الثابتة للدينار بسنة 2010.[1]

الجدول (08): تطور حجم الناتج الداخلي للجزائر خلال الفترة 2021-2021

PIB	السنة	PIB	السنة
17,51	**2016**	12,03	**2010**
18,88	**2017**	14,48	**2011**
20,26	**2018**	16,21	**2012**
20,28	**2019**	16,64	**2013**
18,38	**2020**	17,20	**2014**
19,12	**2021**	16,71	**2015**

المصدر: (بنك الجزائر، 2010-2021)

من خلال هذا الجدول يتضح أن الناتج الداخلي الجزائري سجل تطورًا إيجابيًا خلال معظم السنوات باستثناء سنتي 2015 و2020 حيث سجل تراجعًا نسبيًا بسبب انخفاض أسعار النفط، وهو أمر جدّ طبيعي.

كما يوضح الشكل الموالي التمثيل البياني لمنحى تطور الناتج الداخلي الخام اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (08).

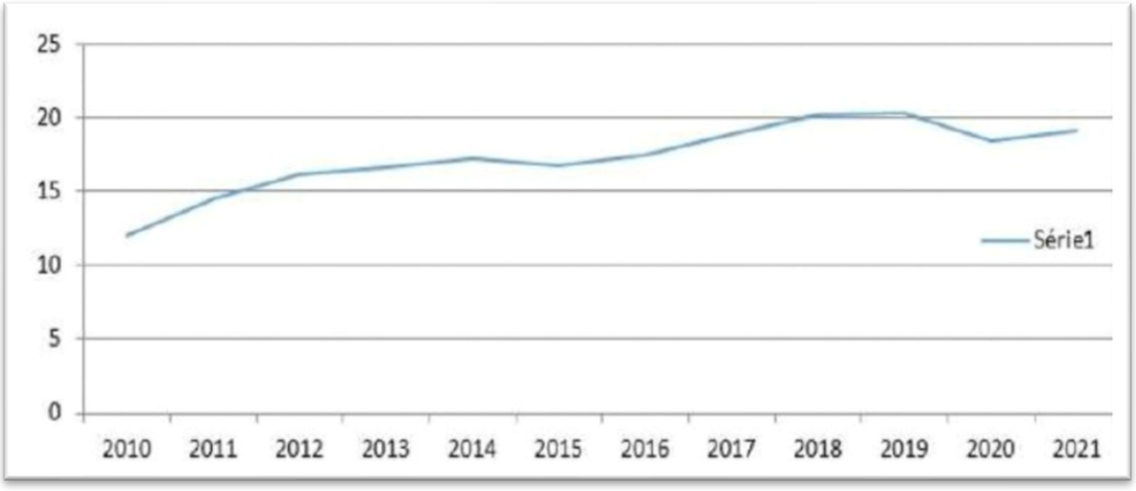

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لمنحنى تطور الناتج الداخلي الخام.

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (08).

[1] مرجع نفسه، ص472،473.

من خلال هذا الشكل يتضح أن الناتج الداخلي الخام في الجزائر مستقر نسبيًا حيث لم يشهد انخفاضات حادة، وهو ما يعبر عن درجة الاستقرار التي تمتع بها خلال هذه الفترة، كمؤشر إيجابي لتقييم تنوع الاقتصاد الوطني.

3-مؤشر تركيبة إيرادات الحكومة (نسبة مساهمة إيرادات الموارد الطبيعية): [1]

يوضح الجدول الموالي تطور تركيبة الإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2010-2021 حيث مساهمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية في إجمالي الإيرادات.

<u>الجدول رقم (09):</u> تطور تركيبة الإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2010-2021 بالنسب المئوية (%).

السنة	الجباية البترولية	الجباية العادية
2010	48,45	51,55
2011	49,21	50,79
2012	45,19	54,81
2013	42,30	57,70
2014	40,11	59,89
2015	36,78	63,22
2016	35,44	64,56
2017	39,04	60,96
2018	41,35	58,65
2019	41,71	58,29
2020	34,98	65,02
2021	36,02	63,98

المصدر: (وزارة المالية، 2010-2021)

من خلال هذا الجدول يتضح الدور الكبير الذي تلعبه الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية حيث قاربت في بداية الفترة نصف حجم الإيرادات العمومية، لتسجل تراجعًا إلى حدود 36.02% سنة 2021، ورغم ذلك تبقى نسبة معتبرة، حيث أن إيرادات الجباية العادية رغم تعدد مصادرها من ضرائب ورسوم وعوائد أملاك الدولة والقروض الداخلية لم تغطي سوى 63.98% خلال نفس السنة وهو ما يجعل الخزينة العمومية رهينة لإيرادات الجباية البترولية لتغطية حاجاتها من النفقات العامة، وأي تراجع في إيرادات هذه الجباية يؤثر بشكل كبير على قدرة الخزينة العمومية على الوفاء بالتزاماتها التمويلية، وهو ما يعتبر مؤشرًا سلبيًا في تقييم تنوع الاقتصاد الوطني.

ونشير هنا أيضًا إلى أن الخطر الأكبر يكمن في عدم قدرة الخزينة العمومية على تغطية نفقات التسيير بحصيلة الجباية العادية وحاجتها المزمنة إلى الجباية

[1] مرجع نفسه، ص473،474.

البترولية للقيام بذلك، وهو أمر يشكل تحدّ كبير يتوجّب كسبه خلال المرحلة القادمة، إذ أن إيرادات الجباية البترولية يجب أن تترك حصرا لتمويل نفقات التجهيز.

الجدول (10): نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات في إجمالي الصادرات الوطنية خلال الفترة 2010-2021 بالنسبة المئوية.

السنة	النسبة	السنة	النسبة
2010	97,20	2016	94,00
2011	97,10	2017	94,51
2012	97,18	2018	94,61
2013	96,72	2019	94,14
2014	95,41	2020	91,29
2015	94,15	2021	88,58

المصدر: (بنك الجزائر، 2010-2021)

4-مؤشر نسبة الصادرات خارج الموارد الطبيعية إلى إجمالي الصادرات: [1]

تتضح الهيمنة شبه المطلقة للصادرات من المحروقات على إجمالي صادرات السلع و الخدمات في الجزائر خلال هذه الفترة، حتى وإن تم تسجيل بعض التحسين في السنتين الأخيرتين، غير أن هيكل الصادرات في الجزائر بقي خاضع لعوائد الصادرات من المحروقات بنسب تفوق 90% لكل السنوات باستثناء سنة 2021، التي شهدت هبوط هذه النسبة لأول مرة تحت هذه العتبة، وذلك راجع لسببين إثنين، الأول هو تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما ينعكس سلبًا وبشكل مباشر على قيمة الصادرات النفطية، ما يجعل حصتها في إجمالي الصادرات تتراجع آليا، والسبب الثاني هو التوجه الجديد للسلطات العمومية نحو تشجيع الصادرات الغير نفطية، والتي بدأت تعطي ثمارها باقترابها من عتبة 5 مليارات دولار خلال سنة 2021 لأول مرة منذ استقلال البلاد.

انطلاقا مما سبق يمكن القول إن نتائج سياسات تنويع الصادرات خلال هذه الفترة لم تعطي النتائج المنتظرة، وأن هذا المؤشر هو مؤشر سلبي بامتياز.

5-مؤشر الملكية:

يمثل الجدول الموالي تطور نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام حسب مؤشر الملكية خلال فترتين الأولى تمتد من سنة 2004 إلى سنة

[1] مرجع نفسه، ص475.

2009، والثانية تمتد من سنة 2010 إلى سنة 2019، وذلك بغية إجراء تقييم أكثر موضوعية على اعتبار أن انتقال ملكية أصول وسائل الإنتاج عادة ما يتطلب أوقات زمنية أطول.[1]

الجدول رقم (11): تطور مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام حسب مؤشر الملكية في الجزائر بالنسب المئوية (%).

معدل الفترة 2004-2009		معدل الفترة 2010-2019	
خاص	عام	خاص	عام
45.09	54.91	57.37	42.63

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS 2004-2019

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح التطور الحاصل في طبيعة ملكية وسائل الإنتاج خلال هذه الفترة حيث انخفضت مساهمة القطاع العمومي من 54.91% خلال 2004-2009 إلى 42.63% خلال الفترة 2010-2019، ما يعني فقدان القطاع العمومي حصة الأغلبية لفائدة القطاع الخاص، وهو ما يعتبر تطورًا في الاتجاه الصحيح، لكنه بطيء وغير كاف، ويبقى مؤشرًا سلبيًا في تقييم تنوع الاقتصاد الوطني، باعتبار أن منظري سياسات التنويع الاقتصادي يعتبرون أن هذا الأخير لا يتحقق إلا بوجود قطاع خاص قوي يسيطر على 70% على الأقل من الآلة الإنتاجية، وهذا لا يتنافى مع وجود قطاع عام يساهم في تنظيم الحياة الاقتصادية بدون تضخم مبالغ فيه في حجمه.

يبقى التحدي الذي يتوجب على الجزائر كسبه خلال الفترة القادمة هو زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في تنشيط الدورة الاقتصادية، عن طريق برامج خصخصة تشمل أساسًا المؤسسات النشطة في مجال الخدمات، والصناعات الخفيفة.

المطلب الرابع: معوّقات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

شهدت الجزائر عديد المحاولات من اجل تنمية اقتصادها، لكن لا يمكن الحديث عن تنويع اقتصادي حقيقي دون التطرق الى معوقاته التي كانت تحول في كل مرة إلى الوصول الى الأهداف المنشودة وتمثل نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري، سنستعرض فيما يلي أهم هاته المعوقات:

أولا: ضعف الجهاز المصرفي وغياب سوق حقيقي لرأس المال.

يمكن حصر ضعف الجهاز المصرفي وغياب سوق حقيقي لرأس المال فيما يلي:

[1] مرجع نفسه، ص 476.

أ. ضعف الجهاز المصرفي:

يُقصد بالجهاز المصرفي وغياب سوق حقيقي مجموعة البنوك العاملة في بلد ما، ومن أهم الخصائص المميزة له هي حجم البنوك التي يتكوّن منها وعددها، وتوزيع فروعها في البلاد ثم ملكية هذه البنوك، أما عن أهميته فإنّ الجهاز المصرفي يكتسي في إطار النظام النقدي والمالي أهمية كبيرة في أيّ دولة وأيّ اقتصاد، ذلك أنّ نجاح النظام الاقتصادي في وقتن الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة، ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتعدّدة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء، وبالنظر إلى حالة الجزائر وفيما يخصّ إصلاح القطاع البنكي، يمكن القول أنّه "رغم قيام السلطات الجزائرية بإصلاحات اقتصادية منذ أزمة النفط إلى وقتنا الحاضر، شملت في مجملها مختلف القطاعات، وحقّقت نتائج لا يمكن إنكارها أو التقليل من شأنها، إن أن قطاع المصارف لم يعرف نفس وتيرة الإصلاح الضرورية لمواكبة حركة الانتقال من اقتصاد موجّه إلى اقتصاد السوق، والملاحظ أن النظام المصرف في الجزائر لم يشهد تطورات جادة منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، كما تتسم القوانين المنظمة للجهاز المصرفي بالغموض وتداخل الصلاحيات بين مختلف البنوك.[1]

أما فيما يتعلّق ببنية الجهاز المصرفي في الجزائر فقد شهدت تطورًا محسوسًا سواء تعلق الأمر بعدد البنوك التجارية أو بفروعها، حيث أنّه في نهاية 2020 فإن هيكل الجهاز المصرفي الجزائري كان يتكوّن من 20 مؤسسة بنكية موزّعة كما يلي[2]:

- 06 بنوك عمومية منها (البنك الوطني الجزائري BNA، بنك الجزائر الخارجي BEA، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ...).
- 14 بنك خاص برؤوس أموال أجنبية من بينها بنك رأس مال مختلط (بنك سوسييتي جنرال، سيتي بنك، بنك البركة، بنك الخليج الجزائر ...)

1- البنوك العمومية الجزائرية:

في الواقع لم يطرأ عليها أيّ تغيير حيث يبقى التسيير خاضع للوصاية (مملوكة من طرف الدولة وتعمل تحت وصايتها)، ويمكن إبراز من خلال العناصر التالية:

1.1سيطرتها على السوق المصرفية الجزائرية:

بالرغم من العدد الكبير للبنوك الخاصة والأجنبية العاملة في الجزائر، فإن الأرقام والإحصائيات تشير إلى سيطرة شبه مطلقة للبنوك العمومية على القطاع البنكي

[1] جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، ص23،24.

[2] بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz.

الجزائري، إذ استحوذت هذه البنوك على ما نسبته 85% في المتوسط من إجمالي الودائع، وتمنح 86% في المتوسط من إجمالي القروض الممنوحة في السوق المصرفية خلال الفترة 2010-2018، بالمُقابل فإن حصة البنوك الخاصة من إجمالي الودائع تظهر دون مستوى البنوك العمومية، حيث لم تتعد 15% في المتوسط، كما أنّ حصتها من إجمالي الائتمان الممنوح للاقتصاد تبقى ضعيفة حيث بلغت في المتوسط حولي 14%، وذلك خلال نفس الفترة (2010-2018) [1]، ويعود ذلك بالأساس إلى كثرة هذا فضلًا عن تقديم البنوك العمومية التمويل اللازم سواء للقطاع العام أو الخاص، عكس البنوك الخاصة التي تفضّل تمويل مؤسسات القطاع الخاص على حساب مؤسسات القطاع العام لعدم نجاعة مشاريعها الاستثمارية. وقلّة مردوديتها هذا من جهة، وميل المودعين إلى تفضيل التعامل مع البنوك العمومية لثقتهم فيها من جهة أخرى.

2.1 التركيز على التمويل قصير الأجل خاصة للتجارة الخارجية:

3.1 فقدان الاحترافية:

إنّ البنوك التجارية العمومية الجزائرية تفتقد إلى الاحترافية اللازمة، فهذه البنوك كانت تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها، وبالتالي مازالت أداة في يد الدولة، وممّا يبرز عدم احترافها ما يلي:

- الآجال الطويلة للردّ على التمويل.
- تقديم خدمات مصرفية تقليدية لا تتماشى ومتطلبات التطور الحاصل في المجتمع.

2-البنوك الخاصة:

بداية نستطيع أن نحكم على تجربة البنوك المملوكة لرأس المال الوطني الخاص بالفشل، وخير مثال على ذلك فضيحة بنك خليفة، ثمّ بعدها البنك التجاري والصناعي التجاري (BCIA)...، تلك الفضائح التي زعزعت الاقتصاد والسياسة النقدية، وكشفت عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر، باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، ولعلّ من أهم تداعيات تلك الفضائح هو نقص ثقة الجمهور في البنوك الخاصة، خاصة في ضمان ودائعهم في حالة الإفلاس أو سحب الاعتماد من البنك، فاختفاء البنوك الخاصة برأس المال الجزائري لتبقى المصاريف الخاصة موجودة في المشهد المصرفي الجزائري عبارة عن فروع لبنوك أجنبية، والتي رغم حصتها الضعيفة في السوق، إلا أنّ هذا لم يشكّل عائقًا أمام تميّز بعضها ونموّها وأدائها الجيّد. [2]

[1] عبد الرزاق حبار تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 11، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2011، ص 29.

[2] جحنين كريمة، مرجع سبق ذكره ص25. 24.

وعليه وبما أنّ البنوك العمومية تسيطر بشكل شبه كلّي على القطاع المصرفي الجزائري، فإنّه يمكن تلخيص أدائها في ظلّ المحيط الاقتصادي الجديد في النقاط التالية:

- عجز التسيير (التنظيم، التأطير، ضبط التحوّل).
- عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية وكفاءة البنوك وجدارتها الائتمانية.
- عجز أنظمة الإعلام، التسويق والاتصال.
- غياب المنافسة وتأخّر التحديث خاصة التكنولوجي.
- ضعف دورها كوسيط مالي (ضعف تمويل الاستثمار وتعبئة الادخار).

وبالتالي فإنّ الاختلالات الموجودة على مستويات كثيرة أضعفت فعالية الخدمات المصرفية خاصة على مستوى الموارد، وهكذا يبقى القطاع المصرفي الحالي عقدة تعترض تطوّر الاقتصاد الوطني وعولمته.

ب-غياب سوق حقيقي لرأس المال:

تحتلّ بورصة الأوراق المالية (سوق الأوراق المالية) ضمن السوق المالي أهمية بالغة، فهي تمثّل أداة أساسية من أدوات التنمية الاقتصادية، وتعتبر مرآة حقيقية تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية للدولة، كما تعكس حقيقة أوضاع الشركات المقيّدة بها.

في الجزائر فإن فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية تعود إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها سنة 1988، لتتوالى بعدها عدّة قوانين ومراسيم تشريعية اقتصادية توّجت بصدور المرسوم التشريعي رقم

10/93 المؤرّخ في 1993/05/23 الذي يقضي بإنشاء بورصة للقيم المنقولة في الجزائر، والتي لم تظهر للوجود إلا سنة 1996 لتباشر نشاطها الفعلي في 13 سبتمبر 1999.

إذ بالرغم من مرور أكثر من عشريتين على انطلاق البورصة الجزائرية، إلا أنّ هذا الجهاز يكاد يكون في عداد اللاموجود، كما لم يشهد أي تقدّم أو تطوّر يذكر، ما يعني وجود مجموعة من المعوّقات تحول دون تبوأ بورصة الجزائر لمكانتها في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: مناخ الأعمال مدى سلامة وحرية بيئة الأعمال من الأخطار والفساد.

أ. تقييم مناخ الأعمال في الجزائر عن طريق مؤشر تقييم المخاطر السياسية: [1]

[1] هشام دغموم، تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد32العدد: 23 السنة: 2020، ص، ص354،355.

يُعدّ مؤشر تقييم المخاطر السياسية من أهم مكونات المؤشر المُركّب للمخاطر القطرية إذ يُشكّل 50% من قيمته، ويتمّ حساب قيمة هذا المؤشر على أساس المتوسط الحسابي لعشرة متغيرات مزعة على ستات مجموعات كالآتي:

- ✓ المراقبة السياسية والمُسائلة، وتتكون من مغيرين اثنين هُما: تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، المُسائلة الديمقراطية.
- ✓ الاستقرار السياسي وغياب العنف، وتتكون من المتغيرات التالية: استقرار الحكومة، الصراعات الداخلية، الصراعات الخارجية، التوترات العرقية.
- ✓ فعالية الحكومة، وتتكون من متغير واحد وهو مستوى البيروقراطية.
- ✓ القدرة التنظيمية، وتتكون هي أيضا من متغير واحد وهو الاستثمار.
- ✓ المنظومة القانونية، وتتكون من متغير واحد هو مدى تطبيق القوانين والأنظمة.
- ✓ مكافحة الفساد، وتتكون هي الأخرى من متغير واحد هو درجة تفشي الفساد.

وتصنف الدول وفقا لنتائج هذا المؤشر إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كمايلي:

- من 0 إلى 49.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا.
- من 50 إلى 59.5 دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة.
- من 60 إلى 69.5 دول ذات درجة مخاطرة معتدلة.
- من 70 إلى 79.5 دول ذات درجة مخاطرة منخفضة.
- من 80 إلى 100 دول ذات درجة مخاطرة منفضة جدا.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه. وفيما يلي ندرج الجدول رقم (11) الذي يوضح موقع الجزائر في مؤشر تقييم المخاطر السياسة خلال الفترة الممتدة بين 2012-2018:[1]

[1] مرجع نفسه،356.

الجـــدول رقـــم (12): مؤشـــر تقيـــيم المخـــاطر السياســـية خـــلال الفتـــرة الممتـــدة بـــين 2012-2018.

البيانات	الفترة	موقع الجزائر خلال سنة 2012	موقع الجزائر خلال سنة 2013	موقع الجزائر خلال سنة 2014	موقع الجزائر خلال سنة 2015	موقع الجزائر خلال سنة 2016	موقع الجزائر خلال سنة 2017	موقع الجزائر خلال سنة 2018
الجزائر	قيمة المؤشر	51,3	52,6	52,1	52,5	50,3	49,5	49,1
	درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة جدًا	مرتفعة جدًا
	الرتبة عربيا/ 18	11	10	10	11	11	12	12
الإمارات العربية	قيمة المؤشر	71,7	73,7	74,2	74	72,5	72,5	72,5
	درجة المخاطرة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
	الرتبة عربيا/ 18	1	1	1	1	1	1	1
تونس	قيمة المؤشر	57,6	57,0	62,1	62,4	60,7	62,4	61,4
	درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة
	الرتبة عربيا/ 18	9	9	6	5	7	5	5
المغرب	قيمة المؤشر	61,6	61,0	60,9	61,5	61,3	60,3	60,1
	درجة المخاطرة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة
	الرتبة عربيا/ 18	7	7	8	7	6	7	7

المصدر: بناءا على معطيات مأخوذة من:

Knoema, 2018, world data atlas rankings,political raight index.

مـــن خـــلال الجـــدول أعـــلاه يتضـــح أن درجـــة المخـــاطر السياســـية فـــي الجزائـــر عرفـــت ارتفاعًـــا كبيـــرًا جـــدا خـــلال الســـنوات الأخيـــرة. إذ تـــدهور ترتيبهـــا مـــن المرتبـــة العاشـــرة عربيـــا ســـنتي 2013 و2014 وبدرجـــة مخـــاطر مرتفعـــة. إلـــى المرتبـــة الحاديـــة عشـــر عربيـــا ســـنتي 2015 2016 وبدرجـــة مخـــاطر مرتفعـــة. ثـــم إلـــى المرتبـــة الثانيـــة عشـــر عربيـــا 2017 2018 وبدرجـــة مخـــاطر مرتفعـــة جـــدا مـــع تســـجيل مؤشـــر يقـــدر بـــ 49,5 و49,1 علـــى التـــوالي. بينمـــا نلاحـــظ أن رتبـــة دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة قـــد ضـــلت فـــي صـــدارة ترتيـــب الدولـــة العربيـــة مـــع درجـــة مخـــاطر منخفضـــة وتســـجيل مؤشـــر تـــراوح بـــين 71,7 كـــأدنى حـــد و74,2 كأقصـــى حـــد، فـــي حـــين تميـــزت درجـــة مخـــاطر كـــل مـــن تـــونس والمغـــرب بنـــوع مـــن الاعتـــدال طـــوال ســـنوات الفتـــرة. باســـتثناء ســـنتي 2012 و2013 أيـــن ســـجل المنـــاخ السياســـي والأمنـــي لتـــونس درجـــت خطـــر مرتفعـــة. وذلـــك بســـبب بـــبعض الاضـــطرابات السياســـية التـــي شـــهدتها تـــونس والتـــي أثـــرت علـــى ترتيبهـــا ولكن سرعان ما استرجعت عافيتها وأصبحت تحتل المرتبة الخامسة عربيا.

وفـــي الأخيـــر واســـتنادا إلـــى المعطيـــات الموجـــودة أعـــلاه، نقـــول إنـــه بـــالرغم مـــن كـــل الجهـــود المبذولـــة مـــن قبـــل الدولـــة الجزائريـــة الموجهـــة نحـــو تحســـين صـــورتها السياســـية والأمنيـــة علـــى المســـتوى العـــالمي، إلا أن أحـــدات الفســـاد المـــالي والسياســـي التـــي عانـــت

منها الدولة خلال العشر سنوات الأخيرة جعلتها توصف من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بأنها بيئة ضعيفة من حيث الاستقرار السياسي والأمني والحريات، وهذا ما جعل المستثمرين الأجانب بل وحتى المحليين يتوجسون خيفة من الاستثمار في الجزائر.

ب. تقييم مناخ الأعمال في الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:[1]

يصدر هذا المؤشر عم معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal منذ العام 1955، ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تأثير تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية على كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال والعلاقات الخارجية، ويتم الاستناد في حساب قيمة هذا المؤشر على عشرة عوامل رئيسية، تتمثل في كل من: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية)، نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي)، حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، أداء القطاع المصرفي و التمويلي، ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم)، وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية، مستوى الأجور والأسعار ونشاط السوق السوداء الموازية.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد وضع دليل مرجعي ليتم الاعتماد عليه في تحديد وتفسير واقع درجة الحرية الاقتصادية في دولة معينة، وذلك عن طريق مقارنة قيم هذا الدليل مع قيمة درجة الحرارة الاقتصادية لهذه الدولة، مع العلم أن حساب قيمة درجة الحرارة الاقتصادية لدولة معينة يتم من خلال حساب متوسط النقاط المسجلة فيما يتعلق بالعوامل الرئيسية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية، والملاحظ في إصداراته الأخيرة أنه اعتمد على قيمة النسبة المئوية للمؤشر بحيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من 100 اعتبر الاقتصاد حرا وعلى العكس النقيض كلما ابتعدت اعتبر الاقتصاد غير حر أو منغلق أو قمعي. فحسب مؤشر سنة 2019 تحصل الاقتصاد الأول عالميا وهو اقتصاد هونغ كونغ على قيمة مؤشر قدرت بـ 90,2 بينما تحصل اقتصاد كوريا الشمالية وهو صاحب المرتبة 180 والأخيرة على قيمة قدرت بـ 5,9.

وعلى العموم يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الأعمال في البلد، لكونه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين حماية العمال. والجدول التالي يبين لنا مرتبة الجزائر عالميا وعربيا من حيث درجة حريتها الاقتصادية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019:

[1] مرجع نفسه، ص357.

الجدول رقم (13): مرتبة الحرية الاقتصادية للجزائر عربيا وعالميا.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المؤشر	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2
الرتبة عربيا	19/12	19/13	18/14	16/15	16/16	16/16	15/15	16/16	16/16	16/13
الرتبة عالميا	183/105	183/132	182/140	184/145	185/146	184/157	183/154	186/172	186/172	186/171

المصدر: بناءا على معطيات مأخوذة من

(Terry, Anthony, James, 2019 p22,65,80,450,451,452,453,454,455,456)

استنادا إلى المعطيات المبينة في الجدول أعلاه، يتضح لنا أن الحرية الاقتصادية في الجزائر بكل مكوناتها ما زالت ضعيفة ولم ترقى إلى المستوى المطلوب سواء على المستوى العربي أو المستوى الدولي بحيث حلت الجزائر في المرتبة الأخيرة عربيا في مؤشر الحرية الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين 2014-2018، أما على المستوى العالمي فقد تقهقرت رتبتها من 105 سنة 2010 إلى 172 سنة 2018 ثم 171 سنة 2019، وهذه كلها دلائل على ضعف أدائها في مؤشر الحرية الاقتصادية وهو ما يشكل أحد التشوهات (Distortion) في مناخ أعمالها ويؤثر بالسلب عليه ويجعله بعيدا عن تطلعات المستثمرين الأجانب، فقد أشار التقرير الصادر عن مؤسسة هيريتيج بالتعاون مع "وول ستريت جورنال" إلى أنه بالرغم من بعض التحسينات التي أدرجت لتعزيز بيئة الأعمال في الجزائر، لا تزال العراقيل البيروقراطية في النشاط التجاري والتنويع الاقتصادي قائمة، كما لا تزال سوق رأس المال جامدة ومعدل البطالة بين الشباب مرتفع جدا، منتقدا سياسة دعم الغذاء والوقود وسياسة تسقيف الأسعار.[1]

كما أشار التقرير الصادر عن مؤسسة هيريتيج بالتعاون مع "وول ستريت جورنال" إلى أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي اعتبرها مرهقة ومعرقلة للمستثمرين، ما أدى حسب المصدر إلى عرقلة تطور القطاع الخاص. ويضع على عاتق راسمي السياسات الاقتصادية في الجزائر وصناع القرار مسؤولية كبيرة من أجل النهوض بمستوى مناخها الاستثماري وترقيته وتحسينه وتحرير مجال الاستثمار فيه، من خلال القضاء على كل معوقات الاستثمار من فساد إداري وتضييق بيروقراطي وممارسات غير شفافة وكابحة ومعيقة لكل أنواع التحرر الاقتصادي، فالمراتب المتأخرة التي تبوأتها الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية دليل دامغ على تفشي الآفات الاجتماعية والاقتصادية كالفساد والرشوة والبيروقراطية والمحسوبية.

[1] مرجع نفسه، ص358.

كما يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاقتصاد الجزائري سار في مسار تنازلي في مجالي الحرية الاقتصادية على مدى السنوات العشر الأخيرة، إلى أن أصبح حاليا يوصف بـ "المكبوت" وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): منحنى بياني يمثل مسار الحرية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2019.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (04)

ج – تقييم مناخ الأعمال في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد:[1]

مؤشر مدركات الفساد، هو مؤشر سنوي تصدره منظمة الشفافية الدولية يهدف إلى فحص واقع الفساد في القطاع العام لدى الدول المشمولة في المؤشر، وهذا من أجل إعطاء لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم، ومن أهم ما يميز هذا المؤشر أن سلم مقياسه يبدأ من 0 إلى 100، بحيث تعني صفر أعلى مستوى فساد مدرك وتعني 100 أقل مستوى فساد مدرك.

ويحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المسموحات ومصادر معلومات معتمدة، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الأعمال كأحد المعوقات داخلها، ويستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، تقوم به 7 مؤسسات دولية مستقلة، ترصد أراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية، والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، وتمزج أراءهم حول نظريتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، كما ترصد هذه المؤسسات المعلومات حول لأي مدى تم معاقبة المسؤولين في المناصب العامة في شبهات فساد ولأي مدى تستطيع الحكومة أن تسيطر على الفساد، وهل هناك إجراءات واضحة تحكم عملية تخصيص الأموال العامة بما يتيح المساءلة، وهل هناك كيان مستقل يعمل على تدقيق استخدام الأموال العامة، وهل القضاء مستقل ويحاكم الوزراء والمسؤولين العامين في حالة وجود

[1] مرجع نفسه، ص359.

فساد، وهل هناك شفافية في الاتفاق العام والعقود العامة، هل يتم دفع رشاوي وما شيوعها؟ ولابد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها على الأقل إجراء 3 مسموحات للرأي حول النظرة للفساد.

وحتى تتمكن من معرفة وتقييم درجة وحجم تفشي الفساد عن عدمه في مناخ الأعمال الجزائري خلال الفترة 2010-2019، ارتأينا إدراج كل من الجدول والشكل التاليين:

<u>الجدول رقم (14):</u> يمثل درجة. حجم تفشي الفساد في مناخ الأعمال الجزائري للفترة 2010-2019.

البيانات	الفترة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	قيمة المؤشر	29	29.4	34	36	36	36	34	33	35	35
	درجة الفساد	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
	الرتبة عالميا	105	112	105	94	100	88	108	112	105	106
الإمارات العربية	قيمة المؤشر	63	68.33	68	69	70	70	66	71	70	71
	درجة الفساد	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
	الرتبة عالميا	28	28	27	26	25	23	24	21	23	21
قطر	قيمة المؤشر	77	71.55	68	68	69	71	61	63	62	62
	درجة الفساد	منخفضة	منخفضة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	منخفضة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة
	الرتبة عالميا	19	22	27	28	26	22	31	29	33	30

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات متحصل عليها من:

(Transparency Internationa, 2020, *Corruption Perceptions Index 2019*. https://www.transparency.org/cpi2019.

(Knoema, 2020, Corruption Perceptions Index by Transparency International), https://knoema.com/atlas/Algeria/Corruption-perceptions-index.

الشكل رقم (06): ترتيب الدول العربية في مؤشر الفساد 2019

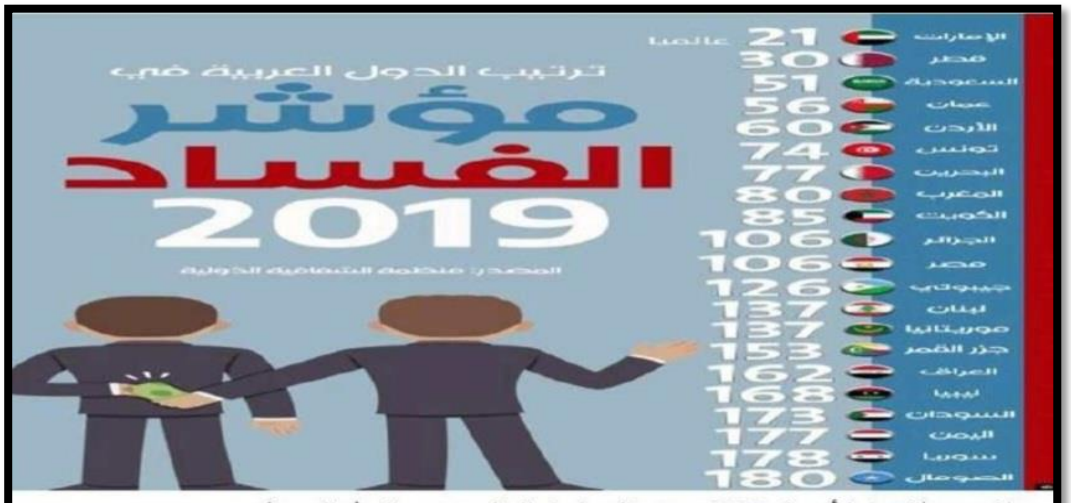

المصدر: (الشرق الأوسط، 2020، مؤشر الفساد في العالم.. ترتيب الدول العربية) https://www.alhurra.com

خلاصة:

تواجه محاولات الجزائر في التنويع الاقتصادي ورفع مستوى الصادرات خارج قطاع الطاقة العديد من التحديات والمعوقات. وضعت الاقتصادية العالمية، التقلبات في أسعار السلع الأولية، وتأثيرات الأحداث السياسية والاقتصادية الإقليمية ضغوطاً كبيرة على جهود التنويع.

تأسيس قاعدة اقتصادية مستدامة تتطلب جهوداً استثمارية وتحفيزية كبيرة وتوفير بيئة أعمال ملائمة وداعمة. التحقق من التنويع يتطلب أيضًا تطوير وتحديث البنية التحتية وتعزيز الابتكار والريادة في مختلف القطاعات.

كما أن القضايا المتعلقة بالبيروقراطية، ونقص التنسيق بين الجهات المعنية، وتحديات السوق العالمية تعتبر عوائق رئيسية أمام جهود التنويع الاقتصادي ورفع مستوى الصادرات. ومع ذلك، فإن التزام الجزائر بتنفيذ سياسات وإصلاحات فعالة قد يسهم في تجاوز هذه المعوقات وتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد فرص اقتصادية جديدة.

الفصل الثالث

دراسة حالة

الصناعات التحويلية في الجزائر

2022-2010

تمهيد:

الصناعات التحويلية تُعتبر جزءاً أساسياً وحيوياً في اقتصاد الجزائر، حيث تلعب دوراً رئيسياً في تحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات ذات قيمة مضافة، وتوفير فرص عمل وتعزيز الاقتصاد المحلي. تشمل الصناعة التحويلية مجموعة واسعة من القطاعات بما في ذلك الصناعات الغذائية والمشروبات، والصناعات الكيميائية، والصناعات النسيجية ومعالجة المواد الطبيعية مثل الصناعات الزراعية والتعدينية.

تتمتع الصناعات التحويلية في الجزائر بإمكانيات هائلة، وتتمثل تحدياتها في مواجهة التغيرات في السوق العالمية وتحسين الكفاءة والجودة بما يتفق والمعايير الدولية، بالإضافة إلى تحديات الابتكار وتطبيق أحدث التقنيات.

ومن اجل دراسة أعمق للموضوع قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين

- المبحث الأول: واقع الصناعات التحويلية في الجزائر
- المبحث الثاني: صناعة الحديد والصلب ومساهمتها في التنويع الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات

المبحث الاول: واقع الصناعات التحويلية في الجزائر.

يؤدي عدم تنويع مصادر النمو إلى الاستمرار في الاعتماد على الصادرات في المواد الأولية ويشكل ذلك خاصية مميزة للاقتصاد الوطني حيث أصبح تطوير قطاع الصناعة التحويلية ضرورة مُلّحة للنهوض بالاقتصاد القائم على المحروقات، سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على واقع الصناعات التحويلية.

المطلب الاول: استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية بالجزائر في إطار برنامج التطوير الاقتصادي

استراتيجية الجزائر في تطوير الصناعات التحويلية تأتي في إطار جهودها لتحقيق التنويع الاقتصادي والاعتماد الذاتي. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز وتطوير الصناعات التحويلية كوسيلة لإضافة قيمة مالية وخلق فرص عمل، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري على المستوى الوطني والدولي.

ومن خلال هذه الاستراتيجية، تسعى الجزائر إلى تحويل الصناعات المحلية الموجودة إلى صناعات تحويلية متقدمة تلبي احتياجات السوق المحلي والعالمي، وتعزز الإنتاجية والابتكار وتوفير فرص العمل، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال الاعتماد على المحاور التالية:[1]

توسيع القطاع الصناعي وعصرنته: وتتم هذه العملية من خلال تحسين حكامه المؤسسات ونوعيه تسييرها تنظيم النشاطات الصناعية من خلال تعزيز قوانين ووسائل الهيئات المكلفة بوضع المعايير النوعية والاعتماد والقياسة والملكية الصناعية، بالإضافة الى تدعيم وتطوير القدرات الوطنية لتكوين الموارد البشرية والدراسات الخاصة بالقطاع الصناعي وكذا تعزيز المنظومة الإعلامية والإحصائية والرصد الاستراتيجي للقطاع الصناعي.

تطوير قطاع المناجم والصناعات التحويلية: وستعمل الحكومة على استكمال البرامج الاستكشافية للمناجم والقدرات المنجمية بالنسبة لكل ولاية، ومن المقرر ان يتم القيام بفتح مناطق الاستغلال الزنك والرصاص ببجاية وسطيف وباتنة والباريت ببشار والبونتونيت بتلمسان والذهب بتمنراست وكذا مضاعفه انتاج الرخام والملح، بالإضافة الى انجاز مركب لصناعه كل انواع الأسمدة والمواد الفوسفاتية الموجهة للسوق المحلية والتصدير

دعم ترقيه الصناعات التقليدية: وستعمل الحكومة على استكمال برنامج انجاز غرف الصناعة التقليدية والحرف منها، كما ستعمل على تعزيز تدخل الدولة بعنوان الدعم المباشر والغير مباشر لفائدة الحرفيين من اجل ترقيه نشاطات الصناعات

[1] ا.زرمان محمد، ا.د غردي محمد، واقع الصناعات التحويلية في الجزائر واستراتيجية تطويرها في إطار برنامج التنويع الاقتصادي ،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد رقم11، العدد 03،ص 18

التقليدية، الى جانب تحسين مستوى تأهيل الحرفيين وتكوينهم لاسيما العمل في البيت بالنسبة للنساء في الوسط الريفي

منح الأولوية والدعم الضروريين لنشاطات تثمين الموارد الطبيعية: التي تشجع الادماج وبروز الفروع التي تستعمل المزايا المقارنة في مجال الطاقة والموارد الطبيعية ويتعلق الامر خصوصا بنشاطات انتاج الاسمنت والفوسفات وصناعه الحديد وصلب والأسمدة والبناءات الحديدية

اعاده النظر في القطاع الخاص: من خلال القيام بإعادة توزيعه الاستراتيجي من خلال تنصيب مجموعات صناعيه ناجعه وتنافسيه في القطاعات الواعدة بالشراكة مع كفاءات عالميه تتحكم في التكنولوجيا والاسواق

تعزيز الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والاجنبي: كإجراء كفيل بتحقيق القاعدة الصناعية الوطنية واعاده موقع المؤسسة في اعاده تصنيع البلاد

ترقيه اجراءات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيلها وتخفيفها: من خلال ادماجها في نشاطات المناولة لفائدة الشركات الآمرة وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية في النشاطات التحويلية كبديل لعمليات الاستيراد الضرورية لتلبيه الطلب الوطني ووضع شروط انتفاعها

عصرنة وتأهيل المؤسسات الصناعية التي تنشط في فرع السيارات: وذلك بمنحها مزايا وتشجيع الاستثمارات الوطنية بالشراكة مع شركات عالميه ومرافقه وكلاء السيارات في انجاز استثماراتهم طبقا لأحكام قانون المالية 2014

ترقيه صناعه الدواء والتجهيزات الطبية: من اجل مرافقه وعصره المؤسسات الاستشفائية وتقليص التبعية في هذا المجال.

تعزيز النشاطات الصناعية المزودة للقطاعات الاخرى: كقطاع الطاقة والري والفلاحة حرصا على تحقيق الادماج الوطني.[1]

المطلب الثاني: اهم فروع الصناعات التحويلية في الجزائر ومشاريع كبرى في الأفق

أولا: اهم فروع الصناعات التحويلية في الجزائر

1-صناعة البتروكيمياويات:

تعد صناعه البتروكيمياويات من دعائم الاقتصادي الحديث، وركيزة من ركائز صناعه المستقبل، وهي من الصناعات التي تحتاج استثمارات ضخمه، وتستخدم تقنيات متقدمة والتي تعتمد في المقاول الاول على الغاز الطبيعي ومشتقات النفط

[1] مرجع نفسه، ص 19

كمـواد اوليـه، وتتميـز صـناعه هـذه الأخيـرة بمـردود اقتصـادي عـالي حيـث ان اسـعارها تفوق اسعار النفط بنسب مضاعفة.

تـولي الجزائـر أهميـة قصـوى لتطـوير هاتـه الشـعبة عبـر مجمعهـا سـوناطراك الـذي يمتلـك 7 مركبـات تحويليـة بيتروكيميائيـة علـى المسـتوى الـوطني توظـف أكثـر مـن 3000 عامل بصفة دائمة منها مركبين بملكية 100% والباقي في إطار الشراكة[1].

وسـمحت هاتـه المركبـات بتثمـين حـولي 5 مليـار متـر مكعـب مـن الغـاز الطبيعـي فـي السنة وتصدير أكثر من 1 مليار دولار من المواد البتروكيمياوية خلال سنة 2019

وبلـغ انتـاج البتروكيميـاء سـنة 2022 بـين مجمعـي الشـركة[2]، الاول القـائم بـوهران بالمنطقـة الصـناعية ارزيـو بطاقـة إنتاجيـة 862 91 طـن مـن الميثـانول و راتنجـات اليوريا .....الخ، 527 11 طن للسوق الداخلي و425 64 طن للسوق الدولية.

والثاني القائم بسكيكدة لإنتاج البولي ايثيلين بإنتاج 787 31 طن

اما بالنسبة لمشاريع الشراكة[3]:

- ✓ وحـدة الامونيـا واليوريـا بمنطقـة ارزيـو بالشـراكة مـع الشـركة المصـرية اوراسـكوم للمشـات الصـناعية بطاقـة إنتاجيـة سـنوية 1.5 مليـون طـن مـن الامونيا و1.1 مليون طن من اليوريا
- ✓ وحـدة الامونيـا واليوريـا بمنطقـة مرسـى الحجـاج بالشـراكة مـع الشـركة العمانيـة مجمـع سـهيل بهـوان بطاقـة إنتاجيـة 1.3 مليـون طـن مـن الامونيـا و2.3 مليـون طن من اليوريا.
- ✓ مجمـع هيليسـون ينـتج الهيليـوم السـائل بقـدرة 600 مليـون قـدم مكعـب سـنويا، و33 ألـف طـن سـنويا مـن النيتـروجين السـائل و13200 طـن سـنويا مـن النيتروجين الغازي
- ✓ مجمـع هيليـوس يتكـون مـن قطـارين إنتـاج متطـابقين مـن الغـاز الـوميض مـن مجمـع تسـييل الغـاز الطبيعـي GL2Z فـي بطيـوة، بقـدرة إنتاجيـة تبلـغ 600 مليـون قـدم مكعـب سـنويًا مـن الهيليـوم و33000 طـن سـنويًا مـن سـائل النيتروجين.

ومـن المنتظـر ان تـدخل 6 مشـاريع جديـدة حيـز الخدمـة 3 منهـا باسـتثمار فـردي لشـركة سـوناطراك و3 بالشـراكة مـع مجمعـات عالميـة، ولعـل ابزهـا مشـروع إنتـاج ميثيـل ثلاثـي بوتيـل الإيثـر (MTBE) بطاقـة إنتاجيـة 200 الـف طـن سـنويا، المسـتخدم كمـادة مضـافة لتحسـين تصـنيع البنـزين الخـالي مـن الرصـاص علـى مسـتوى المصـافي والاسـتغناء عـن اسـتيرادها، يضـاف إلـى هـذا، مشـروع اخـر يتعلـق بإنجـاز مركـب بتروكيمـاوي جديـد لإنتـاج البـولي بـروبيلين بـأرزيو (ولايـة وهـران)، والـذي تـم التوقيـع

[1] تصريح مدير قسم الأساليب و العمليات لنشاط تكرير البترول لوكالة الانباء الجزائرية 11اوت 2022 www.aps.dz
[2] التقرير السنوي لشركة سوناطراك 2022 www.sonatrach.dz
[3] موقع وزارة الطاقة www.energy.gov.dz

عليه مؤخرا مع تحالف شركتي "بيتروفاك" البريطانية و"اش.كيو.سي" الصينية، والذي يعتبر "أضخم مشروع بتروكيماوي منذ السبعينات.

2-الصناعة الغذائية:

يعتبر قطاع الصناعة الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري، حيث تأتيأهميته من كونه أحد الفروع الاساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهممباشرة في زيادة الناتج المحلي والدخل القومي، كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعيوالصناعي، حيث للقطاع الزراعي أهمية أساسية في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكلهالخام كونه يعتبر أحد المدخلات الاساسية لها.

يسيطر على فرع الصناعات الزراعية الغذائية خمسة أنشطة رئيسية تشكل ما يقارب 69% [1]من إجمالي المشاريع المصرح بها وتتوزع كما يلي: المخابز (27,5%) ، المطاحن (13,5%)، إنتاج وتحويل الحليب (12,8%)، (7%) لأنشطة تعليب المنتجات الغذائية والمشروبات الغازية.

تنشط أكثر من 31 ألف مؤسسة في شعبة الصناعات الغذائية وتوظف ما يقارب 170 ألف عامل مباشر وغير مباشر، نشاط هذه المؤسسات سمح برفع مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي إلى حوالي 50 بالمائة، وتحقق أكثر من 500 مليون دولار من الصادرات.[2]

وتساهم الصناعة الغذائية بشكل كبير في امن الجزائر الغذائي حيث صنفت سنة 2021 في المرتبة 54 عالميا و الأولى على المستوى الافريقي.[3]

3-الصناعة الصيدلانية:

في الجزائر، تلعب الصناعة الدوائية دوراً حيوياً في تلبية احتياجات الرعاية الصحية للسكان وتعزيز الصحة العامة. تعكس الصناعة الدوائية الجزائرية تحولاً نحو الاكتفاء الذاتي وتقديم الرعاية الصحية على نطاق واسع.

تهدف الصناعة الدوائية في الجزائر إلى تطوير وتصنيع الأدوية بمعايير عالية الجودة وتوفيرها بأسعار معقولة للمرضى. وتشمل العمليات الصناعية تصنيع الأدوية العامة والمخصصة، وتطوير أدوية جديدة والتكنولوجيا الحيوية.

بلغت فاتورة الاستيراد لسنة 2022، 1.2 مليار دولار أميركي، بعد أن كانت بحدود ملياري دولار سنة 2019، أي ما سمح بتوفير فارق قدره 800 مليون دولار، كما ارتفع عدد المؤسسات الصيدلانية التي تنشط في مجال الإنتاج إلى 200

[1] نورهان قرون، قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر –دراسة تحليلية (هيكل -سلوك)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 8-2017، ص 162

[2] تصريح وزير الصناعة لوكالة الانباء الجزائرية 28 فيفري 2023 https://www.aps.dz/ar/economie/140229-31

[3] تقرير برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة world food programme www.wfp.org

مؤسسة صيدلانية، منها 137 مؤسسة متخصصة في إنتاج الأدوية، تسمح بتغطية أكثر من ثلثي الحاجات الوطنية، وارتفعت هذه الأرقام خلال سنة 2023 الجارية، بفضل 69 مشروعاً استثمارياً جديداً، منها 42 مشروعاً لإنتاج مواد صيدلانية،و27 مشروعاً لإنتاج المستلزمات الطبية، إضافة إلى تسجيل ارتفاع عدد الأدوية المصنعة في الجزائر بإنتاج 2889 دواءً محلياً من أصل 3641 دواءً مسجلاً في المدونة الوطنية[1].

من اهم الشركات الناشطة في الصناعة الصيدلانية في الجزائر الشركة العمومية صيدال بلغ رقم أعمال المجمع الصيدلاني العمومي حوالي 19.5 مليار دينار سنة 2023، أنتج ما لا يقل عن 130 مليون وحدة بيع في 2023، مقابل حوالي 107 مليون وحدة في 2022، عدد الأدوية المنتجة بلغ 160 منتجاً وأنّ هذا العدد سيبلغ حوالي 300 منتج في 2024 مع ما لا يقل عن 30 دواءً جديداً مخصّصا لأمراض القلب والأوعية الدموية، ليصل العدد إلى 37 منتجاً محلياً[2].

كما تعمل عديد الشركات الجزائرية الخاصة والمتعددة الجنسيات على انتاج الادوية في الجزائر ويتعلق الامر على التوالي بكل من[3]: شركة "سانوفي" و"الكندي" و"نوفونورديسك" و"غلاكسوسميتيملين" و"حكمة: و"فارما آليانس" و"فايزر" و"بيوفارم" و"ميرينال" إلى جانب "بيكر" و"أسترازينيكا" و"صيدال" و"نوفارتيس"، علاوة على شركات أخرى.

ثانيا: مشاريع جديدة في الصناعة التحويلية:

تتجهز الجزائر لاستغلال وتطوير عدد من مشاريع الصناعات التحويلية وعند دخول هاته الاخيرة حيز الخدمة ستعرف الجزائر نقلة نوعية فيما يخص استغلال وتثمين الثروات الوطنية والرفع من قدرات الإنتاج الوطني.

1-مشروع كوتاما:

أطلقت مجموعه مدار القابضة الحكومية انجاز مصنع كوتاما المتخصص في سحق البذور الزيتية لإنتاج الزيت الخام والاعلاف الخاصة بالحيوانات. يتربع المصنع على مساحة 21 هكتار بدائرة الطاهير بولاية جيجل وبتكلفه قدرت ب 40 مليار دينار.

ينقسم المشروع اساسا الى ثلاث وحدات رئيسية 2 بميناء جيجل ووحده تخزين وبيع خارج الميناء

الوحدة الاولى لتخزين المادة الأولية بسعة تصل الى 225,000 طن سنويا

الوحدة الثانية للتحويل والانتاج بقدره تصل الى 1,650,000 طن سنويا

[1] موقع وزارة الصناعة و الصناعة الصيدلانية www.industrie.gov.dz
[2] موقع شركة صيدال www.saidalgroup.dz
[3] الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة 04 نوفمبر 2019 www.eco-algeria.com

الوحدة الثالثة تخص تخزين المنتوج النهائي بقدره طن100,000 للأعلاف و30,000 طن من الزيوت الخام

يكتسي هذا المشروع طابعا هاما وخاصا في مجال الامن الغذائي حيث تعول الحكومة الجزائرية عليه من اجل خفض فاتورة استيراد الغذاء حيث سيسمح هذا الاخير بتغطية ما نسبته 20% من حاجيات البلاد من الزيوت النباتية الخام التي وصلت تكلفه استيرادها سنويا ما يفوق ال 500 مليون دولار كما يمكنه تلبيه الاحتياجات الوطنية من الاعلاف الحيوانية بنسبه 65%، حيث تشكل هذه الأخيرة ما نسبته 70% من تكلفة اللحوم الحيوانية وهو ما سيسمح بتخفيض أسعارها وزيادة استهلاكها من طرف المواطنين.

لمشروع كوتاما اهميه كبيره ليس فقط في تخفيض فاتورة الاستيراد وتحقيق جزء مهم من الاكتفاء الذاتي في عديد المواد الأساسية ولكن يتعدى ذلك الى تخفيض مستوى البطالة بالمنطقة التي يقع بها حيث سيسمح عند انطلاق تشغيله بتوظيف أكثر من 300 شخص بشكل مباشر و3000 منصب عمل غير مباشر.

2-مصانع صيدال للأدوية الاساسية:

يعد قطاع صناعه الأدوية من القطاعات المهمة والتي يعول عليها من اجل الرفع من قيمه الانتاج الوطني للصناعات التحويلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والذهاب بعدها الى التصدير.

ويعد مجمع صيدال الحكومي رائدا في هذا المجال الا انه عرف تراجع في السنوات الأخيرة، ومن اجل اعادته الى مكانته الحقيقية يشرع المجمع في عده مشاريع منها:

-وحده انتاج المضادات الحيوية الواقعة بالمنطقة الصناعية حربيل بالمدية والمتخصصة في انتاج المضادات الحيوية البينيسيلينيه وغير البينيسيلينيه تحت عده اشكال جالونيسيه (الحقن، الاقراص، المراهم، الشراب)وتعمل الوحدة بطاقه انتاجيه سنوية تقدر بأكثر من 50 مليون وحده للتذكير ان نشاط انتاج المواد الأولية المخصصة لصناعه المضادات الحيوية بوحده المدية كان متوقفا منذ اكثر من 15 عاما ومن المقرر ان يبدا استئناف النشاط في هذه الورشة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 750 طن سنويا ما يعادل 850 مليون دولار سيخصص 250 مليون دولار منها للإنتاج المحلي بينما يوجه الفائض للتصدير.

المشروع الثاني ويخص صناعه المادة الأولية للأنسولين حيث يعد مصنع انتاج بلورات الانسولين التابع لمجمع صيدال الذي سينجز بولاية بأتنه الوحيد في افريقيا في هذا المجال.

قام المجمع باستثمار مبلغ 13 مليون دينار جزائري بالمنطقة الصناعية كشيده بولاية باتنة من اجل انتاج 1500 كلغ سنويا من هذه المادة الهامة مع العلم ان الحاجيات الوطنية منها هي 500 كلغ وثلثي الانتاج سيوجه الى التصدير وسيسمح

هـذا المصـنع مـن تـوفير 200 منصـب شـغل والـتخلص النهـائي مـن اسـتيراد الانسـولين الذي وصلت فاتورة استيراده 400 مليون دولار سنة 2022.

3-مشروع بلاد الحدبة للفوسفات:[1]

يتمثـل المشـروع الـذي يرتكـز علـى احتياطـات كبيـره للفوسـفاط بـأكثر مـن 2.2 مليـار طـن ممـا جعـل الجزائـر تحتـل المرتبـة الثالثـة عالميـا فـي مجـال احتياطـات هـذه المـادة الأوليـة المهمـة، فـي انجـاز مجمـع مكـرس لاسـتخراج ومعالجـه هـذا المعـدن علـى مسـتوى بـلاد الحدبـة ولايـة تبسـه ووحـدات التحويـل بـواد كبريـت ولايـة سـوق اهـراس لإنتـاج حمـض الكبريـت وحمـض الفوسـفوريك ووحـدات اخـرى بمنطقـه حجـر السـود ولايـة سـكيكدة لإنتـاج الامونيـاك وحمـض النيتريـك ونيتـرات الامونيـوم بالإضـافة الـى توسـعه مينـاء عنابـة فـي اطـار تصـدير المـواد المصـنعة التـي مـن المتوقـع ان تصـل الـى 2 مليار دولار سنويا ويستلزم ذلك 6 مليار دولار من الاستثمارات على مراحل.

ومـن اجـل نقـل نحـو 10 ملايـين طـن سـنويا مـن الفوسـفات مـن منجمـي جبـال العنـق وبـلاد الحدبـة تعكـف الجزائـر علـى تشـييد خـط سـككي يشـمل أربـع ولايـات شـرقيه وهـي تبسـه وسـوق اهـراس وسـكيكدة وعنابـة علـى مسـافة 388 كلـم، كمـا سيسـمح هـذا الخـط بتنميـة المنـاطق الحدوديـة مـن خـلال خلـق ازيـد مـن 14,000 منصـب عمـل لفائـدة سكان الولايات التي يعبرها.

المطلب الثالث: تقييم أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر.

إن الحكـم علـى أداء قطـاع التصـنيع يـتم مـن خـلال الاعتمـاد علـى مجموعـة مـن المؤشرات الاقتصادية وهي:

أولًا: القيمة المُضافة لفروع الصناعة التحويلية في الجزائر

الجـدول رقـم (15) القيمـة المضـافة لفـروع الصـناعات التحويليـة فـي الجزائـر الوحدة: مليار دج

[1] موقع وزارة الطاقة والمناجم، مصدر سبق ذكره

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصناعة الغذائية	214.13	231.84	266.13	285.48	326.58	355.98	381.64	407.47	433.40	444.70	457.72
صناعات مواد البناء	70.52	74.84	75.89	80.34	88.03	109.15	115.54	121.22	126.15	117.01	113.41
الملابس، الجلود، الأحذية	16.43	16.07	16.66	16.98	17.66	18.75	20.25	22.93	24.24	27.85	27.71
الخشب، الفلين، الورق	17.19	17.62	18.36	18.91	19.81	20.40	22.37	25.22	27.99	29.37	26.40
المواد الكيميائية والمطاط والبلاستيك	48.36	53.60	60.07	64.94	66.93	70.86	73.32	73.59	89.17	87.15	91.07
الحديد والصلب	83.62	89.91	97.39	104.02	108.55	125.64	118.76	120.84	115.23	141.11	109.21

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للفترة 2010-2020 www.ons.dz

يتضح من خلال الجدول رقم (15) أن القيمة المضافة لجميع الفروع المدونة في الجدول قد ارتفعت خلال الفترة 2010-2020 بنسب متفاوتة، حيث نلاحظ أن القيمة المضافة للصناعات الغذائية قد ارتفعت بـ 44% وفيما يخص صناعات مواد البناء ارتفعت بـ 61% وصناعات المواد الكيميائية والمطاط والبلاستيك بـ 52% وباقي الفروع بنسب أقل.

ويتشكل قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر من قسمين: القطاع العام والقطاع الخاص، حيث نجد سيطرة للقطاع العام بشكل كبير في صناعات الصلب والحديد، في حين يتفوق القطاع الخاص بشكل كبير في الصناعات الغذائية وصناعات النسيج والجلود والأحذية والصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستيك، ويتقاسم القطاعان بعض الصناعات مثل مواد البناء والخشب والفلين والورق.

ثانيًا: مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في التوظيف:

لقد حاولت الجزائر تطوير مناخها الاستثماري من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات والتخفيف من حدة البطالة، يبين الجدول الموالي تطور عدد الوظائف في قطاعات الصناعة التحويلية:

الجدول رقم (16) تطور عدد العمال في فروع الصناعات التحويلية[1] **الوحدة: عامل**

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصناعة الغذائية	19 169	19 486	19 854	19 851	20 293	20 200	18 382	18 477	16 479	16 719	17 075
صناعات مواد البناء	13 676	13 480	13 135	13 453	13 372	13 678	13 520	16 268	16 669	17 345	17 078
الملابس، الجلود، الأحذية	12 442	12 315	9 011	8 987	8 848	8 462	8 271	8 285	8 457	8 614	8 306
الخشب، الفلين، الورق	6 431	9 025	9 506	9 247	8 929	8 641	7 882	7 018	7 315	7 092	6 529
المواد الكيميائية والمطاط والبلاستيك	9 611	7 648	7 461	7 157	6 827	6 528	6 243	7 406	7 546	7 629	7 700
الحديد والصلب	33 821	34 062	34 825	38 438	44 266	44 963	42 359	43 046	44 124	45 054	44 124

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للفترة 2010-2020
www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن هناك تفاوت في قدرة التشغيل بين فروع الصناعة التحويلية، الملاحظ أن فروع مواد البناء والحديد والصلب قد حققت ارتفاعا في عدد الوظائف بين سنتي 2010-2020 بـ 25% و30% على التوالي، أما بالنسبة لقطاع الخشب والفلين والورق فقد انخفض عدد العمال في نفس الفترة بحوالي 30% وقطاع الصناعات الغذائية بـ 11% وقطاع الملابس والجلود بـ 33%.

بشكلٍ عام نلاحظ أن فروع الصناعة التحويلية لم تخلق قيمة مضافة عالية في مجال التشغيل بل اغلب الفروع تراجع فيها عدد العمال بشكل معتبر.

ثالثًا: مساهمة صادرات الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات:

يعتبر مؤشر حصة الصادرات من الصناعات التحويلية من أهم المؤشرات التي تقيس أو تُقيّم أداء الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات وهو في الواقع يقيس الجهد التنموي نحو التوجه إلى نموذج مبني على الاستفادة من تصدير السلع

[1] موقع الديوان الوطني للإحصاء مرجع سبق ذكره

التحويلية والابتعاد عن تصديرها كمواد أولية المعروفة بالمرونة السعرية في الأسواق الدولية.

الجدول رقم (17) مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات في الجزائر[1]
الوحدة: مليون دولار

	الصناعة الغذائية	الطاقة	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع وتجهيزات فلاحية	سلع وتجهيزات صناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع
2010	315	55 527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71 427	161	1496	-	35	15	73 489
2012	315	69 408	168	1527	1	32	19	71 866
2013	402	62 960	109	1458	-	28	17	64 974
2014	323	60 304	109	2121	2	16	11	62 886
2015	235	32 699	106	1597	1	19	11	34 668
2016	327	28 221	84	1321	-	54	19	30 026
2017	349	33 261	73	1410	0.29	78	20	35 191
2018	373	38 338	92	2 242	0.30	90	33	41 168
2019	407.86	33 243.17	95.95	1 956.92	0.25	82.97	36.42	35 823.45
2020	442.59	21 541.11	71.52	1 611.18	0.32	90.81	39.06	23 796.60

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، الإحصائيات الخارجية للجزائر من 2010 إلى 2020 www.douane.gov.dz

يشير الجدول رقم (17) إلى تركيبة الصادرات الجزائرية حيث يتضح من خلاله سيطرة صادرات الطاقة (الغاز والبترول) على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، أما الصادرات خارج محروقات فقد بلغت 3% في مجملها كمتوسط للفترة الممتدة بين 2010-2014 ورغم أن نسبة مساهمة الصادرات خارج محروقات بعد سنة 2014 قد عرفت تحسُنًا إلا أن هذا راجع بالأساس إلى انخفاض صادرات الطاقة بسبب انخفاض أسعار الغاز والبترول في الأسواق الدولية.

تراوحت مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات في الفترة المدونة في الجدول بين 2.5% و5.7% وهذا الارتفاع يعود بالأساس إلى انخفاض نسبة صادرات الطاقة وليس بسبب تطور قطاع الصناعات التحويلية. وتبقى هذه النسب

[1] موقع المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، الإحصائيات الخارجية للجزائر من 2010 إلى 2020 www.douane.gov.dz

جد ضعيفة إذا ما قورنت بنظيرتها في الدول العربية مثلاً حيث شكلت صادرات الصناعة التحويلية 69% من إجمالي صادرات الأردن لسنة 2017 و76.5% في تونس من نفس السنة.

رابعًا: مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام:

إن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج ترتبط بمدى نمو وتطور القطاع الصناعي في مختلف فروعه، وسنتعرض فيما يلي في مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (18) مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الإجمالي [1]

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة المئوية	5.93	5.44	5.38	5.48	6.16	6.66	6.78	6.74	6.54	6.94	7.68

المصدر: من إعداد الطالبين من قاعدة بيانات المؤسسة الفكرية حول الشركات والسياسات الاقتصادية CARE 2022

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام ضعيفة حيث لم تتجاوز 8% في أحسن أحوالها وكانت هذه النسبة في سنة 2020 والذي يمكن ملاحظته أيضا هو ارتفاع النسبة ابتداءً من سنة 2014 إلا أن هذا لا يعود إلى زيادة في الإنتاج وإنما إلى انخفاض أسعار المحروقات ما يعني تراجع مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، وإذا أخذنا نسبة تغطية الصناعة التحويلية للاحتياجات الوطنية وليكن مثلا فرع الصناعات الغذائية نجد أنها تغطي في حدود 28% [2] من الاحتياجات الوطنية والباقي يتم استيراده، وتأتي هذه النسب لتفسر ضعف وهشاشة الصناعة التحويلية بصفة خاصة والقطاع الصناعي بصفة عامة.**الشكل رقم (07)** مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الخام

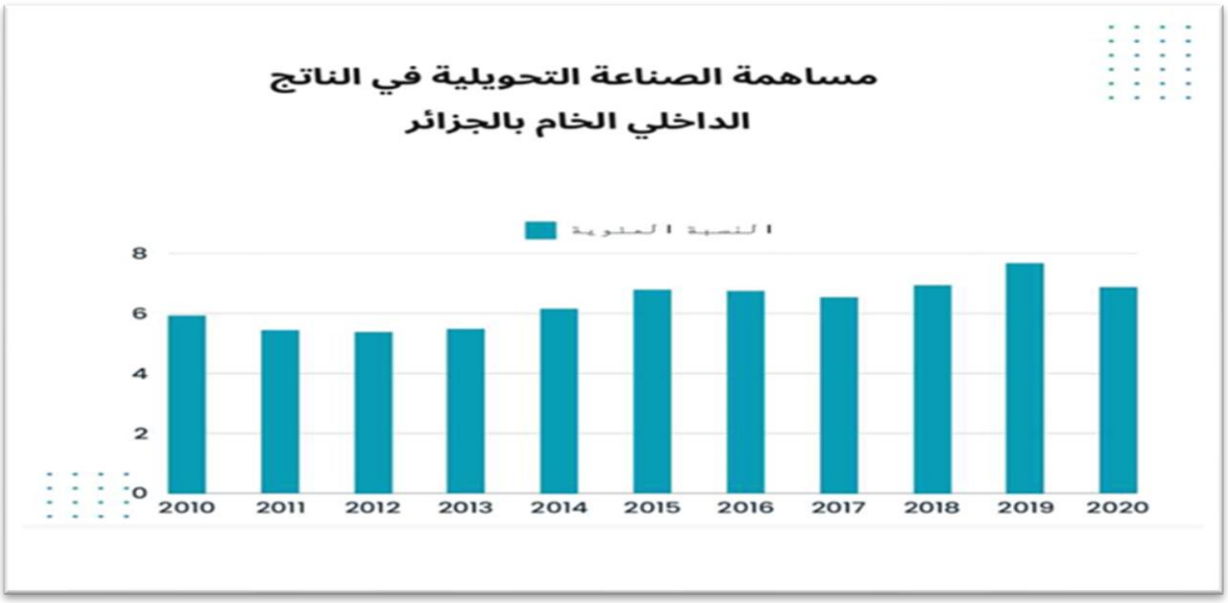

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (18)

[1] المؤسسة الفكرية حول الشركات والسياسة الاقتصادية www.care.dz

[2] أ. زرمان محمد، أ. د. غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 14

المطلب الرابع: معوقات الصناعات التحويلية في الجزائر

الجزائر ككثير من الدول السائرة في النمو تتصف الصناعة فيها بضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها، فالصناعات التحويلية غير البتروكيمياوية لا تزال ترتكز على أنشطة صناعية خفيفة تضم صناعات الغذاء والمنسوجات والملابس، وبدرجة أقل الآلات ومعدات النقل وغيرها من الصناعات المترفقة، ويسيطر الاستيراد بشكل كبير في تلبية الطلب المحلي، خاصة مواد الطاقة والملابس والمعدات والآلات.[1]

ويوعز هذا الضعف لجملة من المعوقات تواجه الصناعة التحويلية في الجزائر يمكن توضيحها كما يلي:

- ✓ غياب استراتيجية واضحة خاصة بتطوير الصناعة التحويلية ومحدودية البنى الأساسية الصناعية بما فيها المناطق الصناعية.
- ✓ قدم تجهيزات الإنتاج وعدم قدرتها مسايرة التطور التكنولوجي السريع مما يترتب عليه إنتاج سلع لا تتصف بالمواصفات الدولية وغير قادرة على المنافسة الداخلية أو العالمية.
- ✓ ضآلة بعض الاستثمارات الموجهة للصناعة وانخفاض الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعة التحويلية.
- ✓ محدودية الحصول على بعض المواد الأولية خاصة في مجال الصناعة الغذائية.
- ✓ ارتفاع التكاليف الإنتاجية بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة اقتصاديًا بسبب تدني المستوى التكنولوجي والإنتاجي.
- ✓ ارتفاع نسبة المنافسة في الأسواق الوطنية والعالمية بسبب عدم انتهاج سياسة واضحة لحماية السلع المحلية.
- ✓ عدم تفعيل ترسانة القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تطور هذا القطاع[2].
- ✓ التمويل العقيم الذي يعامل القطاع العمومي كجهاز غير مجبر على تحقيق عائد لأنه يستطيع الحصول على الأموال دون العمل.
- ✓ معظم المؤسسات الصناعية الجزائرية ليس لديها إدارة تسويق بالمفهوم الحديث بل لديها مصلحة للبيع أو للتجارة تنحصر مهمتها فقط في تسجيل الصادر والوارد من السلع.
- ✓ يبقى العقار الصناعي في الجزائر رهينة العديد من المؤسسات والهيئات التي تزايدت مع مرور الزمن، مما يجعل المستثمر يواجه صعوبات في الحصول على العقار المناسب لمشروعه في ظل ارتفاع أسعارها وعدم وملاءمتها.

[1] أ. دراجي كريمو، ط. د. حسيني عبد النصار، مرجع سبق ذكره
[2] 55 أ. زرمان محمد، أ. د. غردي محمد، مرجع سبق ذكره

وبالرغم من كل المعوقات المذكورة الا انه يلاحظ في الآونة الأخيرة اهتمام كبير من الحكومة الجزائرية بمشاريع الصناعة التحويلية والاجتهاد من اجل رفع العراقيل عنها وتجسيدها ميدانيا.

المبحث الثاني: صناعة الحديد والصلب ومساهمتها في التنويع الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات

عملية التصنيع تُعتبر شرطًا أساسيًا في ساحة التنمية، حيث تُمكّن من التحوّلات الجذرية في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عبر انتشار التقدم التقني. تُسهم التصنيع في تكامل الاقتصاد عن طريق توجيه تدفق الاستثمارات وتبادل الموارد بين مختلف القطاعات. لذلك، تسعى الدول النامية جاهدةً لتطوير سياسات وبرامج صناعية متكاملة تعزز التنمية الاقتصادية، وتجعل القطاع الصناعي قادرًا على المنافسة في الأسواق العالمية.

صناعة الحديد والصلب تُعتبر العمود الفقري للمجتمعات المتقدمة، فهي تمثّل دورًا حيويًا في دفع التنمية الاقتصادية نظرًا لتشابكها مع مجموعة واسعة من الصناعات الأخرى. منذ الثورة الصناعية، ارتبط تقدم الدول بقدرتها على استهلاك الحديد والصلب، ويُعتبر هذا القطاع حجر الزاوية في توازن الصناعات الأمامية والخلفية، مما يعزز التكامل الاقتصادي ويُفتح آفاقًا لخلق فرص عمل جديدة.

وفي سياق الجزائر كدولة نامية، تسعى إلى التغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنفيذ خطط تنموية تمنح الأولوية لتطوير قاعدة صناعية متنوعة. ومن بين هذه الخطط، يأتي إنشاء صناعة الحديد والصلب كقطاع أساسي لتلبية الاحتياجات المحلية ودفع عجلة التنمية. تعتبر هذه الصناعة من الصناعات الرئيسية التي تخلق فرص عمل جديدة وتعزز الصناعات الأخرى المتعلقة بها والمتبادلة في الاستهلاك والتصدير.

المطلب الأول: لمحة عن الحديد والصلب

مفهوم الحديد والصلب:

الحديد يظلّ عنصرًا فلزيًا له أهمية لا تُضاهى في عالم الصناعة والتطبيقات العملية. فهو ليس فقط رمزًا للحضارة الحديثة التي نعيشها، بل هو العنصر الذي يُلمس ويُشاهد ويُدرك في كل جانب من جوانب الحياة اليومية. على الرغم من المحاولات المتكررة لاستبداله بمواد بديلة، إلا أنه ما زال يحتل مكانته البارزة في الصناعات المختلفة.

وبالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الحديد عنصرًا حيويًا بالنسبة للكائنات الحية، حيث يلعب دورًا أساسيًا في وظائف الجسم والأنظمة الحيوية. يعتبر نقص الحديد لدى الكائنات الحية شيئًا خطيرًا قد يؤدي إلى الإصابة بالأمراض وحتى الموت. لذا، يظل الحديد عنصرًا أساسيًا وضروريًا للحياة والازدهار.

كلمه حديديه ferrous جاءت من الكلمة اللاتينية ferrum وهي تعني الحديد ومنها اخذ الرمز الكيميائي لفلز الحديد Fe والان استخدمت للتعبير عن الحديد وسبائكه.

وبمقارنه الحديد بالعناصر الغير الحديدية التي يتم التعامل معها واستخدامها حين انتاجها تحتوي على نسب صغيره جدا من الشوائب وعلى العكس من ذلك فلا يتم انتاج الحديد بهذه الصورة.

والواقع ان خواص الحديد تعتمد الى حد بعيد على درجه نقاوته كما ان للحديد كثيرا من خواص الفضة فهو يتمتع بممطوليه وصلابه عاليتين ومقاومه جيده للتآكل وكذلك معامل توصيل كهربائي عالي اضافه الى الخاصية الأساسية المميزة للحديد وهي المغناطيسية.

يمكن القول بان لمحتوى الكربون اهميه كبيره حيث يحتوي المعدن الساخن الذي ينتج من اختزال خامل الحديد في الفرن العالي من 2 الى 5.7% كربون ويمكن صهره بسهوله وصبه في قوالب الا انه غير قابل للطرق او الدرفلة او الكبس ولا يخضع لأي عمليه تشكيل ميكانيكيه او درفل على الساخن او البارد ويوجد نوعان من الحديد الغفل الحديد الغفل الابيض والحديد الغفل الرصاصي.

ومن المعروف ان الحديد المصنع أنواع عديدة لكل منها استخداماته الخاصة ومنها:

- ✓ الحديد الزهر وهو يستخدم في الأدوات التي لا تتعرض للصدمات وذلك مثل أنابيب المياه وأنابيب الغاز.
- ✓ الحديد اللين أو المطاوع وهذا يستخدم في صنع المغناطيسات الكهربائية المستخدمة في الأجهزة الكهربائية كما يستخدم في قضبان التسليح المستخدمة في البناء.
- ✓ الحديد الصلب ويستخدم في صناعة السفن وسكك الحديد والجسور وهياكل المباني والأبراج العالية.
- ✓ سبائك الحديد الصلب وهذه عبارة عن خليط من الحديد ومواد أخرى مثل النيكل والكروم وذلك لجعل السبيكة أكثر مقاومة للصدأ أو جعلها أكثر صلابة فالأولى تستخدم في صناعة السيارات والثانية في صناعة كراة تسهيل حركة محاور المحركات (الرمان بلي).

وهناك أنواع أخرى تدخل في صناعات عديدة مدنية وعسكرية وطبية وغيرها.

ويمكن تعريف الصلب بانه الحديد الذي يحتوي على نسبه كربون اقل من 2% وانواعه.

- ✓ صلب كربوني تصل نسبة الكربون فيه 0.25 %
- ✓ صلب درجات الحرارة العالية يحتفظ بمتانته من 500-600 درجة مئوية والمولبيديوم هو العنصر السبائكي الرئيسي فيه
- ✓ صلب العدة ويحتوي على نسبة من الكربون اعلى من الانشاءات

والغرض من عمل سبائك الصلب هو

- ✓ تحسين الخواص الميكانيكية مثل المرونة واللدونة

- ✓ تحسين مقاومة الصدأ
- ✓ تحسين خواص القطع على الات التشغيل

أهميته:

صناعة الحديد والصلب تعتبر من أهم الصناعات الاستراتيجية، نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه في التنمية الصناعية والاقتصادية. فهي تمتلك علاقة وثيقة بالصناعات الأخرى مثل صناعات التعدين والحراريات والسبائك الحديدية، بالإضافة إلى الصناعات المستهلكة لمنتجات الحديد والصلب مثل صناعة السيارات والسفن والأجهزة والمعدات ومشاريع ومرافق الخدمات وقطاع البترول والغاز وقطاع التشييد والبناء والإسكان.

من جانب آخر، تُعتبر صناعة الحديد والصلب مصدراً هاماً لخلق فرص عمل جديدة، سواءً في المجال الذي تُشكله بذاتها أو في المجالات المعتمدة عليها. تلك الصناعة تُدخل في صناعة كل ما هو أساسي وكمالي في حياتنا اليومية، مما يجعل الحديد أكثر المعادن استخداماً في العالم، حيث تصل نسبة إنتاجه إلى حوالي 95٪ من الإنتاج العالمي للمعادن.

وبالإضافة إلى ذلك، يحتل الحديد المرتبة الرابعة من حيث وفرته في القشرة الأرضية، وهو يتمتع باستقرار فريد بسبب توازن القوى الكهرومغناطيسية والقوى النووية القوية داخل نواة الذرة. ولا يقتصر دور الحديد على الصناعات والتكنولوجيا فقط، بل يتجاوز ذلك إلى الحياة البيولوجية، حيث يعتبر عنصراً حيوياً أساسياً في تركيب العديد من المركبات العضوية والأنزيمات في جميع الكائنات الحية، مثل خضاب الدم وميوجلوبين وسيتوكروم والنيتروجيناز.

الشكل رقم 08 يمثل نسبة استخدام الحديد في مختلف الصناعات في العالم

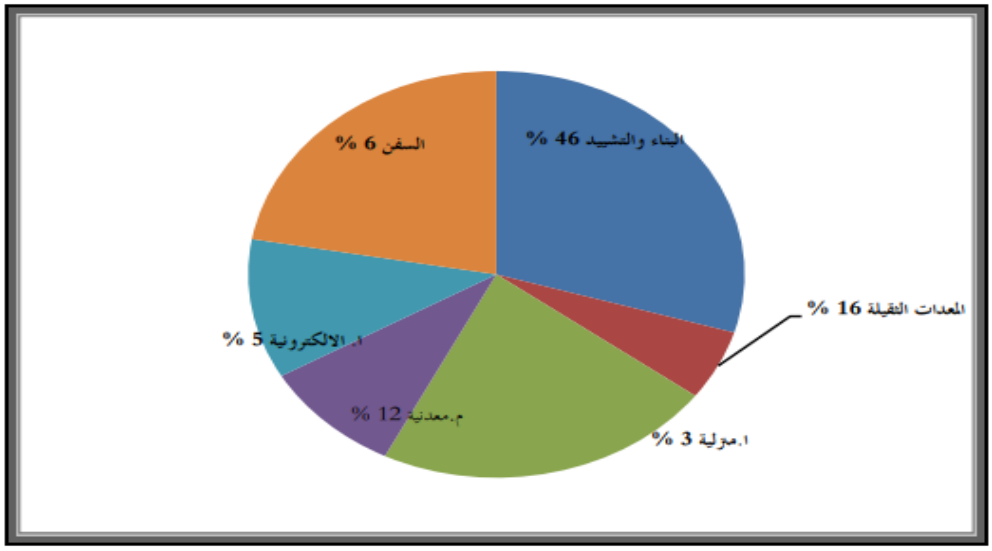

المصدر world steel association

الإنتاج العالمي للحديد والصلب:

عالميا:

أصدرت الرابطة العالمية للصلب تقريرها السنوي "إحصاءات الصلب العالمية 2023"، الذي أوضح أن إنتاج الصلب الخام العالمي في عام 2022 بلغ 1.885 مليار طن متري، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 4.08٪ مقارنة بالعام السابق. وكانت الدول الثلاث الرائدة في إنتاج الصلب الخام في عام 2022 جميعها من آسيا، حيث بلغ إنتاج الصين 1.018 مليار طن متري، تليها الهند بإنتاج يبلغ 125 مليون طن متري، ثم اليابان بإنتاج 89.20 مليون طن متري.

أما فيما يتعلق بإنتاج الولايات المتحدة فقد بلغ 80.50 مليون طن متري، بينما أنتجت روسيا 71.50 مليون طن متري من الصلب الخام. وبالإضافة إلى ذلك، استحوذت دول الاتحاد الأوروبي على 7.2٪ من إنتاج الصلب الخام العالمي.

ومن بين أكبر 10 منتجين عالميين للصلب الخام في عام 2022، كانت ست شركات حديد صينية تتصدر الترتيب، بما في ذلك شركة China Baowu التي بلغ إنتاجها 131 مليون طن متري.

هذه الأرقام تعكس حجم الصناعة العالمية للصلب وتوزيع الإنتاج على مستوى الدول والشركات، مما يبرز أهمية هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد العالمي.

عربيا:

خلال سنة 2022 حلت مصر في المرتبة الأولى عربيا ب 9.8 مليون طن تليها السعودية ب 9.1 مليون طن، اما الجزائر فحلت ثالثة بإنتاج قدره 3.5 مليون طن تلتها الامارات وعمان والكويت بإنتاج قدر ب 3.2 و3 و1.3 مليون طن على التوالي.

الشـــكل رقـــم (09) يمثـــل أكبـــر الـــدول المنتجـــة عالميـــا وعربيـــا للحديـــد

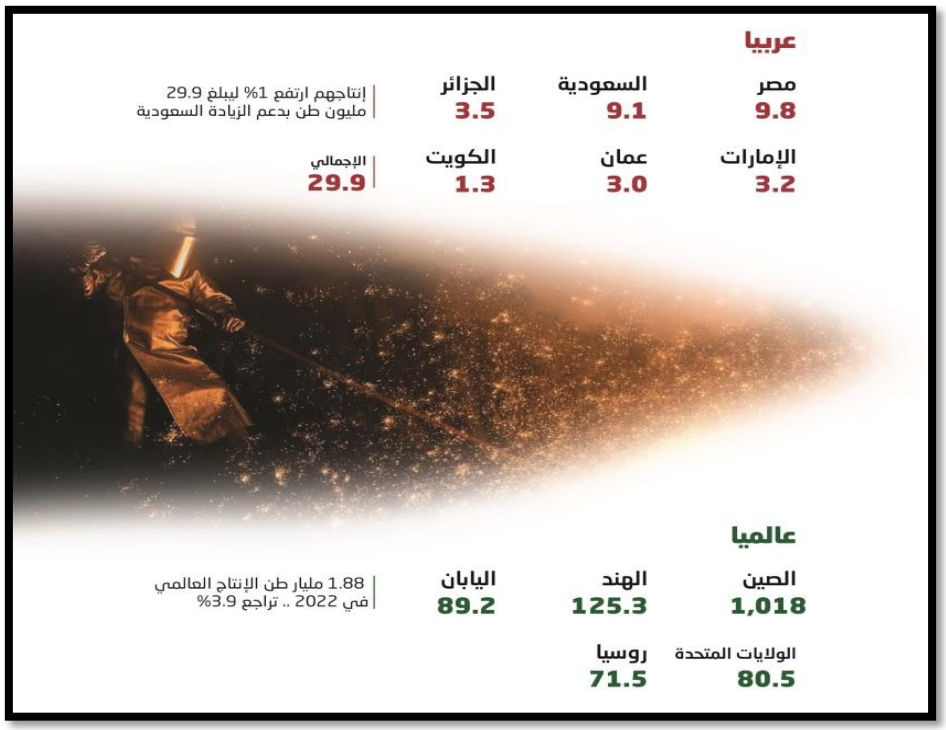

المصدر world steel association

استهلاك الحديد والصلب:

فـــي عـــام 2022، بلـــغ الاســـتهلاك العـــالمي الظـــاهر للصـــلب (الصـــلب النهـــائي) 1.781 مليـــار طـــن متـــري، حيـــث اســـتحوذت الصـــين علـــى نســـبة كبيـــرة وصـــلت إلـــى 51.7٪، تلتهـــا الهنـــد بنســـبة 6.4٪، واليابـــان بنســـبة 3.1٪. وبالنســـبة للمنـــاطق الأخـــرى، فقـــد اســـتحوذت دول الاتحـــاد الأوروبـــي علـــى 8.0٪، فـــي حـــين بلغـــت نســـبة دول أمريكـــا الشـــمالية 7.7٪، وروســـيا ودول رابطـــة الـــدول المســـتقلة الأخـــرى وأوكرانيا 3.0٪، وشكلت المناطق الأخرى مجتمعة نسبة 7.9٪.

أمـــا عـــن نصـــيب الفـــرد مـــن اســـتهلاك الصـــلب الظـــاهر فـــي عـــام 2022، فقـــد ســـجلت كوريـــا الجنوبيـــة أعلـــى اســـتهلاك بمعـــدل 988 كيلـــوغرام، فـــي حـــين ســـجلت أوكرانيـــا أدنـــى مســـتوى بمعـــدل 54.7 كيلـــوغرام. وعلـــى مســـتوى الـــدول، فقـــد بلـــغ نصـــيب الفـــرد مـــن اســـتهلاك الصـــلب الظـــاهر فـــي الصـــين 645.8 كـــغ، وفـــي النمســـا 476.3 كـــغ، وفـــي اليابـــان 443.6 كـــغ، وفـــي إيطاليـــا 421.9 كـــغ، وفـــي الولايـــات المتحـــدة 279.4 كـــغ، وفي روسيا 288.3 كغ، وفي الهند 81.1 كغ.

المطلب الثاني: قطاع الحديد والصلب الجزائري ودوره في الاقتصاد الوطني

أولا: مناجم الحديد الجزائرية

تحتضن الجزائر عدة مناجم لاستخراج الحديد عبر ترابها الوطني، حيث يتقدمها منجم غارا جبيلات الذي تقدر احتياطاته من الحديد الخام بنحو 3.5 مليار طن، ومع ذلك، لا يمكن استخراج سوى 1.7 مليار طن وفقًا للمعايير الأمنية المعتمدة لتجنب حدوث انهيارات في المنجم. وتمتلك البلاد أيضًا احتياطيات تقدر بحوالي 100 مليون طن في الحقل المنجمي الونزة التاريخي وبوخضرة في ولاية تبسة، حيث يمكن استخراج 77 مليون طن منها لتلبية احتياجات مركب الحجار لما يقارب 50 سنة.

تجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي الهائل لمنجم غارا جبيلات يعادل 17 مرة احتياطي الحقل المنجمي الونزة وبوخضرة مجتمعين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض المناجم الصغيرة الأخرى مثل ما يوجد في الروينة بعين الدفلى، ولعنيني بسطيف، وخنقة في تبسة، وغيرها، حيث تصل احتياطاتها مجتمعة لحوالي 350 مليون طن، وتقدر الجزائر بـ 3.6 مليار طن من الحديد الخام كاحتياطي.

على الرغم من الإنتاج الذي يبلغ 2 مليون طن سنويًا والاحتياطات الهائلة، فإن الجزائر ظلت بلدا مستوردا للحديد الخام حتى وقت قريب. ولكن مع بدء رفع الإنتاج الوطني، تسعى البلاد الآن لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات السوق المحلية والتفكير في التصدير. إن الجزائر تمتلك القدرة على تحويل ما يتم استخراجه إلى حديد قابل للاستعمال في مختلف المجالات، مثل صناعة البناء وصناعة السيارات، وهو ما يجعل تحقيق الاكتفاء الذاتي أمرًا ممكنًا وضروريًا في الوقت الحالي.

ثانيا: اهم مصانع الحديد والصلب الجزائرية

مصنع "سيدار الحجار"

يعتبر مركب الحجار للحديد والصلب، أحد أهم الأقطاب الصناعية في الجزائر. بدأ المركب نشاطه في منتصف الستينات من القرن الماضي تحت اسم شركة الحديد والصلب (SNS). بعد ذلك، شهدت المؤسسة سلسلة من الإصلاحات وعمليات إعادة الهيكلة. ففي عام 2001 انتقلت ملكية المركب جزئيا إلى القطاع الخاص بعد التوقيع على اتفاق شراكة مع الشركة الهندية إسباط (ISPAT)، التي تحولت لاحقا إلى شركة ميتال ستيل (MittalSteel)، ثم إلى خوصصة شبه كلية بعد الاندماج الذي حصل بين شركتي ميتال ستيل وأرسيلور سنة 2007 أخذت المؤسسة على إثره اسم "مؤسسة أرسيلور ميتال عنابة".

وبداية من سنة 2014 استحوذت الحكومة الجزائرية مجددا على غالبية أسهم المركب تحت راية مجمع ايميتال.

ويتربع مركب سيدار الحجار على 832 هكتارا ويشغل 5748 عاملا وقدر إنتاجه سنة 2021 ب 500 ألف طن من المواد الحديدية المسطحة والطويلة وحديد الخرسانة والأنابيب وغيرها لكنها بعيدة عن اقصى طاقة تشغيلية بلغها المركب وهي 1.5 مليون طن سنة 1985.قام المجمع في نفس السنة بتصدير حوالي 220 ألف طن بمبلغ 70 مليون دولار لعديد الدول على غرار إيطاليا وفرنسا واسبانيا ومصر وتونس والهند وباكستان.

ويعرف المركب مشاكل بالجملة تمنعه في كل مرة من تحقيق اهافه والانتقال الى السرعة القسوى من الإنتاج.

مصنع الحديد والصلب "توسيالي الجزائر" بوهران:

شركة توسيالي الجزائر للحديد والصلب هي شركة تركية تعمل في مجال صناعة الحديد والصلب وتأسست في الجزائر سنة 2013. إنها جزء من مجموعة توسيالي العالمية، التي تتمتع بخبرة واسعة في صناعة الحديد والصلب وتشمل عدة شركات ومشاريع في مختلف أنحاء العالم.

توسيالي الجزائر تعتبر من أبرز الشركات الرائدة في مجال الحديد والصلب في الجزائر، وتقوم بتصنيع مجموعة واسعة من المنتجات، بما في ذلك قضبان التسليح، وسلك الحديد، والبليتات، والكريات، والأنابيب الحلزونية، وغيرها من المنتجات ذات الصلة.

منذ إنشائها، قامت توسيالي الجزائر بعدة استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا، مما أدى إلى زيادة قدرتها الإنتاجية وتحسين جودة منتجاتها. وتلعب الشركة دورًا هامًا في دعم الاقتصاد الجزائري من خلال توفير فرص العمل وتحفيز النمو الصناعي.

تعمل توسيالي الجزائر وفقًا لأعلى معايير الجودة والسلامة والبيئة، وتسعى دائمًا إلى الابتكار وتطوير منتجاتها وعملياتها لتلبية احتياجات السوق المتغيرة وتحقيق رضا العملاء.

في عام 2013، تم تخصيص أول استثمار بقيمة 500 مليون دولار من طرف الشركة التركية لإنشاء وحدات لإنتاج قضبان التسليح، واحدة من أكثر مواد البناء طلبًا في البلاد.

القدرة الإنتاجية الأولية هي 1.2 مليون طن من قضبان التسليح في السنة وتمثل 28٪ من الطلب في ذلك الوقت.

هذا الاستثمار الأول لن يغطي فقط جزءًا مهمًا من الطلب ولكن في نفس الوقت يقلل من الواردات مما يسمح بتوفير كبير في العملة. في عملية تصنيع الفولاذ السائل لدى توسيالي الجزائر، يتم استخدام النفايات الحديدية من جميع أنحاء البلاد كمواد خام، يعمل هذا على تحقيق فوائد بيئية وتوفير موارد إنتاجية محلية.

من خلال هذا الاستثمار، تم إنشاء أكثر من 1000 وظيفة مباشرة في منطقة المجمع.

على غرار قضبان التسليح، فإن سلك الحديد أيضًا يعاني من الطلب المرتفع واستيراد هذا المنتج الحيوي للتنمية. تم إجراء استثمار بقيمة 250 مليون دولار لإنشاء وحدة إنتاج لسلك الحديد لتصنيع العشرات من المنتجات مثل شبكات الأسلاك، والأسلاك، والمسامير، والمسامير، إلخ.. تلبي توسيالي 60٪ من احتياجات البلاد من هذه المادة.

بعد أن استوفت جزءًا كبيرًا من الطلب الوطني على منتجات الحديد، تواصل توسيالي الجزائر تطويرها بالاستثمارات القياسية التي تتجاوز 2.5 مليار يورو.

وتهدف المرحلة الثالثة من المشروع إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لقضبان التسليح بشكل كبير. وللقيام بذلك تم إنشاء مصنع للصلب بطاقة 2.2 مليون طن من الحديد السائل لإنتاج القضبان التي ستستخدم في صناعة حديد التسليح. إنها أيضًا مصنعان لدرفلة قضبان التسليح تم بناؤهما حديثًا وسيتم توفيرهما من خلال مصانع الصلب الجديدة هذه.

لاستكمال دمج خام الحديد في المنتج النهائي، قامت شركة توسيالي الجزائر بإنشاء وحدة لإنتاج الكريات. يقوم بتحويل خام الحديد إلى كريات بطاقة إنتاجية تبلغ 4 ملايين طن سنويا. يعمل هذا المنتج على تشغيل أكبر وحدة اختزال مباشر في العالم. تعمل هذه الوحدة على تقليل خام الحديد المتكتل (الكريات) لاستخدامه في أفران القوس. تتمتع وحدة DRI بقدرة إنتاجية تبلغ 2.5 مليون طن من HDRI وCDRI (ساخن وبارد) سنويًا. وفي الوقت نفسه، تم إطلاق وحدة تصنيع الأنابيب الحلزونية المخصصة لنقل الغاز والهيدروكربونات والمياه والمخصصة أيضًا للبناء.

في نهاية عام 2018، أصبح المشروع الضخم تشغيليًا ويعزز مكانته كجوهرة وفخر لصناعة الجزائر وصرحت شركة توسيالي أن المرحلة الرابعة من الاستثمار في فرعها الجزائري توسيالي الجزائر مستمر، وعند اكتمال جميع المراحل في شركة توسيالي الجزائر، ستصل الطاقة الإنتاجية إلى 8.5 مليون طن، بما في ذلك 7.5 مليون طن في مصنع التعدين المتكامل. من بينها المنتجات المسطحة والطويلة الموجهة لصناعات التغليف والسيارات والصناعات الكهرو منزلية، ومن المتوقع ان يغطي 80% من احتياجات السوق الوطنية من هذا النوع.

حقق المصنع انتاجا ب 3 ملايين طن تم تصدير 1.3 مليون طن منها بمبلغ 800 مليون دولار.

مصنع " بلارة للحديد والصلب ":

تأسست الشركة الجزائرية القطرية (AQS) في ديسمبر 2013 وهي نتيجة لشراكة استثمارية بين جمهورية الجزائر ودولة قطر. برأس مال مسجل 58,610,000,000 دينار جزائري تمتلك شركة قطر ستيل الدولية 49 (QSI) % ومجموعة سيدار الحجار الصناعية 46 % و05 % من قبل الصندوق الوطني

للاستثمار (FNI). تعمل AQS في منطقة بلارة الصناعية في بلدية الميلية (ولاية جيجل)، على بعد 400 كم من العاصمة الجزائرية، حيث تدير مجمعا للصلب بمساحة 216 هكتارا.

مجمع بلارة للحديد والصلب، الذي بلغت تكلفة استثماره ملياري دولار، يُعد واحدًا من أكبر وحدات الاختزال في العالم. كما يُصنّف أيضًا كواحد من أضخم المجمعات الصناعية في الجزائر وأفريقيا. يتوقع أن ينافس عالميًا بمعدل إنتاج يبلغ 5 ملايين طن سنويًا. وحدة الاختزال ضمن هذا المجمع تعتبر واحدة من تسع وحدات يضمها المصنع، وتبلغ طاقتها الإنتاجية القصوى 2.5 مليون طن من الحديد المختزل سنويًا.

في ديسمبر 2017، بدأ المصنع الواقع في منطقة الميلية الساحلية بولاية جيجل شرقي الجزائر مرحلة الإنتاج، حيث نجح في تصدير منتجاته بقيمة 110 مليون دولار، بالإضافة إلى تلبية جزء من الطلب المحلي.

تعتبر الشركة الجزائرية القطرية للصلب من أهم أقطاب صناعة الحديد والصلب على الصعيدين المحلي والإقليمي، بطاقة إنتاجية تبلغ مليوني طن سنويًا من منتجات الصلب النهائية.

خلال المرحلة القادمة، تخطط الشركة لمضاعفة الطاقة الإنتاجية لتصل إلى 4 ملايين طن سنويًا من منتجات الحديد، وذلك وفقًا للاتفاق المبرم بين الجزائر وقطر في عام 2022 لاستكمال المرحلة الثانية من توسعة مجمع "بلارة" للصلب.

يتضمن المجمع الصناعي للشركة الجزائرية القطرية للصلب "إيه كيو إس" 9 وحدات إنتاج تعتمد على تكنولوجيا متطورة تركز على الحفاظ على البيئة، مع ضمان إنتاجية عالية تلبي معايير الجودة الدولية.

حصلت الشركة الجزائرية القطرية للصلب على شهادة جودة تواكب منتجاتها من حديد التسليح ولفائف الأسلاك الحديدية مع معايير الهيئة البريطانية لاعتماد منتجات الصلب على مستوى العالم، مما يفتح آفاقاً دولية أمامها.

بالإضافة إلى إنتاج قضبان الحديد ولفائف الأسلاك الحديدية، ينتج المصنع الأكسجين والنيتروجين والآرغون عبر مصنع فصل الغازات، كما ينتج أيضًا مواد الحجر الجيري والجير المغنيسيوم.

يتوقع أن مع بدء المرحلة الثانية من المشروع، سيتجه المصنع نحو إنتاج "أنواع جديدة من منتجات الحديد لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والعالمية".

الهدف الرئيسي للشركة الجزائرية القطرية للصلب كان تلبية احتياجات السوق المحلية في الجزائر من حديد التسليح ولفائف الحديد. وبفضل تعاون كافة الجهود، حققت الجزائر، لأول مرة في تاريخها، الاكتفاء الذاتي في صناعة الصلب، بعد أن كان هذا القطاع يُكلّف خزينة الدولة ملايين الدولارات.

صدر "مجمع بلارة" سنة 2023، 700 ألف طن من المنتجات بمبلغ 400 مليون دولار كما انه يشغل حولي 2500 عامل في مختلف التخصصات والمؤهلات.

المطلب الثالث: أثر صناعة الحديد والصلب على الاقتصاد الوطني

أولا: انتاج الجزائر من الحديد والصلب

الجدول رقم (19) يمثل انتاج صناعة الحديد والصلب بين 2010-2022 الإنتاج بالمليون طن

2010	2016	2022
1.47	2.5	3.5

الشكل رقم (10) يوضح تطور انتاج الحديد والصلب في الجزائر بين 2010-2022

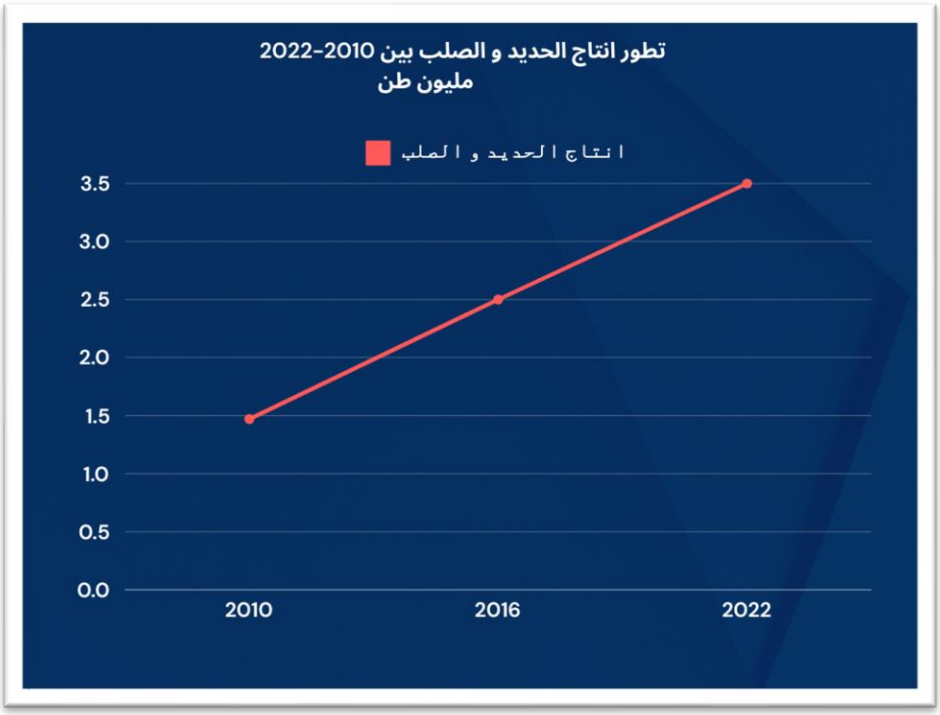

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم 19

نلاحظ من خلال الشكل رقم (10) ارتفاع طردي للإنتاج الوطني من صناعة الحديد والصلب حيث كانت نسبة نمو الإنتاج سنة 2022 مقارنة ب 2010 138% وهو ما يعكس إرادة الحكومة في الاكتفاء من المادة والذهاب الى التصدير في بعض المنتجات من خلال المشاريع التي أطلقت. مع العلم ان الحكومة تعول الى الوصول الى انتاج 12 مليون طن خلال سنة 2025 بعد دخول كل المصانع حيز الاستغلال والانتهاء من كل مراحل التوسعة التي يشهدها كل من مركبي "بلارة"

بجيجل و "توسيالي" بوهران مع العلم ان معدل حاجيات الجزائر هو 9 مليون طن سنويا.

ثانيا: تطور القيمة المضافة لقطاع الحديد والصلب

الجدول رقم (20) يمثل القيمة المضافة بالمليار دينار

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
148	123	109	141	115	120	118	125	108	104	97	89	83.6

الشكل رقم (11) يوضح تطور القيمة المضافة لصناعة الحديد والصلب في الجزائر بين 2010-2022

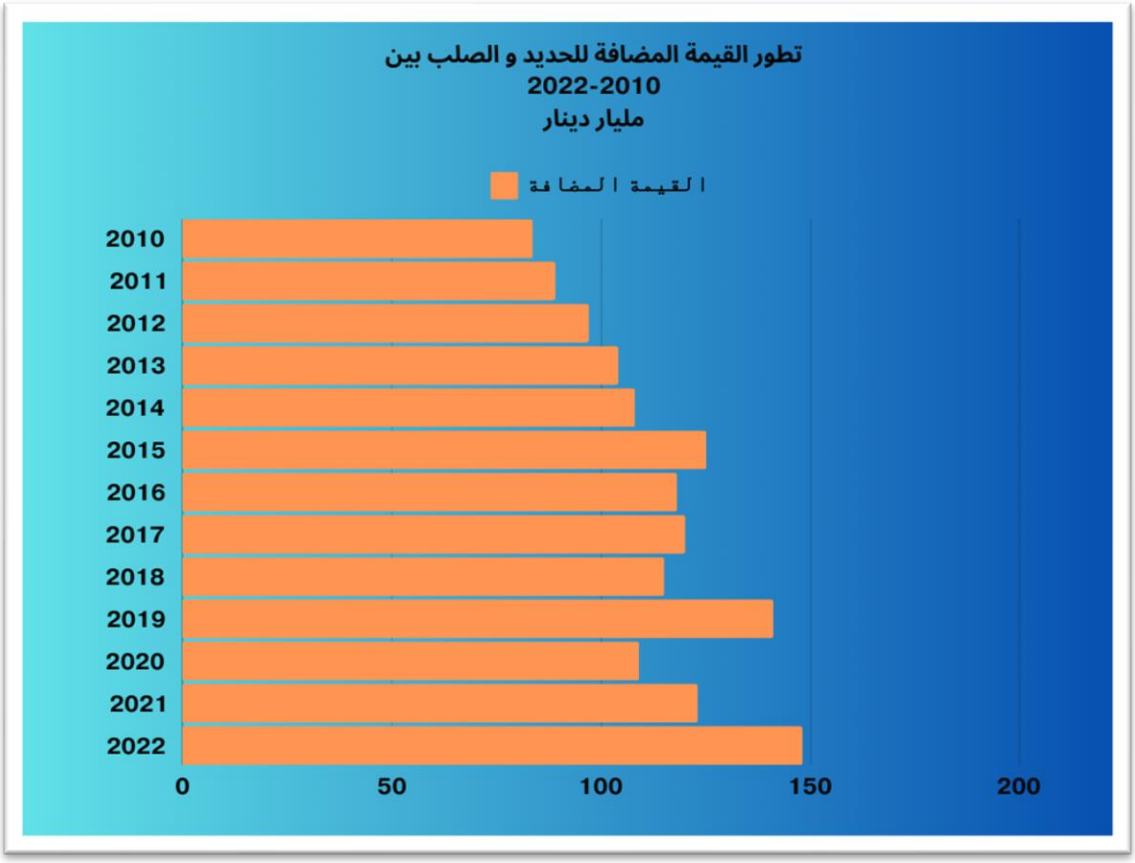

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (20)

من خلال الشكل يتضح جليا التطور الحاصل بقطاع الحديد والصلب بالجزائر حيث ان هناك ارتفاع متواصل للقيمة المضافة للقطاع في الناتج المحلي الداخلي من 2010 الى غاية 2020 حيث شهدت تراجع للقيمة بسبب الاغلاق الذي شهده العالم جراء فيروس كورونا، قبل ان يعاود القطاع التطور خلال سنتي 2021

و2022، ايـن وصـل فـي هاتـه الأخيـرة الـى 148 مليـار دينـار كـأعلى قيمـة فـي تـاريخ قطاع الحديد والصلب في العقد الأخير

ثالثا: صادرات وواردات الجزائر من الحديد والصلب:

الجدول رقم (21) يمثل الواردات بالمليار دولار

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
2.5	1.4	2	3.3	3	3.75	3.8	4.32	4.7	4.11	4.25	4.47	5.23

مـن خـلال الجـدول نلاحـظ الانخفـاض المتـوالي لـواردات الجزائـر مـن الحديـد والصـلب حيـث بلغـت سـنة 2010، 5.23 مليـار دولار قبـل ان تصـل الـى 1.4 مليـار دولار سـنة 2021، وترتفـع شـيئا مـا فـي 2022 ب 2.5 مليـار دولار أي انخفـاض بنسـبة 109 % بـين 2010و 2020 وهـو مـا يـؤثر إيجابـا علـى مسـتوى الاحتيـاطي مـن العملة الصعبة.

الجدول رقم (22) يمثل الصادرات بالمليون دولار

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
1060	938	63	109	65	10	0.22	5	15	22	36	60	45

الشكل رقم (12) يوضح تطور الواردات والصادرات للحديد والصلب في الجزائر بين 2010-2022

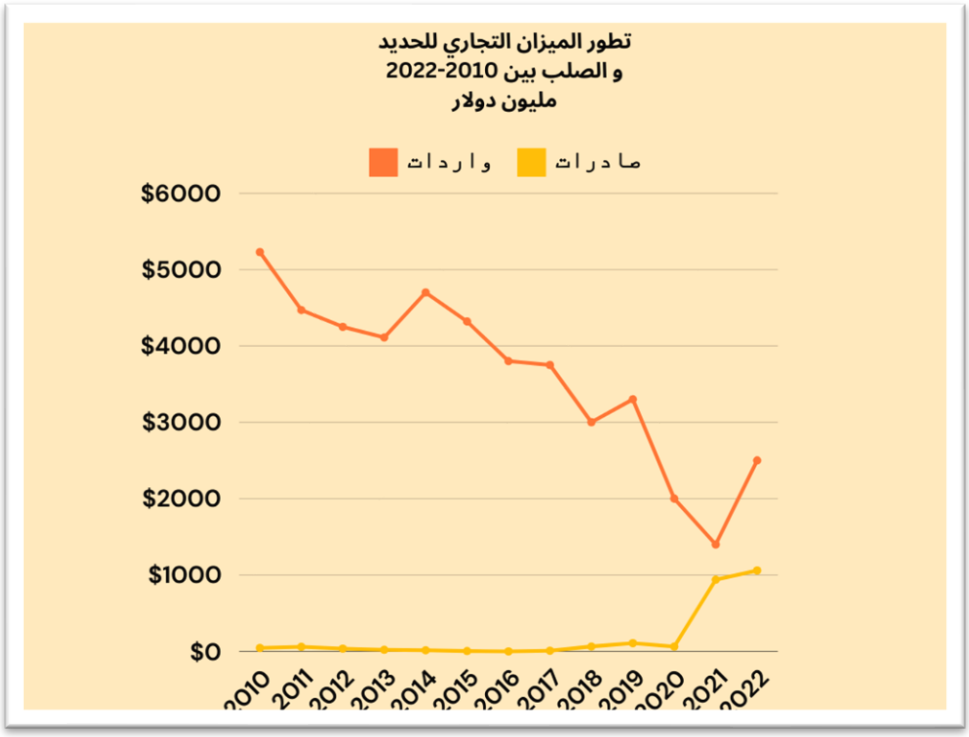

المصدر من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدولين رقم (21) و(22)

من خلال الشكل رقم (12) ، يتضح ضعف صادرات الجزائر من الحديد والصلب بين سنتي 2010 و 2016 ،حيث كان هناك تذبذب و انخفاض و هو ما يفسره المشاكل التي عرفها مركب الحجار اين كان يشكل المنتج الأول للحديد و الصلب في تلك الفترة ، الى غاية سنة 2017 اين بدأت الصادرات بالنمو مجددا بفضل دخول الاستثمارات الجديدة حيز الخدمة لتصل الى 109 مليون دولار سنة 2019 و تتراجع الى 63 مليون دولار سنة 2020 بتأثير من الاغلاق العالمي بسبب فيروس كورونا قبل ان تعاود الارتفاع لأرقام قياسية سنتي 2021 و 2022 ب938 مليون دولار و 1 مليار و 60 مليون دولار على التوالي حيث كانت نسبة النمو بين سنتي 2010 و 2022 ،1355%

رابعا: الصادرات خارج المحروقات وصادرات الحديد والصلب

الجدول رقم (23) يمثل نسبة صادرات الحديد والصلب الى نسبة الصادرات خارج المحروقات بين 2018-2022.

	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات خ المحروقات (المليون دولار)	2830	2580	2260	4970	6600
الحديد و الصلب (المليون دولار)	65	109	63	938	1060
النسبة %	2.3	4.22	2.78	18.78	16.09

الشكل رقم (13) يمثل تطور نسبة صادرات الحديد والصلب الى نسبة الصادرات خارج المحروقات بين 2018-2022.

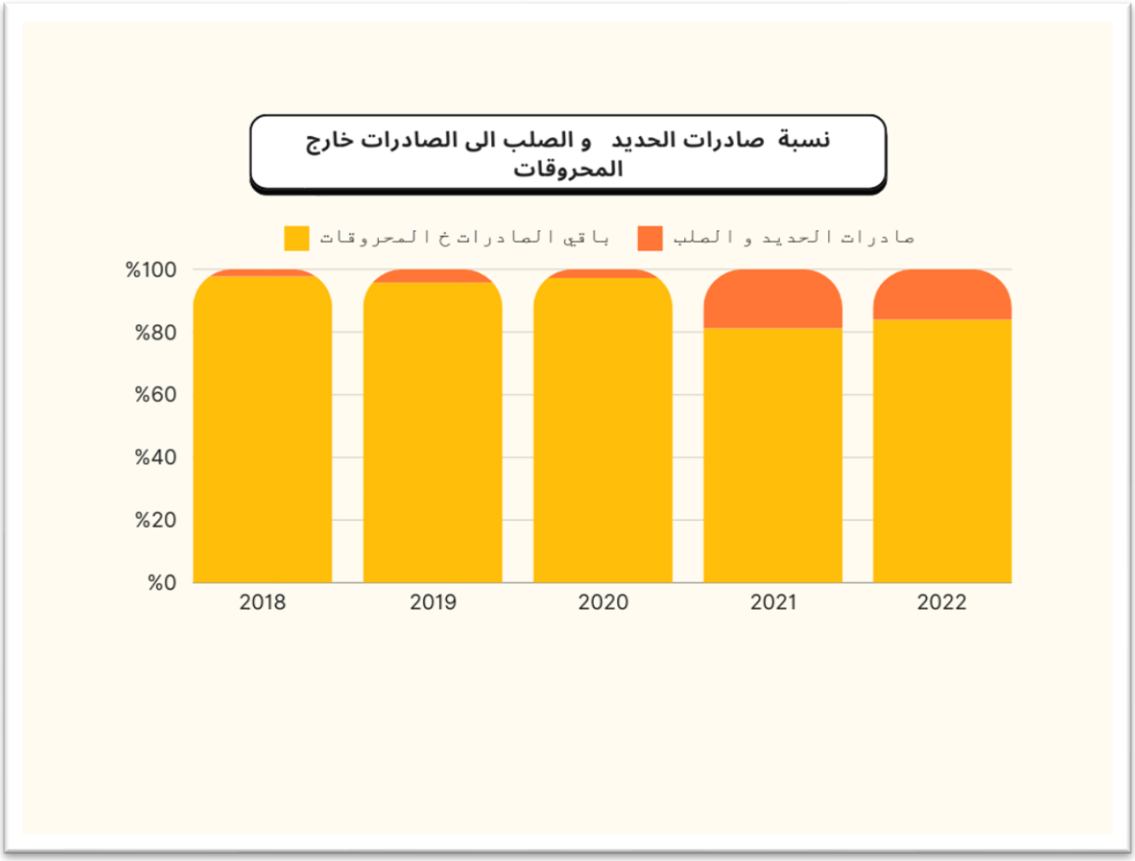

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (23)

من خلال الشكل رقم 13 يمكن ملاحظة التطور الذي حصل في صادرات الحديد والصلب بعد ان كانت لا تتجاوز 4.22% خلال سنوات 2018، 2019، 2020 قبل ان ترتفع الى 18.87% و16.09%على التوالي بالنسبة لسنتي 2021 و2022 وهو ما يترجم الإرادة السياسية للنهوض بالقطاع من اجل رفع الصادرات خارج المحروقات التي ارتفعت بشكل كبير خلال اخر سنتين.

المطلب الرابع: افاق صناعة الحديد والصلب في الجزائر

تشهد صناعة الحديد والصلب في الجزائر تطورًا مستمرًا وتوسعًا في السوق المحلية والعالمية، وتعتبر من القطاعات الحيوية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاكتفاء الذاتي من خلال استثمارات مستمرة في هذا القطاع، من المتوقع زيادة الإنتاج بشكل كبير خلال السنوات القادمة.

تشجع الحكومة الجزائرية الاستثمارات الأجنبية في قطاع الحديد والصلب، وذلك من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وتسهيلات للشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في هذا المجال بتطبيق أحدث التقنيات والابتكارات في صناعة الحديد

والصلب، لتحسين جودة المنتجات وزيادة الإنتاجية. يتم ذلك من خلال تحديث المعدات والآلات وتطوير العمليات الإنتاجية.

تسعى الجزائر إلى تنويع منتجاتها لتشمل مجموعة متنوعة من المنتجات الصلبية ذات القيمة المضافة، مثل المنتجات المشغلة والمكونات للصناعات الأخرى مثل البناء والسيارات.

يشكل منجم الحديد بغارا جبيلات الواقع بولاية تندوف في اقصى جنوب غرب الجزائر أحد اهم المشاريع الهيكلية التي تعول عليها الجزائر لإعطاء دفع جديد لاقتصادها وتنويعه اعتمادا على تثمين الثروات الباطنية.

ينتظر من المشروع ان يحقق الاكتفاء الذاتي من المادة الأولية للمصانع الجزائرية خاصة الكبرى الموجودة بكل من عنابة "سيدار الحجار"، جيجل "الجزائرية القطرية لصلب AQS "، وهران "توسيالي" ومن ثم الذهاب الى التصدير حيث يزخر المنجم باحتياطات تقدر ب 3.5 مليار طن 1.7 مليار طن منها قابلة للاستغلال والتي تبوئه المرتبة الثامنة عالميا متفوقا على احتياطات امريكا في المجال والمقدرة ب 3 مليار طن.

ومن اجل تثمين المنجم وصناعة الحديد والصلب تقوم الجزائر بإنشاء مشاريع مهمه في ولايتي بشار وتندوف بشراكة مع مؤسسات عالمية.

يمثل الشكل رقم (14) اهم ارقام منجم غارا جبيلات

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على بيان موقع وزارة الطاقة

- **المشـــروع الاول:** بـــين المؤسســـة الوطنيـــة للحديـــد والصـــلب فيـــرال فـــرع مجمـــع ســـونارام وشـــركه ســـينو ســـتيل الصـــينية يخـــص بنـــاء اول وحـــده للمعالجـــة المســـبقة لخام الحديد على مستوى منجم غارا جبيلات بطاقة تقدر ب 4 مليون طن.
- **المشـــروع الثـــاني:** انشـــاء شـــركه مختلطـــة بـــين مؤسســـه توســـيالي التركيـــة وفيـــرال لإنجـــاز وحـــده لإنتـــاج مركـــزات خـــام الحديـــد بمنطقـــه توميـــات ببشـــار بطاقـــة انتاجيـــه ســـنوية تقـــدر ب 1 مليـــون طـــن علـــى ان تصـــل الـــى 10 مليـــون طـــن باســـتثمار قدره 1 مليار دولار.
- **المشـــروع الثالـــث:** انشـــاء خـــط ســـككي بـــين ولايتـــي تنـــدوف وبشـــار علـــى مســـافة 950 كلـــم و7 محطـــات وبالتـــالي ربـــط المشـــروع بالســـكة الحديديـــة الوطنيـــة لتمكينـــه مـــن ايصـــال منتوجاتـــه الـــى غايـــة وهـــران علـــى مســـافة 1650 كلـــم وســـيقوم مجمـــع مـــن الشـــركات الوطنيـــة علـــى راســـها شـــركه كوســـيدار بإنجـــاز مـــا مقـــداره 375 كلم من هذا الخط فيما سيتولى مجمع صيني انجاز 575 كلم.

مشـــروع غـــار جبـــيلات للحديـــد ســـوف يـــوفر كمرحلـــه اولـــى حـــوالي 3000 منصـــب عمـــل ميـــداني و1000 منصـــب عمـــل اخـــر بالمينـــاء ومهـــن حرفيـــه اخـــرى ذات صـــله بالمشـــروع خاصـــه بعـــد تحديـــد مينـــاء مســـتغانم وجهـــة لتصـــدير خـــام الحديـــد علـــى ان يـــتم تـــوفير فـــرص عمـــل مســـتقبلا بعـــد الشـــروع فـــي الاســـتغلال الفعلـــي للمـــنجم قـــد تصـــل 15000 منصـــب عمـــل مـــن مجمـــوع 20000 منصـــب عمـــل متوقـــع، ومـــن خـــلال تحويـــل المـــادة الخـــام فـــي المصـــانع الجزائريـــة وتصـــديرها ينتظـــر ان تـــوفر هـــذه الأخيـــرة رقما هاما من العملة الصعبة يفوق 12 مليار دولار كأقل تقدير.

خلاصة:

في الجزائر، تُعتبر الصناعات التحويلية جزءًا هامًا من الاقتصاد، حيث تسعى جاهدة لتعزيز هذا القطاع وتحقيق التنمية الاقتصادية. في السنوات الأخيرة، أظهرت الجزائر رغبة كبيرة في تنفيذ مشاريع في هذا المجال بعد تجارب فاشلة في الماضي، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

تحفيز الاستثمارات: تبذل الجزائر جهودًا مستمرة لجذب الاستثمارات في الصناعات التحويلية، سواء من القطاع الخاص أو الأجنبي. يتم ذلك من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وتسهيلات للشركات الراغبة في الاستثمار في هذا المجال.

تعزيز التكنولوجيا والابتكار: تركز الجزائر على تعزيز التكنولوجيا والابتكار في الصناعات التحويلية، من خلال تشجيع التطوير التقني واعتماد أحدث التقنيات لتحسين جودة المنتجات وزيادة الإنتاجية.

التنويع في المنتجات: تسعى الجزائر إلى تنويع المنتجات المحلية لتشمل مجموعة واسعة من الصناعات التحويلية، مما يعزز التنافسية ويوسع قاعدة الصادرات ويحد من الاعتماد على الواردات.

تطوير البنية التحتية: تُولي الجزائر اهتمامًا كبيرًا لتطوير البنية التحتية اللازمة لدعم الصناعات التحويلية، بما في ذلك الطرق والموانئ والمناطق الصناعية والخدمات اللوجستية.

التعاون الدولي: تسعى الجزائر إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الصناعات التحويلية، من خلال التبادل التجاري والتعاون في مجال التكنولوجيا وتبادل الخبرات.

بشكل عام، تبدي الجزائر جدية كبيرة في تعزيز الصناعات التحويلية، وتنفيذ مشاريع جديدة في هذا المجال بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص العمل للشباب.

الخاتمة

يُعتبر النفط من المصادر الرئيسية للطاقة، ونظرًا لمميزاته وخصائصه الفريدة التي لا تتوفر في بدائله، فهو ذا أهمية استراتيجية كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي. فقد احتل النفط مكانة مرموقة على الساحة العالمية، ليس فقط كمصدر للطاقة، بل كمورد اقتصادي استراتيجي يعتمد عليه في جميع القطاعات والصناعات. ومع ذلك، تقلبات الأسعار غير المستقرة في الأسواق العالمية جعلت اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة عرضة للاختلال، مما يستوجب البحث عن استراتيجيات بديلة. يتضمن ذلك التوجه نحو الاعتماد على قطاعات أخرى وتنويع مصادر الدخل للتقليل من التبعية للنفط وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من التبعية للصادرات النفطية لدرجة أن معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعار هذه السلعة، بالإضافة إلى أن النفط سلعة ناضبة ولها أبعاد استراتيجية فبارتفاع أسعار هذه السلعة تزدهر الجزائر وبانخفاضها يتأزم الاقتصاد (أزمة 1986، انهيار الأسعار 2014)، هذا ما يجعلها في تبعية دائمة للأسواق الخارجية.

وبالتالي كل هذه المخاطر فرضت على السلطات الوطنية التفكير في مرحلة ما بعد النفط والتوجه نحو ترقيه الصادرات غير النفطية، لبناء اقتصاد تصديري صامد أمام أي خلل يصيب سير التبادل الدولي يعد حافز للتنمية الاقتصادية الذي يستند على التصدير، إذ هو مصدر يمكننا من تحصيل العملة الصعبة وبناء قاعدة صناعية وزراعية. حيث تبنت الجزائر مجموعة من الاجراءات والتحفيزات في شتى المجالات للمنتج والمصدر، مدعمة هذه الاجراءات بأنشائها للمؤسسات تدعم النشاط التصديري والقطاع الإنتاجي الغير نفطي. ذلك لأهمية الصادرات الغير النفطية والدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ومن هنا ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا هذه نخلص الى النتائج التالية

اختبار الفرضيات:

1-التنويع الاقتصادي يساهم في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

خلال الفتره بين 2010 -2020 تمكنت الجزائر من تحقيق تنويع اقتصادي نسبي حيث ان مصادر الناتج الداخلي الخام متنوعه بشكل مقبول ماسمح بالرفع من حصة الصادرات خارج المحروقات ولو بشكل بسيط وهو مايدعم صحة الفرضية مع ضرورة اتخاذ اجراءات تحفيزية من حيث الاسعار و الجودة و الجمركة ودعم القطاعات المستهدفة.

2-قامت الجزائر بتنويع اقتصادها عن طريق تطوير عدد من الصناعات على راسها الصناعة التحويلية.

نجحت الجزائر في تطوير عدد من الصناعات و على راسها الصناعة التحويلية بشكل متفاوت حيث يظهر الفرق في تطور القيمه المضافه لعديد الصناعات التحويليه في الناتج الداخلي الخام وهو مايدعم صحة الفرضية.

3-يمكن تطوير قطاع الصناعات التحويلية لزيادة الصادرات خارج المحروقات.

تظهر صحة هذه الفرضية من خلال تطور صادرات قطاع الصناعه التحويليه التي سمحت بزياده الصادرات خارج المحروقات بشكل محسوس ابتداءا من سنة 2021.

النتائج:

1) حسب مؤشر التشابك خلال الفتره بين 2010 -2020 تمكنت الجزائر من تحقيق تنويع اقتصادي نسبي وان مصادر الناتج الداخلي الخام متنوعه بشكل مقبول.
2) رفع حجم الصادرات الغير نفطية ليس مرتبط فقط بالتنويع ولكن مرتبط ايضا برفع المعوقات الادارية و تقديم تحفيزات مالية و تسهيلات جمركية.
3) رغم ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات بين 2010-2020 من 2،67% الى 9،3% لكن تبقى بنية الصادرات الجزائرية مبنية بشكل كبير على صادرات المحروقات.
4) تم تطوير عدد من الصناعات التحويلية بشكل متفاوت حيث يظهر الفرق في تطور القيمه المضافه لعديد الصناعات التحويليه في الناتج الداخلي الخام على غرار صناعة مواد البناء وصناعة المواد الكيميائية و المطاط و البلاستيك والصناعات الغذائيه التي ارتفعت قيمتها المضافة في الفترة بين 2010-2020 ب 61%، 52%،44% على التوالي.
5) شهدت الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا محسوسا في السنوات الاخيرة مدعومة بصادرات الحديد والصلب والاسمنت والاسمدة حيث وصلت الى 7 مليار دولار لاول مره سنه 2022 وكانت لا تتجاوز 2 مليار دولار سنه 2020.
6) صادرات قطاع الصناعة التحويلية تعد بديلا قويا لصادرات المحروقات في السنوات المقبلة مع نضج عدد من المشاريع و الانطلاق في اخرى والتي ستكون مهمة جدا بالنسبة للاقتصاد الوطني.

الاقتراحات:

انطلاقا من الاستنتاجات السابقة يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

1) ضرورة الاهتمام بالقطاعات غير النفطية مثل الصناعة و السياحة و الفلاحة.

2) يجب زيادة الاهتمام و دعم و تطوير الصناعة التحويلية المحلية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات.
3) انتهاج استراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمة مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات.
4) رفع مستوى الجودة و الامتثال للمعايير الدولية لزيادة قابلية المنتجات للتصدير وزيادة الطلب عليها.
5) دعم ريادة الاعمال و الابتكار عبر تعزيز بيئة ريادية مشجعة و العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم الدور الذي تؤديه في تنويع الصادرات.
6) ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير، حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الاسواق العالمية واتجاهات المنافسة بها، وبالتالي التمكن من الرسم سياسة تصديرية بناءا على هذه المعلومات.
7) توفير آليات جذب الاستثمار الاجنبي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الاجانب لتنشيط العمل الانتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الانتاج من أجل التصدير.
8) توجيه الفوائد التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار نفط للمشاريع الاستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد وليس لزيادة اعتماده على الاسواق الخارجية من خلال اقتناء السلع الاستهلاكية.
9) بناء شراكات مع الشركات الاجنبية و استخدام التكنولوجيا و الخبرة الدولية لتحسين عمليات التحويل وزيادة فرص التصدير.
10) توسيع اسواق التصدير و تحسين علاقات التجارة مع الشركاء الدوليين من خلال توقيع اتفاقيات تجارية و المشاركة في المعارض الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

كتب

- العلي عبد الستار محمد، ادارة الانتاج بين النظرية والتطبيق، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1986.
- فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، بدون سنة النشر.
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي-التجارة والتمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2003
- رضوان محمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر، الأردن.2007
- فرحات غول، التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)، دار الخلدونية، الجزائر،2008

مراجع باللغة الأجنبية

Livres

- Corinne Pasco, Commerce International, 6éme éd, Dunod, Paris, France, 2006
- Claude Méndian, Fiche de macroéconomie, 2éme éd, Ellipses, Paris, France, 2003

مجلات علمية

- د. سدي على و ط. د. هواري أحلام، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد 5، العدد 2، أوت 2019).
- خالد هاشم عبد الحميد، مدرس الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية الت حلوان، مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (المجلد 19، العدد 1، الرقم المسلسل للعدد 74، يناير 2018).
- د. ضيف أحمد، د. عزوز أحمد، مدرس الاقتصاد والتجارة الخارجية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 19، ال عدد1، الرقم المسلسل للعدد 74، يناير 2018.
- د. سليم مجلخ، د. سليم بشيشي، تحليل وقياس التنويع الاقتصادي في الجزائر REVENUE ALGERIENNE D'ECONEMIE ET GESTION,VOL16 ,N:01,2022 جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
- د. بلعيدي محمد، التنويع الاقتصادي "استراتيجية الجزائر " مجلة الحقوق والعلوم السياسية، دراسات اقتصادية، (28) ،2، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- د. سليم بوهيدل، د. علي بهدنة، تقييم تجربة الجزائر في مجال التنويع الاقتصادي، دراسات تحليلية لفترة 2010-2021، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 13، ال عدد01، 2023.
- د. صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية، قراء في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج "دراسة تحليلية لخالة الجزائر والنرويج "، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، ال عدد01، جوان 2019.
- د. بلعما أسماء، د. بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، المجلد 07، العدد 01 ،2018.
- صالحي سلمى، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، ال عدد01، مخبر تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري، جامعة بومرداس، الجزائر ،2021.
- زهرة مصطفى، واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2010-2021) مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، ال عدد02، جامعة تيسمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة في الجزائر ،2021.

- د. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر 2001 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020.
- عز الدين علي، التنويع الاقتصادي في الجزائر بين البرامج التنموية وتحديات الواقع، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 16، العدد 1 ،2022.
- عبد الرزاق حبار تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 11، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2011.
- هشام دغموم، تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد32العدد: 23 السنة: 2020.
- ا. زرمان محمد، ا.د غردي محمد، واقع الصناعات التحويلية في الجزائر واستراتيجية تطويرها في إطار برنامج التنويع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد رقم11، العدد 03.
- نورهان قرون، قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر –دراسة تحليلية (هيكل -سلوك)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 8-2017.

<u>اطروحات ومذكرات</u>

- ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014.
- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013.
- بشاري سلمى، دعم وتطوير قطاع الصناعات التحويلية كآلية لترقية التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر ،2017.
- قدار أحلام، واقع وأداء الصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري [2000-2017]، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر ،2019.

- جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03.

مقالات ومواقع وتقارير على الانترنت

- د. مناف قومان، ماجستير اقتصاد سياسي في الشرق الأوسط، مقال "كيف يمكن للدول العربية ان تستفيد من التجربة الهولندية في الطاقة "، نشر في 18سبتمبر 2018، https://www.noonpost.com/13985/
- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار www.aapi.dz
- موقع الاذاعة الجزائرية www.radioalgerie.com.
- موقع الشركة الوطنية للسكك www.sntf.d .
- موقع www.maghrebencyclopedia.com
- موقع البنك الدولي www.worldbank.org.
- بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz.
- موقع قناة الحرة www.alhurra.com
- وكالة الانباء الجزائرية 11اوت 2022 www.aps.dz
- التقرير السنوي لشركة سوناطراك 2022www.sonatrach.dz
- موقع وزارة الطاقة www.energy.gov.dz
- تقرير برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة world food programme www.wfp.org
- موقع وزارة الصناعة و الصناعة الصيدلانية www.industrie.gov.dz
- موقع شركة صيدال www.saidalgroup.dz
- الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة 04 نوفمبر 2019www.eco-algeria.com
- تقرير هيئة المسح الجيولوجي الامريكية www.usgs.gov
- موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية www.el-mouradia.dz
- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

- موقع المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، الإحصائيات الخارجية للجزائر من 2010 إلى 2020 www.douane.gov.dz
- المؤسسة الفكرية حول الشركات والسياسة الاقتصادية www.care.dz

ملتقيات

- دراجي كريمو، حسين عبد الناصر، واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر -دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية – الملتقى الدولي، استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر،6و7 نوفمبر2018، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة لونيسي علي، البليدة 2.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في التنويع الاقتصادي والنهوض بالصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2020) والتي تشكل اولوية اقتصادية كبيرة للجزائر للخروج من سيطرة المحروقات على الصادرات.

واستخلصنا من هذه الدراسة الاثر الايجابي الذي يمكن ان يخلقه قطاع الصناعات التحويلية في اطار التنويع الاقتصادي والرفع من الصادرات خارج المحروقات والذي يضع نفسه بديلا قويا لقطاع الطاقه في المستقبل

كلمات مفتاحية: تنويع اقتصادي، صادرات خارج المحروقات، صناعات تحويلية.

Summary:

This study aims to study economic diversification and the promotion of non-hydrocarbon exports during the period (2010-2020), which constitutes a major economic priority for Algeria to escape dependence on hydrocarbon exports.

We concluded from this study the positive impact that the manufacturing sector can create within the framework of economic diversification and the increase in non-hydrocarbon exports, which positions itself as a strong alternative to the energy sector in the future.

Keywords: economic diversification, non-hydrocarbon exports, manufacturing industries